القسم الأول

أعمال باللغة العربية

النظرية الإشارية في المعنى

د. عبير عبدالغفار حامد
أستاذ مساعد، كلية الآداب
جامعة بني سويف

الملخص:

إن "الإشارة" من المصطلحات المستخدمة في عديد من المجالات؛ مثل الدلالة، التداولية، الأدب، ولسانيات النص. وهي فكرة رئيسة في فلسفة اللغة وترتبط بالمعنى والدلالة والصدق. ونحاول في هذا المقال، معرفة ماذا تكون الإشارة؟ وما أنماطها؟ وما الأسباب التي أدت إلى اهتمام الفلاسفة بها؟ إلخ.

Reference is from terms which use in many fields, such as, semantics, pragmatism, literature, and lingual of text. It is principal in philosophy of language, and correlates with meaning, denotation and truth. In this article we try to know what reference is. What are types? What are reasons which make the philosophers concern it? etc.

الكلمات الدالة:

الإشارة، المعنى، الدلالة، النظريات الوصفية، المؤشرات، فريجه، رسل، كريبك.

Reference, Meaning, Denotation, Description Theories, indexicals, Frege, Russell, Kripke.

تمهيد:

تمثل نظرية المعنى موضع القلب في فلسفة اللغة؛ وذلك لأن التساؤل حول المعنى قد شغل انتباه المناطقة والفلاسفة منذ أيام أفلاطون Plato (٣٤٧:٤٢٧ق.م) وأرسطو Aristotle (٣٢٢:٣٨٤ ق.م) (Copi,&Gould,1967, p73). ولدراسة المعنى أهمية بالنسبة للغة والفكر سواء بسواء؛ فبدون المعنى لا يمكن أن تكون هناك لغة، بل إن اللغة كما تعرّف أحيانًا إن هي إلا "معنى موضوع في صوت" لكن

النظرية الإشارية في المعنى ، المجلد الثالث، العدد ٢، أبريل ٢٠١٤م، ص ص٩ – ٨٨.

يبقى بعد ذلك أن تسأل وما المعنى؟ أو بعبارة أخرى ما معنى المعنى؟ ويمكن تحديد معنى المعنى – بأنه هو الصورة الذهنية المناظرة للفظ أو هي المفهوم الذي يفهمنه. وكثيرًا ما استخدمت كلمتا "معنى" و"الدلالة" على أنهما مترادفتان، وخاصة حينما يكون المعنى مقصورًا على الألفاظ المفردة. إلا أن مفهوم المعنى أعم وأشمل من مفهوم الدلالة، طالما أن المعنى لن يكون للفظ كما يمكن أن يكون للعبارة أو للجملة، ولا يكون مقصورًا بالضرورة على الألفاظ وحدها (عزمي إسلام، ١٩٨٥، ص٢٤-٦٤).

ولا تنفك نظرية المعنى عن نظرية الإشارة، وهذا الارتباط فكرة رئيسة في التفكير المفهومي intensionalist thinking؛ فمن الصعب على أصحاب النزعة المفهومية تخيل أية من النظريتين منفصلة عن الأخرى، والسبب في ذلك هو العلاقة بين اللغة والعالم (Katz, Jerrold, 2004 ,p39).

فالشيء المشار إليه له التقدم المنطقي على الاسم وبالأولى على الدلالة. ولقد كان اليونان قبل "سقراط" لا يميزون بين الاسم والمسمى، ويعتبرون أن العالم المحسوس هو ما نعبر عنه بالأصوات، ومن ثم كل اسم يحدد شيئًا ما، وكل صفة تقابل موصوفًا، وعلى ذلك يكون ترتيب الألفاظ وترتيب الأشياء مع خصائصها أمرًا واحدًا. ويقول "كراتيلوس" في المحاورة الأفلاطونية "إن معرفة الأشياء تنحصر في معرفة مسمياتها". وواضح هنا أن الحديث عن تمايز الدلالة والإشارة ضرب من الوهم؛ إذ إن هذه التفرقة لا تظهر إلا مع سقراط وعند ترتيب الألفاظ وتركيبها اضطرت الحاجة إلى أن يكون هناك انتظام يخضع له الجميع. وليس هذا الترتيب والتنظيم على نسق مخصوص إلا قواعد النحو؛ فالنحو ظهر أول الأمر لكي يحكم ترتيب الأشياء أولاً، ويخضعها إلى نظام. وإذا كان ترتيب الأسماء والمسميات أمرًا واحدًا، وكان منطق الأسماء هو منطق اللغة، كانت اللغة منطقًا. فلما جاء "سقراط" كسر علاقة الاسم بالمسمى؛ أي علاقة اللفظ بما يدل عليه في الواقع؛ لأن اللفظ عنده أصبح دالاً على جنس عام كما الصفة دالة على النوع، وبذلك انفصلت الدلالة عن الإشارة. ولم تكن نظرية المثل ممكنة عند "أفلاطون" لولا

وجود الثنائية بين الاسم والمسمى، فانشطر العالم أقسامًا: عالم المعاني والمثل والدلالات، وعالم الواقع المشار إليه المحسوس وعالم اللغة.

وتصبح دراسة الدلالة والإشارة محددة حسب القسمة الآتية :

– عالم خارجي ← موجودات خارج النفس ← ألفاظ ←خطوط مرسومة "كتابة".

– عالم باطني ← معقولات ← متصورات ← متخيلات " في النفس" (عبدالقادر قينيني ،٢٠٠٠، ص ٩-٢١).

لكن هل المعنى هو الإشارة؟! أم أنهما مختلفان؟

يجب أن نميز المعنى عن الوظيفة الإشارية. فقد يتولَّد المشار إليه، لا من الدال والمدلول، بل من الدلالة وما تشير إليه، أي الشيء المعين، والواقع في الخارج، كما في أبسط الحالات المتصورة ، فليست المتوالية الصوتية أو الخطية "التفاحة" مثلاً هي التي ترتبط بمعنى التفاحة، بل لفظ "الدلالة نفسه" التفاحة" هو الذي يرتبط بسائر ضروب التفاح المحسوس الواقعي. ويجب أن نضيف أن علاقة الإشارة تخص من ناحية أولى الدلالات المتحصلة المعنى، لا الدلالات النوعية " الوهمية ".

كما تخص هذه العلاقة من ناحية ثانية درجة الوقوع التي هي قليلة جدًّا خلافًا لما هو شائع. فنحن نتحدث عنها في حضورها، وفي الوقت نفسه يصعب مع كثير من الدلالات أن نتصور لها أي شيء هو إشارتها. إلا أن هناك تمييزًا بين الدلالة والإشارة، ولقد سبق "الرواقيون" إلى هذا الميدان؛ إذ إنهم كانوا قد عثروا على معالم علّموا بها هذه التقابلات، ومن ثم ميزوا بين ثلاثة أنواع من العلاقات الخاصة بالدلالة المحسوسة؛ فهناك " الصور الذهنية، و"التمثيل"وأخيرًا هناك "البيان""الدلالة". وفي الحقيقة فإن الإشارة والتمثيل الذهني، هما أحوال خاصة من استعمال الدلالة التي نطلق عليها لفظ وضع علامة الرمز، حتى نتمكن بهذا الطريق أن نقابل بين الدلالة والرمز. (أزولدو تريفان، ٢٠٠٠م، ص٢٦-٢٨).

ولقد ميز "كواين" Quine (١٩٠٨-٢٠٠٠) بين الدلالة والإشارة، من حيث المفاهيم الرئيسة المستخدمة في كل منهما، فالدلالة تتضمن مفاهيم الترادف

Synonymy والمغـــزى Significance أو اختيـار المعنـى، والتحليليـة أو الصـدق بمقتضى المعنـى والاسـتلزام entailment أو تحليليـة الشـرط analyticity of the conditional .أمـا المفـاهيم الرئيسـة في نظريـة الإشـارة فهـي التسـمية Naming والصـــدق والماصـــدق Extension والمقصـود بـالمفهوم الأخـير، فكـرة قـيم الصدق، كما تنتمى الإحالـة الأنطولوجيـة والصـورة التسـويرية quantificational form إلى نظرية الإشارة .(Quine, w, v, 1961, p130,1).

إذا كـان موضـوع التواصـل اللسـاني يتعلق أحيانًا بالحقيقة اللسانية المفهومة من عوامـل السـياق الخارجيـة، كـان مـن الواجب على المتكلمين أن يكونوا قـادرين على تعيين الأشياء والأمـور التـي تكونهـا تلك الحقيقة، وهذه هي الوظيفة الإشـارية التي للغة؛ "فالشيء أو جملـة الأشـياء ممـا تشير إليه عبارة ما يكوّن مرجعها" غير أن هذه الحقيقة ليسـت بالضـرورة هـي هـذا الشيء المعروف تمام المعرفـة، وهـذا العـالم المحدد تمـام التحديـد، فللغـات الطبيعيـة القدرة عـلى إنشـاء عـالم تشـير إليـه تلـك اللغة، وإذن تستطيع هـذه اللغـة أن تخلـق عالم الخطاب، والقول المتخيل، وغالبًـا مـا ألح الفلاسـفة وعلـماء اللسـان والمناطقـة إلحـًا شديدًا على ضرورة التمييز بـين مـا يرجـــع إلى الدلالـــة وبـــين مـــدلولها "معناها"("كواين ص٣٣).

إذن فالإشارة إحدى القضـايا الرئيسـة التي شغلت كل من اهتم بالنشاط اللغوي؛ لأنها ظاهرة واقعة في أساس كـل منظومـة فكرية (نعيمة سعدية، ٢٠٠٩م، ص١).

وهي مفهوم لساني يجمع كل العنـاصر اللغوية التي تحيل مباشرة عـلى المقـام مـن حيث وجود الذات المتكلمـة أو الـزمن أو المكان؛ حيث ينجز الملفوظ والذي يـرتبط به معناه من ذلك " الآن " "هنا " "هناك" "أنا" "أنت" "هذا" إلخ. وهـذه العنـاصر تلتقي في مفهوم التعيين أو توجيـه الانتبـاه إلى موضوعها بالإشارة إليه؛ وهـي تـنظم الفضـاء انطلاقًـا مـن نقطـة مركزيـة هـي الـذات المتكلمـة أو الأنـا. ويجـري هـذا التنظيم وفق عدد من المعايير أو المقولات، هـي المسـافة الفاصـلة بـين المـتكلم أو المخاطب من جهة وبـين المشـار إليـه مـن جهة أخرى، وهي موقـع المشـار إليـه مـن المركز، كأن يكون إلى الـوراء أو الأمـام أو

الفوق أو اليمين أو الشمال، وهي حضور المشار إليه أو غيابه إلخ، وينحصر دور هذه العناصر في تعيين المشار إليه الذي تشير إليه، وهي بذلك تضبط المقام/ السياق الإشاري؛ وتتعلق دلالة هذه العناصر بالمقام/ السياق الإشاري؛ لأنها غير ذات معنى ما لم يتم ما تشير إليه، فهي أشكال فارغة في المعجم الذي يمثل المقام الصفر، وهي تقوم بوظيفة تعويض الأسماء

وتتخذ محتوى مما تشير إليه، وهي نفسها شرط ضروري في تحقق الملفوظ، فالمتكلم الفرد يعمد إلى اللغة، وهي الملك المشاع، فيقتطع منها ما يحتاج إليه للتعبير عن حاجاته، وبمجرد حدوث التلفظ يصبح ذلك كلاماً ملكاً له، فتنحسر الأبعاد الجماعية في اللغة كي تحل محلها الأبعاد الفردية المقترنة بالآن وهنا والأنا والأنت..وقرائنها هي العناصر الإشارية. وهذه القرائن شرط في فهم الملفوظ وإعطائه معنى لأنها تربطه بالمقام (الأزهر الزناد،١٩٩٣م، ص ١١٦-١١٧).

والإشارة هي الدرجة الأولى من درجات التحليل التداولي "البرجماتي "، وهي تُعنَى باستجلاء مدى ظهور المخاطب والسياق الزماني والمكاني في الخطاب ، بتتبع العناصر الإشارية المتمثلة في الضمائر وظروف الزمان والمكان، وما تحيل عليه في السياق الذي وردت فيه، وهي العلامات اللغوية التي لا يتحدد مرجعها إلا في سياق الخطاب الذي وردت فيه؛ لأنها خالية من أي معنى في ذاتها لذلك سميت مبهمات أو متحولات، وعلى الرغم من أن كل الكلمات في اللغة تحيل على مدلول معين، إلا أن الإشاريات تتواجد في المعجم الذهني للمتكلمين باللغة دون ارتباطها بمدلول معين، وعلى الرغم من ارتباطها بالمرجع الذي تحيل عليه في الخطاب المتلفظ به، إلا أن هذا المرجع يتصف بعدم الثبات؛ لأنه يتغير تبعاً للسياق الذي ترد فيه الإشاريات. وتكمن أهمية الإشاريات في أنها تدرس كيفية استعمال الإحالة (عائشة عويسات، ٢٠١٠م، ص٣٤).

و"الإشارة"مصطلح يُستعمل في عدة مجالات، كعلم الدلالة والتداولية وفلسفة اللغة والأدب ولسانيات النص. وبدأ الاهتمام به في الفلسفة في إطار المنطق في كتابات "جوتلوب فريجه" Frege

(١٨٤٨-١٩٢٥م) و"رسل" Russell (١٨٧٢-١٩٧٠م) و"كواين". وبدأ بالأسئلة الوجودية المتعلقة بالوضع المنطقي للمحيل عليه وقيمة التعبير المحيل؛ ثم تحول هذا الاهتمام عند "أوستن" Austin (١٩١١-١٩٩٠م) و"سيرل" Searle (١٩٣٢-؟) و"ستراوسون" Strawson (١٩١٩-٢٠٠٦م) فيما بعد ليشمل مسائل تتعلق بعلم الدلالة وأفعال الكلام وقضايا تداولية أخرى خاصة فيما يتعلق بدور السياق والمواضعة convention في الإحالة (شريفة بلحوت، ٢٠٠٦م، ص١١) .

ولا يهتم المناطقة إلا بالقليل جداً من مختلف أشكال الإشارات المعقدة، وبخاصة على المستوى الكمي، فإذا جاءت الإشارة إلى شيء مفرد فإنه يشار إليه بلفظ السور الوجودي Existential quantifier بوصفه شيئًا موجوداً في عالم الحقيقة، وأوضح الأمثلة على ذلك أسماء الأشخاص التي ذكرت في أمثلة المناطقة. على أن ما جرى عليه الناس في استعمال أسماء الأعلام لا يسير على خط مستقيم؛إذ لم تقل شيئًا عن عبارات الوصف. فإذا أشير إلى مجموعة كاملة من الأشياء، أشير إليها بلفظ السور الكلي universal quantifier حتى تكون كل عبارة واجبة الصدق بالنسبة لكل فرد من الأفراد يحمل هذا الاسم. وهذان اللفظان الكميان يعينان المرء على تكوين دعاوى "تقريرات" assertions حول الأشياء، وبناء براهين عليها تُنتج قيماً إما للصدق وإما للكذب (روبرت دي بوجراند، ١٩٩٨م، ص ١٧٢). ويمكننا توضيح ذلك برأى فتجنشتين Wittgenstein (١٨٨٩-١٩٥١م) في اسم العلم – مثل سقراط – إنما يشير إلى فرد معين بالذات؛ ولذا فهو حين يرد في قضية مثل "سقراط حكيم" تكون تلك القضية قضية أولية تشير إلى فرد معين بالذات وهو متصف بصفة ما، أما القضية التي تحتوي على معنى كلى مثل: "الإنسان حكيم" فهى ليست قضية بالمعنى الحقيقي؛ بل هي دالة قضية، أي دالة صدق بالنسبة للقضايا الأولية "سقراط حكيم"، "محمد حكيم"..إلخ. وهذا اللفظ الكلي لا يعتبر اسم علم حقيقي وذلك لأن قيمه تدل على الأشياء أو المفردات التي تندرج تحته.أما اسم العلم فيشير مباشرة إلى فرد واحد بعينه هو ما يسميه هذا الاسم (عزمي إسلام، د.ت، ص ٢٦٢-٢٦٣). وربما سبق الفارابي (٨٧٠-٩٥٠م)

فتجنشتين في ذلك؛ يقول الفارابي" والألفاظ الدالة على الذي يعرّف ما هو كل واحد مما هو مشار إليه وليست في موضوع هي ألفاظا تصرف أصلاً ، أي لا تجعل لها كلماً ،..ومتى أُخذت دالة عليها من حيث هي مفردة في النفس عن المشار إليه الذي في موضوع فلها أشكال أخر. وكثير من التي يُدل عليها من حيث هي مفردة عن المشار إليه تجعل لها كلم . فإذا جُعلت لهكلماً وحصلت هذه المراتب الأربع من المعارف – أعني علم المشار إليه أولاً ، ثم إنه هذا الإنسان وهذا الأبيض، ثم الإنسان والأبيض، ثم الإنسان والبياض- ابتدأت التسمية حينئذ، إذ كانت النفس تتشوق إلى الدالة على ما لا تفي الإشارة بالدلالة عليه، فإن الذي يشار إليه هو هذا الأبيض لا البياض ولا الأبيض على الإطلاق، وهذا الطويل لا الطول ولا الطويل على الإطلاق- ولكن الطويل والأبيض هو الأقرب إلى المشار إليه من الطول والبياض" (الفارابى، ١٩٧٠، ص ٧٥). فقد ميز الفارابي بين الإشارة والتسمية، فالإشارة عنده هي التمييز غير المفصل، أما التسمية فهي عملية عقلية لاحقة تتهيَّأ الألفاظ بوساطتها للتعبير عن تلك المقولات المنفردة، والتدليل على تلك المعاني المحمولة بنحو لا تلتبس فيه بالموضوع الذي يحل فيه؛إذ حسيّة الموضوع مقتضى أن ينصرف الذهن إليها دون المعنى المعقول المحمول المنطوي فيها بسبب سمة الإجمال في الإشارة؛ إذ "كيف تمكن الإنسان من أن يكون قد وقف حيث ما كانت في المشار إليه أنه معنى في المشار إليه حين علم أنه مركب من شيئين، لولا أنه علم كل واحد من المركبين على حياله ثم ركب. فمن هنا يجب أن تكون التسمية التي تدل على تركيب بتغير شكل، متأخرة ومأخوذة عن لفظ ما علم وحده بسيطًا بلا تركيب. فلذلك رأى القدماء أن هذه هي المشتقة وأن تلك هي المثالات الأول لأنهم إنما يرون أن الألفاظ إنما أحدثت بعد أن عُقلت الأشياء، وأن الألفاظ إنما تدل أولاً على ما عليه الأمور في العقل من حيث هي معقولة ومتى حدث للعقل فيها فعل خاص (كريم عبيد علوي،٢٠١٣م، ص ١٦٢-١٦٣). إلا أن فتجنشتين تخلى في فلسفته المتأخرة عن أن يكون معنى الاسم هو الشيء الذي يشير إليه ونقول هو هذا؛ إذ إننا نستخدم الاسم أحيانًا بدون وجود شيء أو فرد يحمل هذا

الاسم، ويمثل لذلك بكلمات مثل الروح أو كلمة "هذا" أو "ذلك"وغيرها من الكلمات التي ليس لها ما يقابلها في الوجود الخارجي، أو بمعنى آخر التي ليست لها مسميات متحققة تحققًا عينيًّا (عزمي إسلام، ص ٢٦٥-٢٦٦).

إذن فالإشارة reference فكرة رئيسة في فلسفة اللغة وارتبطت بفكرتي المعنى "الدلالة" والصدق (Reimer, M., 2010,p1). كما أنها موضوع واسع جدًّا وبأوجه متعددة من المستحيل معالجته في مقال مختصر- وبشكل كاف وواف(Strawson Peter, 1997, P92). كما أن كلمة الإشارة كلمة غامضة وملتبسة ambiguous؛ لأنها إما تعني المشير أو المشار إليه. (Wolenski, Jan, 1998, p209).

ولفهم ذلك اللفظ توجد ثلاث طرق وهي:

- إسهام التعبير في قيم صدق القضايا الموجود بها " يشير لدور التعبير الدلالي ".

- إذا كان اللفظ يدل على الكينونة entity التي يحملها التعبير والتي يوجد بينهما علاقة واحد بواحد مثلما أقول "ذلك قلمي".

- إذا كان اللفظ يدل على الكيانات التي يكون بينها وبين التعبير علاقة واحد بكثير كتلك التي توجد بين الحدود النظرية "كالإلكترونات" (Percival Philip, 2000, p. 495).

إذن فما المقصود بلفظة الإشارة؟ وما الفرق بين الإشارة والإحالة؟ وما الفرق بين الإشارة والعلامة؟ وما الفرق بين الإشارة والمرجع؟ ما أنماط الإشارة؟ ما الأسباب التي جعلت الفلاسفة والمناطقة يهتمون بها؟ هل الإشارة موضوعية باعتبار أنها مرتبطة بالواقع أم ذاتية؟ ما الآلية التي تعمل بها الإشارة؟ ما أهم الانتقادات التي وجهت إليها وكيف يمكن التغلب عليها؟ هذا بالإضافة إلى عديد من التساؤلات المطروحة في ثنايا البحث.

أولاً: تعريف الإشارة:

يترجم البعض اللفظة الإنجليزية Reference مرة بالإشارة وتارة بالمرجع وتارة أخرى بالإحالة . فهل كل هذه الألفاظ واحدة أم بينها اختلاف؟

أ- الإشارة والإحالة:

إن لفظة الإشارة في اللغة العربية من "شور"أَشَار إليه وشور: أومأ ويكون

ذلك بالكف والعين والحاجب " (ابن منظور، مادة "شور"، ج٤، ٢٣٥٨).

أما الإحالة فهي " المحال من الكلام: مالعبه عن وجهه، وحوّله جعله محالاً ، وأحال أتى بمُحَال، ورجل محوَال: كثير محال الكلام. ويقال أحلتَ الكلام أحيله إحالة إذا أفسدته. إن كلمة "أحال" تستعمل لازمة ومتعدية؛ وإذا تعدّت فإنها تعني نقل الشيء من حال إلى حال أخرى وتعني توجيه شيء أو شخص على شيء أو شخص آخر لجامع يجمع بينهما، كما تجوز الدلالة بها على المعنى الاصطلاحي الذي يحيل فيه العنصر- الإحالي على عنصر- إشاري يفسره ويحدد دلالته (عبدالحميد بوترعه،٢٠١٢م، ص٩١).

والإشارة نوع واحد من أنواع الإحالة، ومن هنا يمكن القول إن العلاقة بين الإحالة والإشارة علاقة عام بخاص؛ إذ كل إشارة إحالة وليس كل إحالة إشارة. ومن هنا تبدو أهمية العبارات التي لها معنى عام، ولكن المقصود بها في سياق أضيق من مفهومها العام، كما في قوله تعالى عن سيدنا إبراهيم" قال بل فعله كبيرهم هذا" التي تقتصر- إحالاتها على مفاهيم عامة يعين في فهمها الوضع اللغوي، ولا يتضح المقصود بها إلا بفك رموز إشاراتها أي بتحديد مراجع تلك الإشارات، وبناء على ذلك يمكن القول إن الإحالات مرتبطة بالوضع اللغوي، أي أنها تندرج في المعاني لا في المقاصد التي لا تنكشف إلا بتوضيح الإشارات. (محمد محمد يونس، ٢٠٠٤م، ص١٩-٢٠)

واصطلاحاً: الإحالة من أهم أدوات الاتساق النصي- ويقصد بها "وجود عناصر لغوية لا تكتفي بذاتها من حيث التأويل وإنما تحيل إلى عنصر- آخر؛ لذا تسمى عناصر محيلة"،ويمكن القول إنّ الإحالة هي علاقة بين عنصر لغوي وآخر لغوي أو خارجي بحيث يتوقف تفسير الأول علي الثاني؛ ولذا فإن فهم العناصر الإحالية التي يتضمنها نص ما يقتضي- أن يبحث المخاطب في مكان آخر داخل النص أو خارجه وتتحقق الإحالة في اللغة العربية بالضمائر بأنواعها وأسماء الإشارة والمقارنة والموصولات (عبدالحميد بوترعة، ص ٩).

إذن تطلق تسمية "العناصر الإحالية" Anaphors على قسم من الألفاظ لا تملك

دلالة مستقلة، بل تعود على عنصر- أو عناصر أخرى مذكورة في أجزاء أخرى من الخطاب، فشرط وجودها هو النص: وهي تقوم على مبدأ التماثل بين ما سبق ذكره في مقام ما وبين ما هو مذكور بعد ذلك في مقام آخر، وهي لذلك تتميز بالإحالة على المدى البعيد. وهذه العناصر الإحالية مزدوجة الدور في اللغة:

تشير وتعين ّ المشار إليه في المقام الإشاري؛ فهي غير ذات صلة بما يخرج عن مقام ورودها، ويكتفي سامعها بها في تحليلها.

-تعو ّض المشار إليه فتحيل عليه وترتبط به، وفهمها رهين استحضار ذلك المشار إليه استحضار عهد أو إدراك حسي- أو غيره.أما بعضها الآخر فيكتفي بوظيفة التعويض؛ مثل الأسماء الموصولة، وهذه يزدوج دورها كذلك، ولكن من زاوية أخرى؛ إذ تعو ّض وترتبط ربطًا تركيبيًّا، وهي بحكم إبهامها تحتاج صلة تفسرها " فالصلة ينبغي أن تكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول". وذلك يُفسر التلازم بينهما والإحالة أنواع:

أ- إحالة داخل النص، أو داخل اللغة Endophora: وهي إحالة على العناصر اللغوية الواردة في الملفوظ، سابقة كانت أو لاحقة، فهي إحالة نصية، وهذه تنقسم بدورها إلى قسمين:

- إحالة على السابق أو الإحالة بالعودة Anaphora وهي تعود على "مفسر-"Antecedent سبق التلفظ به، وفيها يجري تقويض لفظ المفسر الذي كان من المفروض أن يظهر حيث يرد المضمر وليس الأمر كما استقَّ في الدرس اللغوي؛ إذ يعتقد أن المضمر يعو ّض لفظ المفسر- المذكور قبله، ومن ثم تكون الإحالة بناء النص في صورته التامة التي كان من المفروض أن يكون عليها؛ فهي تحليل جديد له من حيث هو بناء جديد له. وتشتمل الإحالة بالعودة على نوع آخر من الإحالة يتمثل في تكرار لفظ أو عدد من الألفاظ في بداية كل جملة من جمل النص قصد التأكيد، وهو الإحالة التكرارية Epanaphora وتمثل الإحالة بالعودة أكثر من أنواع الإحالة دَورانًا في الكلام.

- إحالة على اللاحق Cataphora وهي تعود على عنصر- إشاري مذكور بعدها في النص ولاحق عليها، من ذلك ضمير الشأن في العربية أو غيره من الأساليب من قبيل:

– من تونس، نقدم إليكم نشرة الظهيرة للأنباء. وهذا موجزها.

– صرح ناطق باسم مجلس قيادة الثورة، فقال ما يلي "...".

حيث يحيل الجملتين على نص لاحق عليهما.

٢– إحالة على ما خارج اللغة Exophora:–

وهي إحالة عنصر لغوي إحالي على عنصر إشاري غير لغوي موجود في المقام الخارجي؛ كأن يحيل ضمير المتكلم المفرد على ذات صاحبة المتكلم؛ حيث يرتبط عنصر لغوي إحالي بعنصر إشاري غير لغوي، هو ذات المتكلم. ويمكن أن يشير عنصر لغوي إلى المقام ذاته، في تفاصيله أو مجملاً، إذ يمثل كائناً أو مرجعاً موجوداً مستقلاً بنفسه؛ فهو يمكن أن يحيل عليه المتكلم ومهما تعددت أنواع الإحالة، فإنها تقوم على مبدأ واحد هو الاتفاق بين العنصر الإشاري والعنصر الإحالي في المرجع.

٣– إحالة نصية:

وهي إحالة عنصر معجمي على مقطع من الملفوظ أو النص، وتؤديها ألفاظ من قبيل "قصة" "خبر" "رأي" "فعل" ومن خلال عرض أنواع الإحالة يمكن جمعها في قسمين حسب نوع المفسر؛ هما:

– **إحالة معجمية:** تجمع كل الإحالات التي تعود على مفسر دال على ذات أو مفهوم مفرد، وهي متوفرة في كل النصوص "وهذا لا يعني أنها ضرورية".

– **إحالة مقطعية أو نصية:** تجمع كالإحالات التي تعود على مفسر هو مقطع من ملفوظ "جملة أو نص أو مركب نحوي" وتتوفر في نصوص دون أخرى.

أما الإشارة فهي مفهوم لساني يجمع كل العناصر اللغوية التي تحيل مباشرة على المقام من حيث وجود الذات المتكلمة أو الزمن أو المكان؛ حيث ينجز الملفوظ الذي يرتبط به ومنها " الضمائر وأسماء الإشارة وبعض العناصر المعجمية الأخرى التي تقوم بعمل الإشارة مثلها (الأزهر الزناد،١٩٩٣، ص١١٦–١١٩).

ب– الإشارة والعلامة:

فرق "إدموند هسرل" E.Husserl (١٨٥٩–١٩٣٨م) بين مفهومي الإشارة والعلامة قائلاً " إن لمفهوم الإشارة

ماصدق أكبر من ماصدق العلامة أو الأمارة" (سُر ل، ٢٠١٠م، ص٣٠).

إلا أن هناك فارقًا آخر بين العلامة والإشارة؛ يقول "مونان" G.Mounin: " إن الإشارة تحتاج إلى مجرد فك شفرة " إشارات المرور مثلاً ؛ "حيث يكون الاتفاق عليها واضحًا وواحدًا، أما العلامة فتحتاج إلى تفسير ".

ويقول "باختين" M. Bakhatine الأمر نفسه؛ إذ يجب عنده أن تكون الإشارة وحدة ذات مضمون ثابت، لا يستطيع أن تقوم مقام شيء أو أن تعكس شيئًا أو أن تكسر ـ انعكاسه refracter " (أمينة رشيد،١٩٨١م، ص٤٨).

جـ- الإشارة والمرجع:

يترجم مصطلح Reference بالإشارة، و Referential Meaning بالمعنى الإشاري؛ لأن مصطلح Referent يستعمل في علم اللغة الفلسفي Philosophical Linguistic ، وعلم الدلالة " لكائن، موضوع، أو واقعة .. إلخ" في العالم الخارجي يشير إليه التعبير اللغوي، على سبيل المثال، المشار إليه بكلمة "منضدة" هو الموضوع "منضدة". والمصطلح موجود كجزء من التحليل الثنائي المصطلح – المعنى (على سبيل المثال" الكلمات- الأشياء"). ويمكن أن تشير إلى نقائص عديدة في فكرة المعنى الإشاري من قبيل أن كلمات كثيرة ليس لها مشار إليه واضح مثل"الـ، وسوف، وطالما" (صلاح إسماعيل، ١٩٩٣م، ص١٧٨). إذن ما المقصود بالإشارة ؟

د- التعريف الاصطلاحي للإشارة:

يعرف "ف. بالمر" الإشارة بـ "أنها علاقة العناصر اللغوية كالكلمات والجمل بالعالم غير اللغوي للخبرة" (ف بالمر، ١٩٨٥م، ص٣٧).

وعُرفت في موسوعة "Rutledge" بـ " العلاَقة الكائنة بين اللغة والأفكار من ناحية، وبين اللغة والواقع من ناحية أخرى، والمثال على تلك العلاقة " علاقة التسمية" Naming Relation الموجودة على سبيل المثال – بين الاسم سقراط والفيلسوف اليوناني سقراط – وهذا هو التصور الضيق للإشارة.

أما المعنى الواسع، فيعني العلاقات ذات المغزى الدلالي الموجودة بين أنواع عديدة ومتنوعة من الألفاظ والعالم، بين فيلسوف وكل الفلاسفة، ومن أمثلة تلك

العلاقات الدلالـة Denotation والمغـزى Signification والاسـتعمال أو التطبيـق Application والاسـتيفاء أو الإشـباع Satisfaction(Devitt,Michael,1998, .p.153)

وقـدم "Palek Bohumil "معنـى قريبًا للإشارة من معنى روتليج كالتالي:

التعريف العام للإشارة "أنهـا العلاقـة بين الاسم والموضوع المحدد بذلك الاسم " وقـلم معنـى ضـيقًا لهـا وبخاصـة في كتابات كواين؛ مثـل " المنطـق الريـاضي، والكلمة والموضـوع "بوضـع تمييـزًا بـين صفات الأسماء المفـردة والأسـماء العامـة، وتحـدد هـذه الصـفات، المحتـوى أو المضمون الخاص بالعلاقة، أعني ماصـدق Extension الحد، وفي حالة الحدود العامة والتحديد الواقعي الفعلي لاسم الموضوع. أما في حالة الحد المفـرد، فيعنـي مصـطلح الإشارة، استعمال التعبيرات المحددة للغـة " للأسـماء" التـي تثـير فكـرة الصـفات والكيفيـات غـير اللغويـة المحـددة، أو خواص الموضوع الكائنة في عقل مستخدم اللغة. وهذا الدور للأسماء المفـردة يطلـق عليـه التسـمية، وبالتـالي فالإشـارة هـي العلاقة التي بين الاسم وخواص الموضوع المشـار إليـه بـذلك الاسـم (Palek, Bohumil,1973,p. 237) .

ويعـرّ ف ""Lyons الإشـارة "بأنهـا العلاقة التي توجد بين الكلمات والأشياء؛ فالكلمات تشير إلى الأشياء " ويعلق بروان على هذا التعريف قائلاً إنـه يقـدم الفكـرة التقليدية في الدراسات اللغويـة التقليديـة التي تصف العلاقة بين لغـة مـا والعـالم في ظـل غيـاب مسـتخدمي اللغـة . إلا أن "Lyonsوضح طبيعة الإشارة قائلاً "إن المتحـدث الـذي يشـير باسـتخدام بعـض التعبيرات المناسبة " فهو يخترع التعبـيرات بالإشارة بفعل الإشارة " وهذه هي طبيعة الإشارة التـي يلجـأ إليهـا محلـل الخطـاب (Brown,G&Yule,G.,discourseanal yst,1983.p.28)

وعُـرف ـت الإشـارة في معجـم "Blackwell" للفلسـفة الغربيـة " بأنهـا العلاقة بين الاسم والمسمى أو المشار إليه، بالرغم من أنها اسـتخدمت للدلالـة عـلى المشار إليه في حد ذاتـه" (Bunnin, N & Yu, J. 2004, p.595)

ويعرفهـا "ستراوسـون"قائلاً " إن الإشارة، ليسـت شـيئًا يقـوم بـه التعبـير،

ولكنها شيء يمكن أن يشير إليه أو يحيل عليه شخص ما باستعماله تعبيرًا معينًا (أحمد عفيفي " د.ت، ص١٢) وهذا التعريف يرتبط بالتصور التداولي "البرجماتي " للإشارة.

ويعرّفها" جون ديبوا" J. Dubois بأنها " الوظيفة التي يتمكن من خلالها الدليل اللغوي من الرجوع إلى موضوع في عالم غير لغوي واقعًا كان أم خيالاً (عائشة عويسات،٢٠١٠م، ص٣٥).

ويعرّفها "دي سوسير" (١٨٥٧-١٩١٣م). بأنها "الكيان السيكولوجي بين الفكرة والصورة الصوتية، فالإشارة اللغوية تربط بين الفكرة والصورة الصوتية وليس بين الشيء والتسمية" (فردينان دي سوسير، ١٩٨٥م، ص ٨٥).

كما عرفها أيضًا بـ"أنها النظرية التي تنظر إلى اللغة على أنها مدونة توافق قدرًا من الأشياء، وتتكون هذه المدونة من مجموعة أسماء بطاقات ومجموعة محمولات بطاقات توافق بشكل ثنائي مجموعة إشارات موجودة قبليًّا، ولكي يحدث ذلك التوافق بين الرموز في اللغة، وبين المشار إليه خارج اللغة، تقوم النظرية الإشارية في المعنى على فكرة أن للغة وظيفة إشارية. والوظيفة الإشارية في اللغة مرادفة للوظيفة المعرفية وإشارة الوحدة اللغوية هي ماصدق التصور الذي يمثل مدلول تلك الوحدة اللغوية. وهي أيضًا الوظيفة التي بواسطتها يحيل الرمز اللغوي إلى شيء غير لغوي حقيقي أو خيالي " (جمال حمود، ٢٠١١م، ص ١٢٥- ١٢٦).

وتعرف النظرية الإشارية في المعنى بأنها:

" كل نظرية منطقية أو لغوية تطابق بين مدلول الرمز اللغوي مع شيء خارج عن ذلك الرمز ذاته [...] ما يجعل ذلك الشيء، إشارة ليست واحدة من خصائصه الجوهرية؛ ولكن فقط بالنظر إلى كونه يوجد قبليًّا كمدلول قبل أن يشير إليه الرمز، هذه الإشارة أو المرجع يمكن إذن أن يكون شيئًا فيزيقيًّا أو واحدة من خصائصه التي يمكن ملاحظتها أو يكون تصورًا أو فكرة " (جمال حمود ، ص ١٢٦).

ويعرّفها "محمد يونس" بأنها "علاقة بين اللفظ، وما يشير إليه في المقام المستخدم فيه" (محمد محمد يونس، ٢٠٠٤م، ص١٩).

وعرّفها "ماك جين" 'McGinn" بـ" الإشارة ما يربط الكلمات بعالم الموضوعات الذي يتوقف عليه شرط الصدق". وعرّفها كذلك كالتالي " الإشارة عرفت دلاليًّا بالعلاقة بين التعبيرات وموضوعات العالم، إلا أن هذه العلاقة لم تعرف بأية طريقة بالأفعال أو المقاصد، فضلاً عن أنها العلاقة التي ندخل فيها بالموضوع بفعل طرق محددة في السياق/ النص context المعطى" (Carlson, Gregory, 2004,pp. 76- 89).

وعرفت أيضًا "بأنها العلاقات بين تعبيرات اللغة، ومتحدثي اللغة والعالم، والاعتبارات حول تلك العلاقات تجعل المغزى جزءًا من نظرية المعنى، وبذلك تكون هناك استعمالات متعددة للإشارة، وهي إشارة خارج اللغة Extra linguistic reference "العلاقة بين العوامل والموضوعات. وإشارة المتكلم وهي العلاقة بين متحدثي بعض اللغات وألفاظ تلك اللغة والموضوعات. والإشارة الدلالية Semantic وهي العلاقة بين ألفاظ بعض اللغات والموضوعات" (Rast H. Erich, 2006. pp.11-12).

ويقدم جميل صليبا ثلاثة معانٍ للإشارة – في معجمه- كالتالي:

١- الإشارة شيء مدرك بالحواس يجوّز التصديق بشيء آخر غير مدرك أو غير ممكن الإدراك كازدياد النبض، فهو إشارة إلى وجود الحمى كما إن البكاء إشارة إلى الحزن.

٢- الإشارة فعل خارجي مدرك، الغرض منه التعبير عن إرادة، والمثال على ذلك أنك تشير بيدك إلى الرجل فستوقفه، أو تطلب منه المجيء إليك، فأنت تعبر بهذه الإشارات كلها عن إرادتك فتأمر وتنهى أو تبلغ بإشارتك ما تريد من الأفكار والعواطف.

٣- الإشارة شيء متحقق في الخارج من شكل أو صوت ينوب عن شيء غائب أو غير ممكن الإدراك، وهو يساعد على إحضار هذا الشيء الغائب في الذهن، كالإشارات الدالة على المعادن في علم الكيمياء، أو تنضم إلى غيره من الإشارات المجانسة له لإجراء عمليات متعلقة بالأشياء المشار إليها كإشارات اللغة وإشارات الحساب والجبر وغيرها.

إن هذه المعاني الثلاثة تشترك في معنى عام واحد، وهو أن الإشارة شيء يخبر بشيء آخر أو يعرف به ويحل محله. وهذا يفرض وجود سبب يمنع الوصول إلى الشيء المشار إليه، أو يجعل الوصول إليه صعبًا؛ لذلك كانت الإشارة في غالب الأمر إدراكًا حسيًّاحاضر ً ا أو شيئًا بسيطًا يحل محل الأشياء المشار إليها، هي حقائق غير مادية، أو عمليات ذهنية أو مجموعات معقدة، ولكن هذا المعنى العام لا يخلو من الالتباس لأن الإشارة لا تحل دائما ً محل الشيء المشار إليه"الدخان مثلا ً لا يحل محل النار". (جميل صليبا، د.ت، ص٨٤-٨٦). إذن الإشارة هي العلاقة بين اللغة والعالم أو الاسم والمسمى.

وتتم الإشارة بتنوع من الحيل النظمية Syntactical devices، ومن بين هذه الحيل، أسماء الأعلام والأوصاف المحددة، والضمائر. ويستخدم المتكلمون هذه الحيل للإشارة إلى الموضوعات بمقتضى اشتراكها في علاقات محددة مع الموضوعات، فعلى سبيل المثال يعرف المتكلم اسم علم موضوعًا محددًا، أو يعرف بعض وقائع عن الموضوع... إلخ. ويوجد في الفلسفة نظريات مختلفة حول هذه العلاقات المتنوعة التي تمكنهم من الإشارة إلى الموضوعات باستعمال هذه الحيل النظمية المتنوعة (Searle John R. 1979, p.193)

والتساؤل الذي يطرح نفسه الآن لماذا اهتم الفلاسفة بدراسة الإشارة؟ وهل هذا الاهتمام لدى جميع الفلاسفة أم أن هناك من كان رافضً ا لها؟

غالبًا ما اهتم بعض الفلاسفة بالإشارة للأسباب التالية:

١- لأنهم يرون أنها لب أو جوهر نظرية المعنى Meaning وهكذا فتشير واقعة مثل "سقراط" إلى الفيلسوف اليوناني، وتكون جوهر معنى الاسم، ومن ثم تسهم في معنى الجملة تتضمن ذلك الاسم مثل "سقراط حكيم" وبالتالي تسهم إشارة الاسم في معنى الجملة بالإسهام في شرط – صدقها Truth-Condition. "فسقراط حكيم" صادقة في حالة واحدة فقط وهي إذا أشار الموضوع سقراط أنه حكيم. (Devitt, Michael, 1998 ,p. 153)

٢- البعض منهم ربط بين الإشارة والواقع Reality وبالتالي تصبح مادة

موضوع للميتافيزيقا، وترتبط بالمشكلة القديمة وهي مشكلة اللاوجود non-being التي تتضمن فكرة الإشارة (Reimer, 2010). ويرى "جون لاينز" أستاذ اللغة في جامعة "سكس" في مفهوم الإشارة " أن هناك عناصر كثيرة فى مفردات اللغة لا ترتبط بعلاقة إشارة مع أي شيء خارج اللغة، قد لا يكون هناك مثلاً شيء من قبيل الذكاء أو الجودة تشير إليه كلمتا "ذكي" و"جيد". على الرغم من أنه يمكن دائماً للعالم النفسي أو الفيلسوف أن يفترض وجود مثل هذه الكيانات ضمن إطار نظرية معينة لعلم النفس أو الأخلاق" (محمد صنكور، الإشارة واللغة، ص٢٢).كما أن علاقة الإشارات بالفعل موضوع فلسفي هام؛ لأن اللغة جملة من الإشارات، ومن الإشارات ما يستعمل للدلالة على بعض الاعتقادات والمذاهب كإشارة الصليب عند النصارى، ومنها إشارات الجيوش، وإذا دلت الإشارة على جملة من التصورات المتشابهة، واقتصر عملها على إحضار هذه التصورات في الذهن أصبحت رمزاً ويشترط في ذلك،"أ" أن تكون الإشارة دالة على معنى خاص. "ب" وأن تكون علاقتها بالتصورات المتشابهة واحدة (جميل صليبا، ص ٨٦-٨٧).

٣- هناك البعض الآخر من ربط الإشارة بالمعرفة، وبالتالي تكون مادة- موضوع للأبستمولوجيا تحت ما يسمى بتجارب الفكر(*) Thought-Experiment التى تتضمن الإشارة (Reimer, 2010).

ورأى "رسل" أنها موضوع له أهمية عظيمة ليس في المنطق والرياضيات فحسب وإنما في نظرية المعرفة، فمثلاً نعرف أن مركز النظام الشمسي- في لحظة معينة يكون بعض النقاط المحددة، ونحدد عدداً من القضايا حوله، ولكن ليس لدينا معرفة مباشرة بهذه النقطة التي تكون معروفة لنا عن طريق الوصف وبالتالي ندرك أن هناك معرفة مباشرة ومعرفة بالوصف (Russell,B,1905, p. 93).

إلا أن هناك بعض الفلاسفة يرون أن الإشارة لا تستحق الدراسة الفلسفية الجادة، وذلك للأسباب التالية:

١- أن فكرة الإشارة ليس لها قيمة نظرية Theoretical Value كما يرى "ديفيدسون "Davidson (١٩١٧ – ٢٠٠٣م) (Reimer,2010,p. 17) .

ورفض "ديفيدسون" الإشارة على أساس أن المعنى المعيار عنده يُغني عن المعنى الإشاري، أنها تفضي به إلى تفريق ما كان حقه الجمع كالمعارضة بين الدلالة والتداول. وتضيق ما كان حقه التوسيع كقصر المعنى الحقيقي على شروط الصدق، وتجريد ما كان حقه الوصل كعزل المعنى الحقيقة عن افتراضاته المقامية (طه عبدالرحمن، ٢٠٠٨م، ص٩٣).

٢- أن فكرة الإشارة غير محددة indeterminate كما يرى "كواين"؛ وذلك لأنها تنطوي على نوع من التعقيد المنطقي، فمن الصعب تحديد قيمة الصدق لمجموعة تعابير اللغة دون استحضار المقومات التداولية، ويكمن الاستشهاد في هذا الإطار بالدراسات التي أنجزها ما نسميهم "التداولون الصوريون" الذين اعتمدوا في تحليلاتهم على التعابير الإشارية؛ حيث اتضح من خلالها أن تصديق جملة إشارية أو تكذيبها قابل للتغير من لحظة لأخرى؛ إذ لا يمكن تقويمها في استقلال عمن قالها وعن زمان ومكان التلفظ بها، وبهذه الكيفية أوضحت المقاربة التداولية للتعابير الإشارية عجز المنطق الكلاسيكي عن تناول هذا النمط من العبارات؛ فمثلاً إذا قلت:

"أنا طالب في هذا الفوج"

فالجملة تحتمل عدداً لامتناهياً من التأويلات، ومن ثم يتوقف صدقها أو كذبها على الأشخاص الذين تعنيهم لفظتا "أنا" و"هذا". وهو ما دفع بالمهتمين بالإشارات إلى معالجتها من موقع تداولي وباعتماد "المنطق المفهومي" لقد انصبت اهتماماتهم على تناول التعابير الإشارية قصد إدماجها في اللغات الصورية واعتمادها لتأمين التعقيد المنطقي للتعابير التي تستند إلى الخطاب الطبيعي (حسان الباهي ،٢٠٠٠م، ص١٢٢- ١٢٣).

كما إن الإشارة غامضة فيما يرى "كواين" بالنسبة إلى الانتشار الزمني للشيء المشار إليه حتى لو افترضنا أن الشيء المشار إليه فهو عملية ذات انتشار زمني لا يستهان به، وبالتالي فهو مجموع أشياء وقتية؛ فإن الإشارة لا تخبرنا أي مجموع من الأشياء الوقتية هو المقصود سوى أن الشيء الوقتي هو موجود في المجموع المرغوب؛ فالإشارة إلى "أ" يمكن تأويلها؛ إذا فسرت بأنها تشير إلى

عملية ذات امتداد زمني، وليست مجرد إشارة إلى الشيء الوقتي "أ" بأنها تشير إما إلى – نهر النيل، وفيه محطتين هما أ و ب، أو تشير إلى أي واحد من العدد المحدود الآخر من المجموعات الأقل طبيعية التي تنتمي إليه "أ" كذلك. وقد جرت العادة لإزالة هذا الغموض بربط الإشارة بمثل الكلمات "هذا النهر" أي باللجوء إلى تصوّر سابق للنهر على أنه عملية استهلاك للوقت من نوع متميز واحد. أي صورة متميزة لمجموع من الأشياء الوقتية، فالإشارة إلى "أ" والقول" هذا النهر "لا يترك أي غموض حول الشيء المشار إليه، إذا كانت كلمة "نهر" ذاتها معقولة من قبل، فتعبير "هذا نهر" يعني المجموع النهري من الأشياء الوقتية التي تحتوي على هذا الشيء الوقتي (كواين، ٢٠٠٦م، ص ١٣٥-١٤٠).

٣- والسبب الأخير أن الإشارة تنطوي على وجهات نظر سالبة negative view (Reimer M., 2010, p.17).

إذن هناك أسباب عدة لقبول مفهوم الإشارة وكذلك لرفضه؛ وهذا يطرح التساؤل التالي إذا كان هناك تنوع في أسباب القبول والرفض، فهل هناك نمط واحد من الإشارة؟ أم هناك أنماط عديدة؟

ثانيًا: أنماط الإشارة:

في اللغة: فرق (أ. كوندراتوف) بين الإشارة الطبيعية، والإشارة الاصطناعية التي أسماها "الهادفة". والإشارة الهادفة تحتاج إلى مرسل ومستقبل، أي أن الاتفاق قد حصل مسبقًا على معناها. أما الإشارة الطبيعية فهي متوافرة فى الكون، فلا اتفاق حاصل على معناها؛ لأنه مشاع للجميع ولكن يستطيع الإنسان أن يتفق على معنى آخر لها إذا أراد ذلك فظلاً عن معناها الأصلى في الطبيعة.

وقد ذهب "محمود إبراقن" إلى أن الإشارة تنقسم إلى نوعين رئيسين هما، الإشارة الدلالية والإشارة الاتصالية. فالدلالية تحمل رسالة وتدل على شيء إلا أن وظيفتها الأساسية لا تكمن في ذلك بل في الدور الذي أنشئت من أجله. أما الاتصالية فهي التي وضعت أساسًا من أجل حمل رسالة أو نقل خبر، كإشارات المرور والدلائل اللغوية على خلاف القرينة وتتضمن الإشارة الاتصالية النية في التبليغ، أن السماء العاصفة ليس في

نيتها الإعلان عن رداءة الطقس، ولكن بفضل هذه القرينة يشرع مسئول الحماية المدنية على مستوى الشاطىء من مباشرة تعليق العلم الأحمر، إن هذا العلم هو "قرينة" اصطناعية وضعت بغرض إعطاء تعليمه للغير، ونلاحظ بأن العلم هو دليل سيميائي.

ورأى "كوندراتوف" أن علم الدلالة يميز بين ثلاثة أنواع من الإشارات:

- **الإشارات الطبيعية**: والذي يجعلها طبيعية هو عدم اتفاق مسبق على معناها، وهي إشارات متنوعة وتشمل مناحٍ عديدة من الحياة في تطبيقاتها.

- الإشارات المسماة بالإشارات المستنسخة أو الإشارات الصورية، وتمتاز بأن معناها " المضمون " والشكل الخارجى "التعبير" متشابهان .

- إشارات الاتصال "التفاهم" أو الإشارات المألوفة وأغلب الإشارات التي يستعملها الناس تقع ضمن هذا النوع من الإشارات فمثلاً ماذا تعني "!"؟

إن التلميذ يقول علامة تعجب، وسائق المركبة يقول معناها الانتباه، ولاعب الشطرنج يقول حركة رائعة، أما الرياضي فيفسرها بالعامل الرياضي. إن كلا منهما مصيب في تفسيره، فإشارة "!" هي نفسها ولكن هناك أربعة معان تختلف في أربعة أنظمة مختلفة للإشارات (محمد صنكور، ٢٠٠٧م، ص ١٢-١٣).

ويرى طه عبدالرحمن، أن للإشارة مستويين؛ المستوى الأول: الإشارة المباشرة التي تستخدم فيها أسماء الأعلام والضمائر وأسماء الإشارة. والمستوى الثاني الإشارة غير المباشرة "غير الظاهرة". وهنا تكون الإشارة هو أنها القول الذي تُبين بنيته غير الظاهرة أو قل بنيته المقدّرة المعنى الذي أريد منه بحيث يكون البيان الإشاري مبنيًّا على مبادىء ثلاثة وهي مبدأ المجاز ومبدأ الاشتباه ومبدأ الإضمار:

أ- مبدأ المجاز:

يوجب هذا المبدأ أن تكون الألفاظ التي تدخل في تركيب الإشارة مستعملة في غير ما وضعت له في الأصل من المعاني. وهذا المبدأ يشتمل على عنصرين؛ الأول تداولي وهو عنصر الاستعمال، والثاني دلالي وهو عنصر الازدواج. والمقصود بالأول أن الإشارة لا تنفك عن قرينة تتصل بسياق الكلام أو بمقامه، وهي التي تُنبه على مراد

المتكلم منها؛ والمقصود بالثاني أن للإشارة معنى ظاهراً لا يكون في الغالب مراداً ومعنى غير ظاهر يكون مراداً. على أن الفرق بين المعنيين لا تمحوه مشابهة أحدهما للآخر، ولا على العكس من ذلك، تستنفده المضادة بينهما، فإذن تقوم مجازية القول الإشاري في كون معناه لا يطابق ظاهر لفظه ولا يستقل من مقام الكلام.

ب- مبدأ الاشتباه:

يوجب هذا المبدأ الثاني ألا تختلف معاني الإشارة باختلاف سياقات استعمالها فحسب، بل إن تحتمل التردد بين معان متقابلة فى السياق الاستعمالي الواحد، ولا يتعين واحد منها إلا بواسطة غير إشارية يظهر من مقتضى- هذا المبدأ أن القول الإشاري يتصف بالخاصيتين الدلاليتين "الاشتراك" و" البعد" والخاصية التداولية " التقلب".

أما " الاشتراك" فالمقصود به هو أن الإشارة تحتمل معان عدة قد لا يترجح بعضها على بعض، وأهم مظهر للاشتراك كادت أن تختص به اللغة العربية من دون اللغات الفلسفية المعلومة هو التضاد. وهو كون الإشارة قد تحتمل المعنى وضده.

وأما " البعد" فمقتضاه أن المُلقي بالإشارة لا يعْرِضُ "بسكون العين وضم الباء" من المعنى المقصود إلى لفظها وتركيبها، كما أن المتلقي لا يغير من لفظها وتركيبها إلى هذا المعنى، بل كلاهما يحتاج في انتقاله بين لفظ الإشارة ومعناها إلى التوسل بما ليس من جنسها وليس ذاك إلا العبارة بحيث يأتى بُعد الإشارة من كونها تتخذ ضدها واسطة إلى نفسها.

وأما "التقلب" فمقتضاه أن المضمون المشار إليه لا يبقى هو كلما ألقى بالإشارة مُلق أو كلما تلقاها متلق حتى لو ظهرت وجوه المشابهة بين هذه الإلقاءات أو التلقيات نظراً لأن بقاء هذا المضمون على حاله فيها من شأنه أن يزيل عنه إشاريته؛ إذ يحيله من معنى مشار إليه إلى معنى معبر عنه.

جـ- مبدأ الإضمار:

يقضى- هذا المبدأ الأخير بأن تختصر- الإشارة من الألفاظ والتراكيب ما تتوفر عليه أدلة عن سياق الكلام أو من مقامه مع جواز وجود الخفاء في ما أبقت من الألفاظ والتراكيب. فظاهر أن هذا المبدأ الإشاري ينطوي على عنصرين أحدهما لغوي، وهو الاختصار، والثاني منطقي، وهو الخفاء،

والمراد بالأول أن الإشارة تتضمن من الألفاظ والتراكيب القدر الذي يحصل به إدراك مدلولها مع التعويل على المعارف المشتركة بين المتكلم والمستمع، ومع استثمار القرائن السياقية والمقامية. والمراد الثاني أن إبدال لفظ أو تركيب في الإشارة مكان لفظ أو تركيب يطابقهما أو يكافئهما مسمّى يؤثر في مدلولها ويغير قيمتها، ويجوز أن ينتج الخفاء عن الاختصار، كما ينتج عن غيره فقد يختصر الملقي بعض العناصر التي تكون مانعة من إجراء الاستبدال، فلا يتبينها المتلقى؛ بحيث يأتى بالاستبدال وهو ممنوع. وهذا النوع من الإشارة وجد عند عديد من الفلاسفة مثل "نيتشه "Nietzsche (١٨٤٤-١٩٠٠م) الذي جعل الاستعارة نموذجًا للقول الإشاري " اللغات الاصطناعية، نحو لغة الفلسفة ولغة العلم " و"ميخائيل ريدى" الذي بحث في بنية الإشارة غير الحية "الجامدة " اكتفى بالإشارات التي تكون اللغة الطبيعية نفسها موضوعًا لها مُبينًا كيف أن البنية الإشارية تتجلى بوضوح في الكلام عنها (طه عبدالرحمن، ٢٠٠٨، ص ٧٣-٨٧).

أما في الفلسفة: فقد قدم جميل صليبا – في معجمه – تصنيفات عدة للإشارة كالتالي: إن الإشارة قسمان، إشارة حسية، وإشارة ذهنية.

أما الإشارة الحسية فتطلق على معنيين، أحدهما، أن يقبل الإشارة بأنه هنا أو هناك. وثانيهما أن يكون منتهى الإشارة الحسية، أعنى الامتداد الموهوم الأخذ من المشير منتهيًا إلى المشار إليه. وأما الإشارة الذهنية فهي كإشارة ضمير الغائب، وأمثالها مما يحتاج في إثباته إلى استدلال العقل، أو كإشارة المتكلم إلى معان كثيرة لو عبر عنها لاحتاج إلى ألفاظ كثيرة، مثال ذلك قوله تعالى "وغيض الماء" فإنه أشار بهاتين اللفظتين إلى انقطاع مادة المطر، وبلع الأرض، وذهاب ما كان حاصلاً من الماء على وجهها. والاستدلال بإشارة النص إثبات الحكم بالنظم غير المسوق له، كما أن الاستدلال بدلالة النص إثبات الحكم بالنظم المسوق له.

وتنقسم الإشارات بنوع آخر من القسمة إلى:

– إشارات طبيعية لا تدل على المشار إليه إلا لعلاقة طبيعية بينها وبينه كالدخان الذي يشير إلى وجود النار أو كالسحب التي تشير إلى قرب هطول المطر. ويطلق

اصطلاحات الإشارات المعبرة على الإشارات التي تعبر عن حالات النفس وحركاتها كاصفرار الوجه المعبر عن الخوف، وهذه الإشارات الطبيعية إما بصرية وإما سمعية.

– الإشارات الاصطلاحية، هي الإشارات التي تكون علاقتها بالشيء المشار إليه مبينة على حكم إرادي جماعي، وهي ثلاثة أنواع بصرية، وسمعية، ولمسية؛ فمن الإشارات البصرية إشارات الجبر، وإشارات الموسيقى وحروف الكتابة، ومن السمعية ألفاظ اللغة، ومن اللمسية حروف الكتابة المستعملة في طريقة برايل للمكفوفين. وبين الإشارات الطبيعية والإشارات الاصطلاحية درجات متوسطة، والناس لا يتفاهمون بالإشارة إلا إذا عرفوا تأويلها، وأدركوا علاقتها بالشيء المشار إليه. إن الإشارات لا تدل على علاقات مادية فحسب، بل تدل على علاقات مادية ممزوجة بتصوراتنا وعواطفنا، وعلاقة الإشارة بالمشار إليه، إنما هي علاقة متصورة لا علاقة وجودية. (جميل صليبا، ص ٨٥-٨٦).

– وقدمت موسوعة "ستانفورد" تقسيمات أخرى للإشارة كالتالي:

أ- النظريات الثلاث للإشارة لأسماء الأعلام "النظريات الوصفية والنظريات السببية والنظريات المختلطة " أي التي تجمع بين الوصفية والسببية ".

ب- المصطلحات الأخرى وتشتمل على "مصطلحات النوع الطبيعي، والمؤشرات indexical والأوصاف المحددة والتعبيرات اللإشارية".

– وقسمها مايكل ديفيت M. Devitt إلى:

١- نظرية مل والنظريات الوصفية لأسماء الأعلام .

٢- الحدود العامة وحدود المادة.

٣- النظريات التاريخية – السببية.

٤-المؤشرات.

٥- الإشارة التطبيعية.

وقسمها جورجي كارلسون Gregory Carlson إلى:

١- الإشارة الدلالية Semantic Reference "فريجه ورسل".

٢- الإشارة التداولية " البرجماتية" "ستراوسون وكريبك". (Carlson, Gregory, 2006, pp. 74-96)

نلاحظ في كل هذه التصنيفات أنها تربط بين الإشارة والشيء الخارجي "المشار إليه"إلا أن هناك أنواعًا أخرى من الإشارة ليس للشيء الخارجي ، فعند "الرواقية" و"دي سوسير"، اهتموا بالإشارة والتمثيل الذهني؛ "فسوسيرمثلاً يقول "إن الإشارة اللغوية لا توجد بين الشيء والاسم، بل بين الفكرة والصورة السمعية، والصورة السمعية ليست الصوت الحسي الذي هو ظاهرة فيزيائية صرفة، ولكنها المسحة النفسية لهذا الصوت أو التمثيل الذي يعطينا إياه شاهد الحس، وإذا قلنا أنها حسية أو مادية، فإنما نقول ذلك بالتقابل مع الطرف الآخر الذي تتحد معه أية فكرة أو تصور Concept والدليل على أنها ليست الصوت الحسي- هو أننا نستطيع أن نتكلم داخليًّا دون صوت. فالإشارة اللغوية إذن وحدة نفسية ذات وجهين أو عنصرين متحدين اتحادًا حميميًّا. ويستدعي أحدهما الآخر، هما الفكرة والصورة السمعية أو المعنى واللفظة، ونستطيع أن نسمي المعنى المشار إليه، كما نستطيع أن نسميه اللفظة المشيرة. إن الإشارة اللغوية بنظر"سوسير" اعتباطية لأن الرباط الذي يربط المشار إليه، والمشير اعتباطية مثلاً فكرة الأخت ليس لها آية علاقة داخلية بكلمة أخت المؤلفة من تتابع الصوتين، والتي تشكل المشير بالنسبة للمشار إليه أى فكرة الأخت. ثم إن المشير ذا الطبيعة السمعية يمتد في الزمان، وامتداده الزماني قابل للقياس. (على بو ملحم، ١٩٩١م، ص١٠٠).

ولقد سبق "الجاحظ""دي سوسير" في الربط بين الإشارة والصوت قائلاً :

" مبلغ الإشارة أبعد من مبلغ الصوتفهنا أيضًا باب تتقدم فيه الإشارة الصوت، والصوت هو آلة اللفظ، والجوهر الذي يقوم التقطيع، وبه يوجد التأليف. ولن تكون حركات اللسان لفظًا ولاكلامًا موزونًا ولا منثورًا إلا بظهور الصوت. ولا تكون الحروف كلامًا إلا بالتقطيع والتأليف وحسن الإشارة باليد والرأس من تمام حسن البيان باللسان، مع الذي يكون مع الإشارة من الدال والشكل والتقتل والتثني. وغير ذلك من الأمور.." ويرى أن الإشارة واللفظ شريكان؛ فهي تعين اللفظ وتكون ترجمة لهو كثيرًا ما تنوب عنه (الجاحظ، ١٩٨٥، ص٧٦-٧٧). وقد

سبق أرسطو في مقالة له بعنوان " في التفسير" وهو مقال قصير يلي "المقولات" ويسبق "التحليلات" في المجموعة المنطقية في الربط بين الصوت والإشارة؛ فالاسم عنده هو صوت تقليدي له دلالة لفظية دون إشارة للزمن. فلا صوت هو بالطبيعة اسمولكنه يصير اسماً عندما يرمز إلى شيء.

ولقد وازن "ابن سينا" Avicenna (٩٨٠-١٠٣٧م) بين العلامة الصوتية والعلامة الإشارية،يقرّر أن الأولى أبلغ في التدليل، فالتشكل البصري الإشاري مرتهن في عملية الإرسال بأفق النظر المشدود لبؤرة المنظور إليه، فينعكس الأمر في محدودية الاستقبال البصري موازنة بغير محدودية الاستقبال السمعي في إدراك جهة الإرسال واستقبال العلامة المرسلة (كريم عبيد علوي،٢٠١٣م، ص٢١٦).

ثم أوضح "دي سوسير" أن التصورات التي تشكل المدلولات هي "محض مميزات فارقة ليست معرفة إيجابيًّا من جهة مضمونها بل سلبيًّا بعلاقاتها مع سائر الحدود الأخرى داخل النظام؛ فالخاصية الحقيقية لهذه التصورات كونها مضادة لأخرى. وعلى هذا نجد على وجه الحصر، في مدلول دلالة الخصائص المميزة التي يفترق بها المدلول عما سواه بالنسبة لسائر دلالات اللسان الأخرى، ولا نجد فيه وصفًا تامًّا لما يشير إليه من أشياء. وقد توصل للنتيجة نفسها فلاسفة اللغة؛ مثل "ستراوسون" ولكن لأسباب مختلفة، ويلاحظ هؤلاء الفلاسفة مثلاً أنه لا يمكن على وجه الدقة إسناد المعنى والإشارة إلى الحقيقة اللسانية نفسها؛ فعندما نتكلم عن الدلالة، فإنه يجب دائماً أن نبين ما إذا كنا نتحدث في سياق ما، عن حصول خاص لهذه الدلالة؛ أي عن وقوع حدث فريد معين في المكان والزمان مما قام به هذا الشخص، أم كنا نتحدث عن دلالة نعتبرها فى ذاتها، في استقلال عن الاستعمال أو غيره، وبهذا الاعتبار، إن نظرنا إلى الدلالة من حيث هي لم نجد لها بوجه عام إشارة محددة (فإلى أي شيء تشير الضمائر أنا، أنت، ومثل هذه الأسماء الولد، ومحمد، والسيارة المارة في الطريق؟) وباستثناء حالات قليلة، فإن إيقاع الدلالة وحدها أو حصولها هو الذي يكون ذا قيمة إشارية، وذلك عندما يستخدمها متكلم معين في ظروف وملابسات خاصة.أما الدلالة من

حيث هي، فنحن لا نعرفها إلا من جهة كونها معنى (أزولدوتزيفان، ٢٠٠٠م، ص ٣٣-٣٥).

وهذا التضاد الذي بين المدلول والمشار إليه عند "دي سوسير" يذكرنا بما كان يقوم به المناطقة من تمييز استخدموه طوال عصور مختلفة؛ فمنذ القرون الوسطى مثلاً ميزت المدرسة الاسمية "أوكام وبيير الإسبانى وغيرهم تمييزاً حاسماً لعلاقتين ممكنتين بين اللفظ والحقيقة غير اللفظية:

"أ- فهناك علاقة دلالية تطابقية بين الألفاظ والصور الذهنية "الأمور الذهنية أو الأشياء"؛ وهكذا فلفظ الأبيض أو الإنسان يدلان على معنى البياض أو الإنسانية.

"ب- وهناك من ناحية ثانية الدلالة الوضعية Supposition، وهي العلاقة التي تربط اللفظ بما يشير إليه في الخارج ويدل عليه. وأيضاً فإن إمكانية الدلالة الوضعية لا تشتمل إلا على بعض الألفاظ؛ وخاصة أسماء الأعيان والذوات " مثل سقراط والإنسان" ولا تنطبق على الصفات والنعوت والأفعال. مع أن كلا من هذين الآخرين حاصلان على الدلالة. والدلالة متقدمة وسابقة على الوضع، وأنها ليست الحقيقة المادية للفظ، بل هي التي يكون لها المعنى الوضعي، إلى منتهاه؛ أي المجموع المكون من اللفظ وما يدل عليه. (أزولدوتزيفان،٢٠٠٠م، ص٣٥-٣٦).

هذه هي التقسميات التي قدمت للإشارة وسنحاول فيما يلى إلقاء الضوء عليها.

ثالثاً: النظريات الوصفية للإشارة "الدلالية":

إن الباعث على النظريات الوصفية لأسماء الأعلام ذو شقين: الشق الأول أن تلك النظريات امتدت بسهولة داخل النظريات المقبولة للمعنى "أو المضمون الدلالي" والنظرية الوصفية تكون قادرة على التوفيق بين الأنواع المختلفة من الحالات التي توضح مشكلة تفسيرات "مل" لمعنى أسماء الاعلام، من وجهة نظر "مل"Mill (١٧٧٣-١٨٣٦) أن معنى اسم العلم يكون هو حامله ببساطة، وبالتالي فتلك الوجهة من النظر تثير مشكلة للنظريات التي تتضمن عبارات الهوية أوالترادف بين أسماء الإشارة المشتركة والجمل التي تتضمن أسماء فارغة

والموجودات السالبة الحقيقية وخواص الموقف القضائي. والشق الثاني أن النظرية الوصفية الموسعة للمعنى تزودنا بوصف الإشارة، بأن الآلية التي يشير بها التعبير يكون معناه " المضمون الوصفي المرتبط به". (Reimer M. 2010, p.17).

أ- نظرية "مل" لأسماء الأعلام:

يقول "مل": "لقد أخذنا الأسماء في مؤلفنا هذا عن المنطق بوصفها أسماء أشياء لا بوصفها أفكاراً عن الأشياء". وهذا من شأنه أن يكشف لنا الفرق الهائل بين ما اعتدنا الآن أن نسميه منطق الدلالة ومنطق الإشارة Reference وتبين أيضاً أن "مل" استبعد إمكان الإشارة بالاسم إلى فكرة؛ فعندما يستخدم "مل" اسماً للتعبير عن اعتقاده – يستخدمه بقصد التعبير عن الاعتقاد في الشيء لا الاعتقاد في فكرة الشيء (عبدالفتاح الديدي، ١٩٦٩م، ص١٦٧-١٦٨).

كما رأى "مل" أننا عندما نعطي اسماً لموضوعات لها معنى، بالمعنى المناسب، فإن معناه يكمن فيما يشير إليه، ولا يكمن فيما "يدل" عليه. وكل الأسماء العامة العينية هي من هذا النوع، فكلمة "إنسان" مثلاً يمكن أن تدل أو تشير إلى عدد لا محدد من أشياء فردية تكوّن معاً فئة، غير أن معناها ينحصر فيما تشير إليه، أي أن معناها ينحصر في المحمولات التي تحمل عندما تنطبق كلمة إنسان على موجودات معينة، وينجم عن ذلك بالتالي أسماء أعلام مثل "زيد" الذي يمكن أن ينطبق على أكثر من فرد، لكن ليس له إشارة، أو ليس له معنى إذا أردنا أن نتحدث بصورة دقيقة. ويميز "مل" بالفعل بين كلمات تسمى أشياء أو صفات وكلمات تدخل في عملية التسمية؛ ففي العبارة التي تقول مثلاً "زوجة سقراط الأولى" تكوّن بذاتها اسماً. والحقيقة أن " زوجة سقراط " هي بالنسبة لمل اسم وليست اسم علم؛ لأنها اسم مشير في حين أن أسماء الأعلام مثل "زيد" ليست أسماء مشيرة؛ بل هي أسماء دالة، غير أن مناطقة جاءوا بعد "مل" وانتقدوا إغفاله لكلمات بنائية مثل "و، إذا" لا يمكن وصفها بالتأكيد بأنها أجزاء من أسماء. (فردريك كوبلستون، ٢٠٠٩م، ص٩٠-٩١). ولقد طور "كريبك" Kripke (١٩٤٠- ؟) نظرية "مل".

وإن سلمنا بنظرية "مل"التي تعتبر أنّ لأسماء الأعلام إشارة وليست لها دلالة،

فإنّنا لا نتبنّى فعلاً ، كيف يمكن للمخاطب أن يُسندَ إشارة لاسم العلم المستعمل من قبل المتكلم. ويقدّم كريبك أطروحة السلسلة السببيّة لتوضيح مسألة تعيين إشارات لأسماء الأعلام. ووفقًا له، توجد، في البدء "تسمية أوّلية حيث يُسند اسم علم ما لشيء ما بتعيين هذا الشيء على نحو إشاري Ostensive، وذلك بجَارحَة من الجَوَارح على سبيل المثالَ، أو عَلى نحو وصفيّ . ثم يتسنّى لسائر الجماعة اللسانية أن تتعلم استخدام اسم العلم، على اعتبار أنه يتعين على الفرد الذي تعلّم الاسم أن يكون مقصده استعمال اسم العلم هذا بنفس إشارة الفرد الذى علمه إيّاه. (جاك موشلر- آن ريبول،٢٠١٠م، ص ١٧٣-١٧٤). طور "فريجه" نظرية" مل" بإضافة فكرة المعنى، وعرفت هذه النظرية بنظرية الإشارة الساذجة naïve theory of reference.

ب- فريجه، المعنى والإشارة:

رغم أن "جون ستيورات مل" فصل بين المعنى والإشارة ، فإن فريجه جعل من تعريفه للمعنى تحديدًا للإشارة، وكان ذلك الركيزة الأساسية في دلالته، ورأى في ذلك حلاً لكل من مشكلته القديمة حول الهوية identity (Katz J, 1997, p. 3).

حيث رأى أن الهوية "أ=أ" أو "أ=ب"؛ فالأول لا يمثل مشكلة لأنه قضية تحليلية . أما الثاني فأصعب لأنه يعني أن لـ"أ" نفس دلالة "ب" غير أنه يتضح أن الأمر ليس كذلك عندما نقارن بين العبارتين "نجم الصباح" و"نجم المساء" فالعبارتان لهما نفس الإشارة وهي كوكب الزهرة ، وواضح أنهما لا تتماثلان؛ ذلك أن "لفظ المساء" لا يعنى ما يعنيه لفظ "الصباح". فبالنسبة لفريجه، لهاتين العبارتين اللتين تحُيلان على شيء واحد معنيان مُتمايزان (سيلفان أورو،٢٠١٠م، ص٦٦).

كما أنه حل لمشكلته الجديدة حول استبدال التعبيرات الإشارية المشتركة في السياقات غير المباشرة substitution of co-referential expressions in to oblique contexts (Katz,J,1997,p3).

كما أنه اهتم بالإشارة لأنها تقدم وصفًا وتفسيرًا لما نسعى لمعرفته، كما أنها ارتبطت بنظريته في الحكم؛ حيث يكمن جوهر نظرية "فريجه" للإشارة في فكرة

قيمة الصدق (Carl, Wolfgang 1994, Pp115-136) وفي الحكم على الجُمل بأنها صادقة أو كاذبة يكون هناك انتقال من مستوى القضايا إلى مستوى المسميات (سهام النويهي،١٩٨١م، ص ١٩٢).

فما نظرية الإشارة عند "فريجه"؟

يرى "فريجه" أن ما تشير إليه علامة ما اسمًا كان، أو مجموعة ألفاظ ،أو حروفًا" يسمى ذلك المشار إليه بالإشارة. وإن العلاقة ثابتة بين الرمز ومعناه وإشارته بحيث إن كل رمز يقابله معنى معين، وكل معنى تقابله إشارة معرفة ومحددة، بينما يكون إشارة واحدة "شيء واحد مشار إليه" له ما شئت من الرموز. وعلاوة على ذلك فإن معنىواحدًا قد تكون له في لغات كثيرة، وأحيانًا في لغة واحدة عبارات متعددة.إن إشارة اسم العلم هو الشيء ذاته مما نشير إليه بهذا الاسم. أما التمثل الذي نربطه به، فهو ذاتي خالص؛ وبين الشيء والتمثل وعلى حدودهما يكمن المعنى الذي ليس هو ذاتيًّكالحال مع التمثل، وأيضًا ليس هو الشيء ذاته (فريجه، المعنى والإشارة، ٢٠٠٠م، ص ١٠٩-١١٢").

وإشارة القضية عند "فريجه"، قيمة صدقها "أي الماصدق"، وبذلك لا تتغير قيمة صدقها عندما نعوض عن جزء من القضية بعبارة لها نفس الإشارة، وإن كانت مختلفة المعنى، وإذا كانت قيمة صدق القضية هي إشاراتها، كانت جميع القضايا الصادقة لها إشارة وكذلك لجميع القضايا الكاذبة. والإشارة لا تتناول شيئًا من وحدة القضية وحدها. وبالتالي ليس من الممكن أن تقتصر على إشارة القضية وحدها، ومن جهة أخرى لا يؤسس الاعتقاد وحده معرفة ما، إذ في فعل المعرفة لا بد من ربط الاعتقاد بإشارته؛ أي بقيمة صدقه. (فريجه المعنى والإشارة، ص ١٢٢-١٢٦).

يشير" فريجه" إلى أنه إذا استعملنا الكلمات بالطريقة العادية، فنحن نتحدث عن إشارتها، لكن يمكن أن نتحدث عن الكلمات نفسها أو عن معناها، مثلما هو الحال عندما نقول " قال: القطة فوق الحصيرة ". فالإشارة في كلامي تتكون من الكلمات التي تلفظ بها الشخص الذي أتكلم نيابة عنه، وهي العلة التي من أجلها يمنع الأخذ لا بالمعنى ولا بالإشارة العادية المتداولة للكلمات الواردة بين

المزدوجتين في الصياغة بالأسلوب المباشر. ومن ثم يميز "فريجه" بين الإشارة المباشرة وغيرالمباشرة كالتالي:

إذا كانت لدينا العبارة "يعلم سميث أن الزهرة هي نجم الصباح" يوجد اسمان، وهما الزهرة، ونجمة الصباح لهما إشارة غير مباشرة، وهي أولى من إشارتهما العادية. والسبب حسب فريجه هو كما يلي: إذا كان في العبارة " يعلم سميث أن الزهرة هي نجمة الصباح"، والتعبير "نجمة الصباح" لها إشارة عادية "الزهرة" سيكون بالإمكان تعويض هذا التعبير بآخر مرتبط بالزهرة بدون تغيير قيمة الصدق للعبارة الأصلية، بحسب تعبير "ليبنتز" Leibniz (١٦٤٦-١٧١٦م) وعليه فإذا عوضنا عن العبارة "نجمة الصباح" بعبارة "نجمة المساء" فإن قيمة الصدق للعبارة ستتغير عند الاقتضاء؛ لأنه قد يكون بالإمكان أن سميث الذي يعلم أن الزهرة هي نجمة الصباح لا يعلم بأنها هي أيضاً نجمة المساء. وبالمقابل إذا قمنا في عبارتنا بتعويض "نجمة الصباح" بعبارة أخرى لها نفس المعنى العادي الموجود في هذه الأخيرة، فإن قيمة الصدق في عبارتنا لن تتغير. لقد استنتج فريجه أن المعنى العادي هو الذي يصبح في معطى ما إشارة "إشارة غير مباشرة " لكلمة "نجمة الصباح". وبالجملة فإننا نميز الإشارة العادية للكلمة من إشارتها غير المباشرة ومعناها العادي عن معناها غير المباشر وبالتالي فالإشارة غير المباشرة لكلمة ما هي معناها العادي.

والجدير بالملاحظة أن كل أدلة "فريجه" تقوم على مبدأ أنه إذا كان لتعبيرين الإشارة نفسها، فإنه بالإمكان أن نستبدل أحد الطرفين بالآخر في كل صيغة يظهران فيها، وهذا نتيجة لقاعدة "ليبنتز" التي تقول "التعبيران اللذان يسمحان بأن يحل أحدهما مكان الآخر دون أن تتغير قيمة صدقهما، متكافئان". ويبدو أن التمييز بين المعنى والإشارة، والإشارة غير المباشرة للتعابير مفروضاً على فريجه نظراً لتوافق هذا التمييز مع قانون ليبنتز. (ليونارد لينسكي، المعنى والإحالة، ٢٠١٣م، ص١١٥-١٤٠).

وإذا كانت الإشارة غير المباشرة للَفظ هي معناه العادي، هكذا نصل إلى وضعٍ أنطولوجي بالنسبة للمعنى، وهو

"الشيء" غير أنه ليس ممكنا البَتّةَ أن نقول عنه شيئًا آخر، عدا الرجوع إلى نهائيّة الاستعمال غير المباشر، ليس بإمكاننا أن نقرّر إذا ما كان أي معنى يُلائم أو لا يُلائم ما يُشير إليه؛ فلكي نقول إن جَسَبَ حَسَبَ فريجه أن تكون لنا معرفة تامة بالإشارة (سيلفان أورو، ٢٠١٠م، ص ٦٦-٦٧).

إذا كانت كل الجمل لها معنى؛ فإن الجمل التي تحتوى على مكونات ليست لها إشارة أو مسميات، ستكون بدورها بلا إشارة، وهذا لأن فريجه يوحد بين إشارة الجملة أو القضية وقيمة صدقها، ويترتب على هذا التوحيد بين الإشارة وبين قيمة الصدق أن الجمل التى ليس لها إشارة لا هي صادقة ولا هي كاذبة ، وتكون بذلك "ملك فرنسا الحالي أصلع" لا صادقة ولا كاذبة ، لعدم وجود مسمى لها في الواقع، وبالتالي بناء على نظرية فريجه ليس لها قيمة صدق. ومثل هذا النوع من العبارات التي ليست لها إشارة فعلية، يناقض مبدأ الثالث المرفوع الذي مفاده أن القضايا إما أن تكون صادقة أو كاذبة وليس هناك وسط بينهما، ولا يجد فريجه وسيلة لتفادي هذا الإخلال بمبدأ الثالث المرفوع، إلا بالتنبيه إلى أنه في لغة تامة البناء فإن هذه المشكلة لن تظهر؛ إذ إن ملك فرنسا يجب أن يدخل في إحدى القائمتين، إما في قائمة الأشياء التي تتصف بصفة الصلع، وإما في قائمة الأشياء التي لا تتصف بتلك الصفة (جمال حمود،٢٠١١م، ص ١٦١-١٦٢).

لكن إذا كانت تلك العبارات لا تشير إلى أشياء واقعية فكيف يمكن التفكير فيها أو الحديث عنها بكلام له معنى؟ يجيب فريجه بأنه على الرغم أن هذه العبارات لا تشير إلى أشياء فعلية إلا أنها – مع ذلك – ليست خالية تمامًا من الإشارة؛ فهذه العبارات تشير إلى أفكار هذا فضلاً عن أن هناك عبارات تتحدث عن أشياء ليست خالية ولكنها موجودة فعلاً وإن لم تكن موضوع إدراك: في مثل هذا النوع من العبارات نحن لا نشير إلى أفكارنا عن تلك الأشياء، وإنما نفترض الإشارة: "فعندما نقول " القمر"، فإننا لا نريد الحديث عن فكرتنا عن القمر، كما أننا لا نقنع بالمعنى فقط ولكننا نفترض الإشارة .." وهكذا تكون لدينا ثلاثة أنواع من العبارات:

١-عبارات تقدم إشارة موجودة وقابلة للإدراك كما هي الحال عندما نقول

مـثلاً " السـيارة هـي الوسـيلة الأكثـر استعمالاً في مجـال النقـل " فهـذه العبـارة تشير إلى شيء موجود وقابل للإدراك.

٢- عبـارات تقـدم أو تعـرض إشـارة موجودة وجوداً فعلياً لكنها ليست موضع إدراك كـما هـي الحـال فى مثـال فريجـه "الزهرة هي النجم الصباحي"، فكوكـب الزهرة موجود فعلاً ولكنه ليس موضـوع إدراك حـاضر في هـذه الحالـة نفـترض الإشارة؛ أي نفترض وجودها.

٣- عبـارات تقـدم إشـارة لا هـي موجودة ولا هي مدركة، وإنما هـي أفكـار كما هي الحال عندما نقـول "ملـك فرنسـا الحالي أصلع".

ويترتب على هذا التقسيم للعبارات أنه لا توجد عبارات خالية من المعنى بـما أنهـا تقـدم أشـياء سـواء كانـت تلـك الأشـياء موجودة أو غير موجودة. وهو مـا يترتـب عليه أيضاً أنه لا توجد عبارات خالية تماماً من الإشارة. هذه النتيجة هي مصدر قـول رسل إن فريجه يعترف أن كل العبارات لها جانبا المعنى والإشارة.ويؤكد رسـل هـذه الفكرة من خلال قوله إن فريجه يتعامل مع العبارات التي لا تشير أو ليس لهـا إشـارة فعلية باللجوء إلى ما أسماه رسل "بالإشارة الاتفاقية الخالصة" أو "الماصدق الاتفاقي الخالص"وهكذا يقول رسـل معلقـاً عـلى نظرية فريجه " ملك فرنسا تشـير إلى الفئـة الفارغة null class الابن الوحيـد للسـيد كذا وكذا "والـذي لـه عائلـة مـن عشرة أعضـاء" تشـير إلى فئـة كـل أولاده وهكذا...". لقد كان أمام فريجه إمكانيتان للتعامـل مـع العبـارات التـي لا تشـير إلى أشياء فعلية؛ إمـا أن نزودهـا بالإشـارة أو نتخلى عن الرأي القائل إن الإشارة هى مـا يهمنا في القضايا التي تحتوي على عبـارات إشارية (جمال حمود، ص١٦٢-١٦٤).

ومن الصور اللفظية التي تتخذها أسماء العلم المركبة العبارات الاسمية والعبارات الوصفية. ولا تتخذ مثـل هـذه العبـارات القضـايا كمعنـى لهـا، ولا قيمـة الصـدق كمسمى لها، ويتضح ذلك بالمثال التالي:

" مـن اكتشـف المـدار البيضـاوي للكواكب مات تعساً"

فهذه العبارة تتركب من جملتـين؛ جملـة رئيسـة وجملـة تابعـة، وإذا أخـذنا الجملـة التابعـة "مـن اكتشـف المـدار البيضـاوي للكواكب" بمفردهـا فـإن معناهـا يكـون

ناقصًا، ذلك لأن "من" لا معنى لها في ذاتها بل تقوم بربط مقدم العبارة المركبة بتاليها، فليس للجملة التابعة معنى إلا إذا ارتبط بالجملة الرئيسة، كما أن مسماها ليس قيمة الصدق، بل أنه يشير إلى كبلر، وبذلك يقول فريجه بأن مسمى الأسماء المركبة هي الأشياء التي تشير لها هذه الأسماء، بينما لا يكون لهذه الأسماء معنى في حد ذاتها إلا إذا دخلت في جملة (سهام النويهي، ١٩٨١م، ص ١٩٦).

لكن إذا كان فريجه يقبل مبدأ التعويض بالنسبة للجمل التي تحتوي على أسماء أعلام وعلى عبارات وصفية؛ لأن تطبيقه لا يؤدي إلى تغيير في قيمة صدق تلك الجمل، فإنه يرفض تطبيق هذا المبدأ على الجمل المركبة التي تحتوى على أفعال الاعتقاد، الرغبة، الظن، وغيرها. وهذا لأن تطبيق مبدأ التعويض بالنسبة لهذا النوع من الجمل يؤدي إلى تغيير في قيمة صدقها، فعلى سبيل المثال، "كوبرنيكوس كان يعتقد أن المدارات الكوكبية دائرية" هذه جملة مركبة تتكون من جملتين: جملة رئيسة وجملة تابعة، الجملة التابعة التي وردت بعد أن، وهي جملة كاذبة لأن المدارات الكوكبية ليست دائرية، ومع ذلك فإن تلك الجملة لها معنى، ومع أنها كاذبة فإن الجملة المركبة ككل صادقة لكونها تشير إلى واقعة في تاريخ علم الفلك تعبر عن اعتقاد كوبرنيكوس. وهذا يبين أن مثل هذه الجمل يمكن أن تكون صادقة أي لها إشارة رغم أن بعض مكوناتها كاذبة أي بلا إشارة. وهذا فرق واضح في طبيعة شروط الصدق بين الجمل الإشارية التي تحتوى على بعض أسماء وأوصاف وبين الجمل التي تحتوي على الاعتقادات وغيرها.

لماذا يصر ـ فريجه على ربط الإشارة بقيمة الصدق في الجمل الإشارية؟ ولماذا يقول "إنه البحث عن الصدق هو الذي يقودنا دائمًا إلى التقدم من المعنى إلى الإشارة"؟.

إن ربط قيمة صدق الجمل الإشارية بإشاراتها يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الثالث المرفوع، وفضلاً عنه فإننا نجد بعض الجمل الإشارية صادقة مع أنها بلا مشار إليه ومن ثَمَّ فهي تخضع لمبدأ الثالث المرفوع كما هي الحال عندما نقول "ملك فرنسا الحالي غير موجود" فهذه الجملة مع إنها بلا إشارة إلا أنها تحمل قيمة صدق "كاذبة" (جمال حمود، ٢٠١١، ص١٦٦-١٦٨).

إن دلالة فريجه تعالج العلامات من جهة معانيها وإشاراتها. ومن ثم نقول إن العلامات التي تشير إلى إشاراتها وتعبر عن معانيها: ها هنا المصطلحات التقنية التى تربط علاقة العلامات بمعناها وإشارتها. وفي المقابل لا يوجد في كتابات فريجه مصطلح واحد يعبر عن علاقة بين المعنى بالإشارة ففي الوقت الذي يقول فيه فريجه بأن المعنى هو مثال للعرض فقط، نجد الونزو شيرش A. Church (١٩٠٣-١٩٩٥) يقول بأن المعنى هو "مفهوم الإشارة" (ليونارد لينسكي، المعنى، الإحالة، ١٢٦).

وتفترق تصورات فريجه عن تصورات كارناب Carnap (١٨٩١-١٩٧٠م) في أن تصوري كارناب مستقلان عن السياق اللغوي، أي أن كل تعبير إشاري له دائماً نفس الماصدق ونفس المفهوم ولا يتغيران بتغير السياق اللغوي، في حين أن التعبيرات الإشارية في منهج فريجه يختلف كل من مسماها ومعناها من سياق لغوي إلى آخر. فلقد وجدنا أن لها في بعض المحتويات اللغوية مسماها المعتاد ومعناها المعتاد، بينما في السياقات اللغوية غير المباشرة يكون لها مسماها غير المباشر ومعناها غير المباشر (سهام النويهي، ١٩٨١، ص٢٠٢).

كما أن فريجه يلتقى مع هوسرل في أن اللغة تملك إشارة داخل عملية إنشاء الخطاب، التكلم هو قول شيء ما حول شيء ما. ففي مقالة "المعني والإشارة" قد أو أظهر فريجه أن للغة تصويب ثنائي: تصويب لمعنى مثالي "بمعنى دون أي انتماء لعالم فيزيائي أونفسي"، وتصويب إشاري: إذا أمكن القول أن المعنى غير موجود، باعتباره موضوعًا محضًا للتفكير، إن الإشارة هي التي تؤكد كلماتنا وجملنا في الواقع "إننا نتنظر إشارة للعبارة نفسها: إن الحقيقة هي التي تفضي بأن نندفع قُدمًا نحو الإشارة " تقدم المعنى "المثالي" هذا باتجاه الإشارة "الواقعية" هو الروح ذاتها للغات. إن هوسرل لن يقول شيئًا آخر في أبحاث منطقية: المعنى المثالي مجرد فراغ وغياب يطلبان إملاءهما، من خلال الملأ، اللغة تأتي إلى نفسها، بمعنى تموت لنفسها. إذا كان "فريجه" يميز بين المعنى والإشارة أو مع "هوسرل " بين الدلالة والملأ، فإن الذي نفصله هكذا، هو تلك القصدية الدالة التي تقطع مع انغلاق العلامة، التي تفتح علامة على أخرى، باختصار التي تكون اللغة وصفها قولاً ، قول شيء ما

حول شيء ما في اللحظة التي يحدث فيها انعطاف مثالية المعنى نحو واقعية الشيء، فإنها احتمال ذلك المعني، هذه اللحظة متزامنة مع الجملة، إنه على مستوى الجملة أن اللغة تقول شيئًا؛ تحت ذلك (أو دون ذلك)، لا بالفعل إن التمفصل الثنائي لفريجه هو من شأن الإنسان، بقدر ما أن "قول شيء ما" يشير إلى مثالية المعنى، و"قول حول شيء ما "يشير إلى حركة المعنى نحو الإشارة. (يونس رابح، ٢٠٠٨م، ص ١٧).

واعتقد رسل أن التفرقة بين المسمى والمعنى تسبب إشكالاً مع التعبيرات الوصفية التي لا ماصدقات لها مما أدى بفريجه إلى أن يتخذ من الفصل الصفري Null Class مسمى لمثل هذه التعبيرات. ويعترض رسل على هذا الإجراء بأن الفصل الصفري هو الفصل الذي لا يحتوى أعضاء وليس الذي يحتوي كأعضاء كل الأفراد غير الواقعيين (سهام النويهي، ص ٢٠١). كما انتقد فتجنشتين تعريف المعنى كمحدد للإشارة بأنه يفرض قيودًا قوية على الإشارة، (Katz, J. p3) .

وانتقد علاقة الهوية فيقول: "وإني لأعبر عن هوية الشيء بهوية العلامة التي تشير إليه لا بواسطة علامة أخرى أدل بها على الهوية؛ أعبر عن اختلاف الأشياء بواسطة اختلاف العلامات "المشيرة إليها"يقول أيضًا "وعلى وجه التقريب؛ لأن تقول عن شيئين أنهما ذوي هوية واحدة هو قول فارغ.." ففي اللغة التامة البناء، تكون علامة واحدة لا أكثر لكل شيء بحيث لا يمكن الرمز لشيء واحد بعلامتين وهو ما يترتب عليه أن مشكلة علاقة الهوية لن تظهر فى مثل هذه اللغة؛ حيث يقول فتجنشتين "وبناء على ذلك فعلامة الهوية ليست أحد المكونات الأساسية في الرمز". وما دامت علامة الهويةشيئًا زائدًا في رمزية اللغة التامة البناء، فإنه لن يكون هناك مشكل بخصوص علاقة الهوية، وبذلك يكون فتجنشتين قد هدم الأساس الذي بنى عليه فريجه نظريته في المعنى والإشارة (جمال حمود،٢٠١١م، ص١٧٠-١٧١).

ويرفض فايزمان Waismann مطابقة معنى الكلمة أو العلامة كائنة ما تكون بما تشير إليه. إذ ما الذي تشير إليه "أوه يا عزيزي!"؟ هل نزعم القول بأنها لا تعني أي شيء؟ لو رغبنا في توضيحها لأي شخص فإننا نقول مثلاً –"أوه يا عزيزي إنها تمطر من جديد" بنغمة صوت

ملائمة، ويفهم المستمع ماذا تعني؛ إذ يجوز تحديد بعض الكلمات على أنها "مخارج صوتية". ولكن ما الذي تعنيه النقطة؟ إنها تفصل الجملة. والمعنى هنا هو الوظيفة التي تم إنجازها (صلاح إسماعيل، ١٩٩٣م، ٣٠٠-٣٠١).

جـ- رسل والأوصاف:

فرق رسل بين أسماء الأعلام المنطقية التي تدل على المشار إليه مباشرة. وأسماء الأعلام العادية، غير المباشرة، والمعبر عنها بالوصف المحدد. (Rast H.Erich, 2006 .p19).

وتكمن ميزة أسماء الأعلام المنطقية في أنها على خلاف أسماء الأعلام العادية تسمى معطيات حسية، فاسم العلم الحقيقي لا يتأتى إلا عندما نستخدم "هذا" بشكل دقيق يقوم مقام موضوع فعلى للحس. ويترتب على هذا أن الأشياء الوحيدة التي يمكن تسميتها هي تلك الأشياء التي نكون على اتصال مباشر بها. وما دمنا لسنا على اتصال مباشر بمسميات أسماء الأعلام العادية لأنها مركبة من حالات أو صفات، فإن هذه الأسماء لم تعد تصلح لكي تقوم بوظيفة التسمية فالأسماء الوحيدة التي يمكنها فعل ذلك هي أسماء الأعلام المطلقية التي نعبر ّ عنها بواسطة أدوات الإشارة، ولهذا يتخذ رسل من "هذا"و"ذاك" مثالين لأسماء الأعلام في فلسفته الذرية المنطقية؛ حيث تردان كموضوعات في القضايا الذرية. إلا أننا نجده في كتابه "المعرفة الإنسانية" يتخذ هذا كمثال وحيد لأسماء الأعلام المنطقية (جمال حمود، ص٢٣٦-٢٣٧).

عالج "رسل" في نظريته للأوصاف مجموعة من المسائل أهمها مفهوم الجملة الإشارية أو العبارة الوصفية من حيث الدلالة والصدق (جمال حمود،١٧٢).

ولقد عالج رسل هذه النظرية في عديد من مؤلفاته مثل "عن الدلالة" ومقدمة في الفلسفة الرياضية والبرنكيبا وفلسفة الذرية المنطقية وكتاب مشكلات الفلسفة وغيرها (محمد مهران، ١٩٩٨م، ٤٦).

ويعتبر رسل من الأوائل الذين استخدموا الإجراءات التي يوفرها المنطق الرمزي لمناقشة مسألة الدلالة والإشارة. وقد بدأ تحليله بالتسليم بأن العالم يتضمن وقائع، وأن الواقعة هي التي تحدد صدق قضية ما أو كذبها. مما يدل على أن التعابير

التي ليست لها إشارة غير سليمة التركيب وأن موضوعاتها غير موجودة. ولقد حدد رسل هدفه منذ البداية في إبطال دعوى "مينونج" الذي يقر بقابلية الذوات غير الموجودة على الإشارة بوصفها موضوعات لعملية معرفية. وقد وصف رسل توجهه هذا بالسيكولوجي رافضًا بذلك نظرية "الإشارة الفارغة" باعتبار أن الذوات الموجودة وحدها هي القابلة للقيام بفعل الإشارة. وفي هذا الصدد يعترض على الدعوى التي تقول بإمكان تصور شيء ما هو "مربع" و"دائرة" في قولنا " المربع الدائري". فهذا التصور قائم على توجه سيكولوجي يميز "المضمون الموضوعي" عن "موضوع الإدراك"، وبالتالي ينطوي على تناقض فبدلاً من أن نقول "المربع الدائري غير موجود"، نقول "لا توجد هوية تكون في نفسه الوقت دائرة ومربعًا" وبهذه الكيفية نتمكن من استبعاد متوالية "المربع الدائري" . كما رفض رسل نظرية فريجه لكونها تثير مشاكل قائمة على افتراض توفر كل تصور على موضوع خاص مرتبط به. ويلاحظ هنا أن نظرة فريجه للموضوع الخارجي لا تتطابق مع نظريته حول المعنى والإشارة. وبمقتضى ذلك يرفض الدعوى الواصفة للقضايا التي ليست لها إشارة بأنها لا صادقة ولا كاذبة فغياب الإشارة في نظره لا ينتج بالضرورة مفارقة بل تعبيرًا كاذبًا (حسان الباهى، ٢٠٠٠م، ص ١٨٤-١٨٥).

ولقد حدد رسل الأهداف الأساسية لنظرية الأوصاف؛ حيث عمد منذ البداية إلى تمييز أسماء الأعلام عن الأوصاف. كما قام بتفريع هذا النوع الأخير إلى الأوصاف غير المحددة التي تتخذ صورة "كذا وكذا" والأوصاف المحددة التي ترد على صورة "الكذا وكذا". وقد كان غرضه يتمثل فى التأكيد على أن الأوصاف المحددة تعتمل أساسًا لغرض الإشارة المحددة؛ حيث تستلزم وجود موضوع واحد ووحيد يحقق الوصف المحدد. وبناء على ذلك، سعى إلى إبطال تصور مينونج القائل بالمربع الدائري؛ أي استبعاد التناقض الناتج عن إمكان تصور مربع ودائرة في الوقت نفسه تنبني دعوى رسل على المعنى الإشاري لأسماء الأعلام، ومن ثم فاسم العلم الحقيقي هو الذي يشير إلى موضوع واقعي. (حسان الباهي، ٢٠٠٠م، ص ١٨٥). ويعني رسل بالعبارة الدالة، رجل ما، بعض الرجال، أي رجل، كل

الرجال، الملك الحالي لفرنسا، مركز كتلة النظام الشمسي- في اللحظة الأولى من القرن العشرين ، دوران الأرض حول الشمس، ودوران الشمس حول الأرض. ونميز بين ثلاث حالات في العبارة الدالة بمقتضى صورتها:

١ – العبارة الدالة ومع ذلك لا تشير إلى أي شيء مثل " الملك الحالي لفرنسا" (Russell, on Denoting, p.93). فهذه العبارات لا تشير إلى أشياء فعلية وكانت مصدر ًا لمشكلات كثيرة في نظرية رسل، أين معانى العبارات بإشاراتها في الواقع، مما جعله يعتقد أنه ما دامت هذه العبارات لها معان فلا بد أن تشير إلى كائنات واقعية، وهو ما رآه مينونج وفريجه. وقد رفض رسل نظرية مينونج لأنها تخل بقانون التناقض. كما رفض نظرية فريجه لأنها تقوم – في نظره – على تعريف خاطىء للفئة الفارغة. هذا التعريف الخاطىء كان مشتركًا بين فريجه وماكول الذي نشر مقالا ً في مجلة Mind عرف فيه الفئة الفارغة "بأنها الفئة التي تحتوى على كل الأفراد غير الحقيقية " وهذا يؤدي برأي رسل إلى أن جملا ً مثل "ملك فرنسا الحالي " على الرغم من أنها لا تشير إلى فرد حقيقي إلا أنها تشير إلى فرد ما ولكنه غير حقيقي. وعليه يرفض تعريف ماكول للفئة الفارغة ويرى أنه لا وجود لأفراد غير حقيقية؛ حيث يقول " نحن قادرون على القول إنه لا توجد أفراد غير حقيقية؛ وهكذا فإن الفئة الفارغة التي تحتوي على أي عضو، وليست الفئة التي تحتوي على الكائنات غير الحقيقية كأعضاء لها". وتعريفه للفئة الفارغة – في ذاته الوقت – تعريف للوجود. حيث ربط رسل الوجود بدالة القضية؛ حيث يرى أنه عن طريق الدوال فقط يمكننا تقرير الوجود أو نفيه وأن الوجود أساس ًا هو خاصية للدوال القضائية؛ حيث يكون المعنى الحقيقي للوجود هو أن الدالة القضائية تصدق في حالة واحدة؛ حيث يقول " عندما تأخذ دالة قضية وتقرر عنها أنها ممكنة، أي أنها صادقة أحيانًا، فإن هذا يعطيك المعنى الحقيقي للوجود.." (جمال حمود، ص١٧٦-١٦٧).

وتنحل جملة مثل "ملك فرنسا الحالي أصلع عند رسل إلى الدالتين:"س ملك حالي لفرنسا"و" س أصلع" صادقتين أحيانًا ،أي صادقتين من أجل قيمة واحدة على الأقل للمتغير "س ". وما دمنا لا

نجد في الوقت الحالي في فرنسا شخصًا يحل محل المتغير "س"، فإن الدالتين تكونان كاذبتين دومًا. ومنه نجد أن المعنى الحقيقي لعدم الوجود هو "كاذب دومًا" والمعنى الحقيقي للوجود هو "صادق أحيانًا" كذا يبين أيضًا أن الجمل التي لا تشير إلى شيء تخضع لقانوني التناقض والثالث المرفوع على خلاف ما ذهب إليه مينونج وفريجه فالجملة "المربع المستدير موجود" تنحل إلى الدالتين: "س مربع" و"س دائري"صادقتان أحيانًا وما دمنا لا نجد- في الواقع – شكلاً هندسيًّا يكون مربعًا ودائريًّا في الوقت نفسه، فإن الدالتين تكونان كاذبتين دومًا، ومنه يتبين مرة أخرى أن هذه الجمل التي تشير إلى مشار لها في الواقع تخضع لقانوني التناقض والثالث المرفوع. ومنه فإن المنطق الحديث يمدّنا بأدوات منهجية تسمح لنا بما يأتي:

أ- تقرير قضايا ذات معنى على الرغم من غياب الإشارة؛ حيث مكن رسل من التمييز بين المعنى في الرموز اللغوية وبين إشاراتها إلى أشياء في الواقع، وهو تمييز وجدناه من قبل عند فريجه. وعند هذه النقطة نلحظ تراجعًا له أهميته الفلسفية واللغوية من قبل رسل عما قاله في نظريته المتقدمة في الدلالة، التي كانت تقوم على أن كل الكلمات لها معان بالنظر إلى أنها تشير إلى أشياء غير ذاتها.

ب- لم يعد الصدق والكذب خاصيتين جوهريتين للقضايا بعد بين المنطق الحديث بواسطة فكرتي الدالة والمتغير، أن ليس في القضايا شيء يجعلها صادقة أو كاذبة ولكن صدقها أو كذبها يتوقف على طبيعة القيم التي تأخذها المتغيرات في الدوال.

جـ- لم يعد المعنى يرتبط بالإشارة في الجمل، ولكنه أصبح يرتبط بقيمة الصدق، فكل قضية لها معنى تخضع لمبدأ الثالث المرفوع، أي أن تكون القضية صادقة أو كاذبة.

د- التحليل المنطقي بتمييزه بين المعنى والإشارة يكون قد وفر الوسيلة التي تسمح لرسل بالحديث عن المعنى دون الحاجة إلى اللجوء إلى المصادرة عن كينونة أشياء مثل "المربع المستدير" وغيرها التي جعلت أنطولوجيا أصول الرياضيات بها كثير من المتناقضات والمشاكل. وإن الأوصاف هي دوال قضايا، فإنها لا تحمل معنى في ذاتها، وإنما تكتسب معانيها في

السياقات التي تعرّف فيها فإنها لم تعد محتاجة كي تشير إلى أي شيء في الواقع لكي يكون لها معنى، فقد تكفّل التحليل المنطقي بإعطائها معان مستعارة تكون للأوصاف ما دامت تردً في سياقات قضائية معينة. وأن بيان حقيقة المعنى والإشارة في هذه الجمل يكون عن طريق رد تلك الجمل من صورها النحوية إلى صورها المنطقية (جمال حمود، ص ١٧٨-١٨١).

٢- الحالة الثانية من العبارات الدالة، تلك التي تشير إلى فرد معين مثل "الرئيس الحالي لجمهورية مصر العربية" فهنا نحدد شخصً ا بعينه. وهي ما يطلق عليها الوصف المحدد. (Russell, p.93).

تتمييز الأوصاف المحددة عن الأوصاف الغامضة بأنها تستلزم التفرد فالقضايا عن "كذا وكذا" يلزم عنها دائماً القضايا المناظرة عن كذا وكذا " مع إضافة أن ليس هناك أكثر من "كذا وكذا" واحد. (مهران، ١٩٩٨، ص ٥٤).

وأن القضايا عن الكيت والكيت تستلزم دائماً القضايا المناظرة عن كيت وكيت " مع إلحاق هذه الإضافة؛ وهي أنه لا يوجد أثر من كيت وكيت واحد. وأن قضية مثل "سكوت مؤلف ويفرلي " لا يمكن أن تكون صادقة لو أن ويفرلي لم تكتب ألبتة أو لو أن عددًا من المؤلفين كتبها. وكذلك لا يمكن أن تكون صادقة أية قضية أخرى تنشأ عن دالة قضية (س)، باستبدال مؤلف ويفرلي بدلاً من س. قد نقول إن "مؤلف ويفرلي" تعني "قيمة س في القضية س كتب ويفرلي، صادقة ". وهكذا فإن القضية " مؤلف ويفرلي كان إسكتلنديًّا" تتطلب مثلاً :

١- "س كتب ويفرلي" ليست كاذبة دائماً .

٢- "إذا كان س، ص كتب ويفرلي، كان س، ص متطابقين" صادقة دائماً .

٣- "إذا كان س كتب ويفرلي، كان س إسكتلنديًّا" صادقة دائماً .

هذه القضايا الثلاث تقرر عند ترجمتها إلى لغة عادية ما يأتي:

١- أن الذي كتب ويفرلي شخص واحد على الأقل.

٢- أن الذي كتب ويفرلي شخص واحد على الأكثر.

٣- أي شخص كتب ويفرلي كان إسكتلنديًّا.

وجميع هذه القضايا الثلاث تلزم عن "مؤلف ويفرلي كان إسكتلنديًّا". وبالعكس الثلاث معًا "لا اثنتين فقط" تستلزم أن مؤلف ويفرلي كان إسكتلنديًّا، وحينئذ يمكن أن نأخذ الثلاث معًا على أنها تعرف المقصود من القضية "مؤلف ويفرلي كان إسكتلنديًّا" (رسل، ص١٩٠-١٩١).

ويعرّف رسل "ال" في حدود "ليس كاذبًا دائمًا" أو "صادقًا أحيانًا" و"صادقًا دائمًا". وبذلك يتخلص من أداة التعريف "المستبدلاً إياها بشرط الوحدة التي تعني أنه يوجد على الأقل وعلى الأكثر شخص واحد. وهكذا أيضًا نجد أن أداة التعريف بردها إلى الصورة المنطقية تستبعد إمكانيتين: أ- إمكانية غياب الإشارة، وتستبعد هذه الإمكانية بواسطة شرط الوجود لقيمة واحدة على الأقل للمتغير س فيها.

ب- إمكانية تعددية الإشارة كما هي الحال في العبارة "الساكن للندن"، وذلك بواسطة شرط الوحدة أو التفرد. (جمال حمود، ص١٩١).

٣- العبارة التي تدل أو تشير على نحو غامض مثل "رجل ما" فلا تشير أو تدل على عديد من الرجال وإنما على رجل غامض (Russell,p.93).

والوصف الغامض قد يكون عبارة تامة وقد يكون اسمًا كليًّا. ويتضح وجه الاختلاف بين الأوصاف التي لا تشير إلى شيء، وبين هذا النوع من الأوصاف، في أن كلا النوعين من الأوصاف يُرد في عبارات مفهومة للسامع، فلا فرقَ من حيث الفهم بين أن أقول "قابلت رجلاً" أو أن أقول "قابلت فرسًا مجنحًا". ولكنهما تختلفان من جهة أن للأولى أفرادًا في عالم الواقع، وأنها يمكن أن تصدق على أي واحد منهم، أما الثانية فعلى الرغم من أنها مفهومة للسامع إلا أنها لا تصدق على أي فرد من أفراد الواقع. وأن رسل يعامل هذه الأوصاف الغامضة بمعاملته نفسها للنوع السابق من الأوصاف؛ فكل العبارات الوصفية سواء كان لها ماصدق أو لم يكن لها، هي دوال قضايا وحكمها حكم الدوال فعندما نقول مثلاً "قابلت رجلاً" فهذا الوصف – يقول رسل "مبهم جدًّا" فما أقرره حقيقة ليس شخصًا محددًا في الواقع ولكن ما أقرره هو تصور أو فكرة، ومنه يكون التحليل الصحيح لمثل هذه العبارة الوصفية هو

"قابلت س و س رجل صادقة أحيانًا " أي صادقة من أجل قيمة واحدة على الأقل للمتغير "س". وإن الأوصاف الغامضة والتي ترد إما في صورة النكرة أو في صورة قضايا وجودية أو قضايا عامة، هي دوال قضايا وهي إما أنها لا تقرر شيئًا عن الواقع أو أنها لا تشير إلى أي شيء محدد.كما أن الرابطتين "كل "و"بعض" لم تعد تشير بدورها إلى أي شيء منفصلا عن أنها لم تعد في ذاتها، وإنما تكتسب معنى من خلال تعريفها في السياقين "صادق دائما" "و"صادق أحيانًا" على التوالي، ومنه فهي بدورها رموز ناقصة. وإذا كان رسل يقول إن كل قضية ذات معنى تخضع لمبدأ الثالث المرفوع، فليس معنى هذا أن العبارة الوصفية الغامضة يكون لها معنى إذا كانت فقط صادقة ولكنها تكون أيضا ذات معنى حتى لو كانت كاذبة (جمال حمود، ص ١٨١-١٨٥).

وفرّق رسل بين اسم العلم والعبارة الوصفية؛ فالاسم رمز بسيط ويدل مباشرة على فرد هو معناه، ويكون هذا المعنى مستقلاً عن معاني سائر الألفاظ الأخرى. أما الوصف الذي يشتمل على ألفاظ عدة معانيها ثابتة من قبل، والتي عنها ينشأ أي شيء نأخذه كمعنى للوصف. فالقضية التي تشتمل على وصف ليست متطابقة مع ما تصير إليه تلك القضية عند استبدال اسم حتى لو كان الاسم يسمى نفس الشيء الذي يصفه الوصف. فقولنا "سكوت مؤلف ويفرلي " تختلف عن"سكوت هو سكوت" "فالأولى حقيقة من تاريخ الأدب، والثانية تحصيل حاصل (رسل،١٩٨٠م، ص١٨٨).

ولقد تعرضت آراء رسل للنقد من قِبَل عديد من الفلاسفة؛ مثل مور وفتجنشتين وكارناب وغيرهم. وسنركز هنا على ما يرتبط بموضوعنا.

إن مصدر الصعوبات في نظرية رسل هو أنه اعتقد أن الإشارة إذا وردت لا بد أن يكون لها معنى، وبذلك خلط بين المعنى والإشارة وهذا النقد شبيه إلى حد كبير بما يذكره "كواين" حين يقول "..إن الافتقار إلى التمييزات أدى برسل إلى خلط اللامعنى بفشل الإشارة؛ فلأن يكون للشيء مغزى Sense" هو أن يكون له معنى ، والمعنى هو الإشارة. إلا أن أوضح تعبير عن هذا النقد هو ما قدمه "ألان هوايت "؛ حيث يأخذ البرهان الذي اعتبره رسل النقطة الرئيسة في نظرية الأوصاف والتي قدم عنها برهانًا

دقيقًا ليثبت أن الجملة الوصفية لا تعني شيئًا، يأخذ الناقد هذا البرهان ليبرهن بدوره على أن نتيجة رسل لا يمكن أن تلزم عن المقدمات بالصورة التي يقول بها. ولكي نعرض لهذا النقد نعيد هنا نص البرهان الذي قدمه رسل في "فلسفتي كيف تطورت" مع تحديد المقدمات والنتيجة بالصورة التي يحددها بها الناقد؛ يقول رسل:

" كانت النقطة الرئيسة في نظرية الأوصاف هي أن الجملة قد تسهم في معنى العبارة دون أن يكون لها أي معنى بمفردها على الإطلاق، وهناك – في حالة الأوصاف – برهان دقيق على هذا:

١ – إذا كانت مؤلف ويفرلي "تعني شيئًا آخر غير سكوت "، كانت "سكوت هو مؤلف ويفرلي" قضية كاذبة، وهذا غير صحيح.

٢ – وإذا كانت "مؤلف ويفرلي" تعني "سكوت" كانت سكوت مؤلف ويفرلي، تحصيل حاصل، وهذا غير صحيح، (والنتيجة)" لا تعني "سكوت"، ولا أي شيء آخر – أي مؤلف ويفرلي "لا تعني شيئًا .وهو المطلوب إثباته".

ويأخذ "هوايت" هذا البرهان ليقدم برهانه الذي يصفه بأنه "دقيق ومحدد تمامًا" على أن النتيجة لا تلزم عن المقدمات بهذه الصورة ، ومن ثمير ي مايلي:

أولاً : إذا كان لفظ "يعني" يستخدم بمعنى يشير إلى referred to "كما توحي بذلك آراء رسل بوجه عام"كانت المقدمة "١" صادقة، ولكن المقدمة "٢" كاذبة، وتكون"٢" كاذبة لأن التعبيرين اللذين يشيران إلى نفس الشيء مثل "الرجل ذو القبعة الرمادية" و"آخر من نزل من العربة" (على فرض أنه الشخص نفسه) يمكن أن يرتبطا تمامًا بالفعل "يكون" الذي يدل على الهوية دون أن ينتج عن ذلك تحصيل حاصل.

ثانيًا:إذا كان لفظ "يعني" يستخدم هنا بمعنى "له مغزى" (كما يوحي بذلك استخدام رسل للحواصر) لكانت "٢" صادقة و لكن "١"كاذبة، وتكون "١" هنا كاذبة لأن التعبيرين اللذين لا يكونان مترادفين قد يرتبطان باللفظ "يكون" الدال على الهوية دون أن ينتج عن ذلك قضية كاذبة؛ فمن الواضح أن ليس هناك

ضرورة لهذا القول إن الرجل ذا القبعة الرمادية هو (يكون) آخر من نزل من العربة لمجرد أن تعبير"الرجل ذو القبعة الرمادية" غير مرادف للتعبير"آخر من نزل من العربة". وما دامت مقدمتا رسل لا يمكن صدقهما معًا إلا إذا أخذ لفظ "يعني" بمعنى مختلف في كل منهما، فإن النتيجة القائلة "مؤلف ويفرلي" "لا تعني شيئًا" لا يمكن أن تلزم عنهما. هذا هو مؤدي البرهان الذي يقدمه "هوايت" ضد برهان رسل. والواقع أنه لو صح ذلك لكان هناك عيب كبير في نظرية الأوصاف،إلا أننا من الصعب جدًا أن نعتقد – على حد قول" بيركنز" – أن رسل بكل دهائه المنطقي يمكن أن يقع في مثل هذا الخطأ الفاحش، وفي تلك المرحلة المتأخرة من تطوره الفلسفي. والواقع أن برهان "هوايت" قد حصر المعاني المحتملة لهذا اللفظ في اثنين، أي الإشارة والمغزى فإن رسل لا يستخدم " المعنى" بأي من هذين المعنيين، بل بمعنى خاص وهو "التسمية" Naming (محمد مهران، ١٩٩٨م، ص٨٥-٨٧).

يطلق على "نظرية فريجه – رسل" نظرية الإشارة غير المباشرة indirect reference حيث يوجد طابع غير مباشر للعلاقة بين الرمز اللغوي وما يشير إليه: حيث يتوقف التطابق بين مجموعة الرموز في اللغة وبين الأشياء أو الإشارات في الواقع، ليس على طبيعة أو خصائص الأشياء وإنما على طبيعة القانون الدلالي الذي يتبناه المنطقي أو اللغوي في نظريته في الدلالة. لقد نظر رسل إلى اللغة على أنها تقوم بوظيفة إشارية، أي بمعنى أنه عندما نستخدم اللغة نكون على علاقة بأشياء الواقع، إذا لا معنى لأقوالنا إذا لم تكن تتحدث عن أشياء، هذه الأشياء هي معاني ما نقوله؛ ففي قضية غير محددة مثل قابلت رجلاً ما " يقول رسل: "هذه القضية ليست عن التصور رجل، فهذا التصور لا يسير في الطرقات ولكنه يعيش في عالم كتب المنطق، ولكن ماقابلته هو شيء ما ويلس تصورًا، رجل يلبس بذلة وله حساب في البنك..". وهكذا يعمل التحليل عند رسل على شرح معاني الألفاظ في حدود الأشياء التي تشير إليها تلك الألفاظ؛ حيث لا يستثني في ذلك رسل "الروابط أو الثوابت المنطقية". وهكذا ينتهي إلى أن كل الألفاظ اللغوية تشير إلى أشياء في الواقع؛ومن ثَم تكون

كل الألفاظ بمثابة أسماء للأشياء من كل الأنواع. وعلى حد تعبير "آير" Ayer نستطيع مبدئيًّا استعمال الأسماء لكي تشير ليس فقط إلى شيء جزئي، والذي يوجد في أي مكان وزمان، ولكن للكائنات المجردة، للأشياء التي لا توجد مثل قيصر روسيا الحالي، للكائنات الخرافية مثل العنقاء، وحتى الكائنات المنطقية المستحيلة مثل أكبر عدد أصلي. وبهذا تسمى الألفاظ المختلفة كائنات من أنواع مختلفة؛ ومن ثم يكون – لدينا – عدد من الكائنات بقدر ما لدينا من ألفاظ مفهومة، وكل الألفاظ مفهومة أو ذات معاني بالنظر إلى أنها تشير إلى أشياء غير ذاتها. يُعين متى أعطيت "أ".. (جمال حمود، ص ١٣٠-١٣١). لكن ما البواعث على النظرية الوصفية؟

تعددت الدوافع أو البواعث التي جعلت رسل يضع النظرية الوصفية؛ فمنها الدوافع الأنطولوجية ontological والدلالية Semantical والإبستمولوجية epistemological. وتتضمن الأنطولوجية معالجة القضايا التي تتضمن الحدود الفارغة empty مثل " الملك الحالي لفرنسا أصلع" . وكذلك القضايا التي تتضمن الأوصاف الفارغة مثل الجبل الذهبي (Ludlow, Peter & Neale, Stephen, "2006, p.293)؛ فرسل لا يقول إنها موجودة، وإنما يقول عنها فقط إنها كائنة، إلا أن هذا التمييز بين الوجود والكيان لا يحل المشكلة حلاً نهائيًّا فالنظرية الإشارية في المعنى تواجه مشكلة أخرى، وهي كيف يمكن تحليل لفظة "كل" في الجملة الإشارية "كل المربعات المستديرة مستديرة"؟ ويعتمد رسل في أصول الرياضيات على مبدأ تعدد الحدود أو إحصائها في شرح معنى "كل" و"جميع" اللتان تردان في الجمل الإشارية. ففي الجملة الإشارية "جميع الألفات" يقول رسل إنها تدل على عطف عددي

أما البواعث الدلالية فرسل يفرق بين اسم العلم والوصف المحدد من خلال تحليله لعلاقة الهوية، كما تمثلت فيما سمي "بلغز الملك جورج الرابع"، الذي أراد أن يعرف ما إذا كان سكوت هو مؤلف ويفرلي؛ حيث يرى رسل أن جورج الرابع أراد أن يعرف في الحقيقة ما إذا كان شخص

واحد – وواحد فقط – كتب ويفرلي، وما إذا كان سكوت هو هذا الشخص، أي أنه أراد أن يعرف ما إذا كان سكوت هو مؤلف ويفرلي ولم يرد أن يعرف ما إذا كان سكوت هو سكوت. ويعترض رسل على هذا الفهم بقوله "إذا كانت القضية سكوت هو مؤلف ويفرلي تعبر عن هوية بين اسمين، فإنه ما يكون مطلوبًا لكي تكون هذه القضية صادقة هو أن شخصًا ما سمى سكوت بمؤلف ويفرلي، وإذا كان كذلك، فإن القضية ستكون صادقة حتى لو أن شخصًا آخر غير سكوت كتب ويفرلي. وفي المقابل إذا لم يكن هناك أي شخص قد سمي سكوت بمؤلف ويفرلي، فإن القضية ستكون كاذبة حتى لو أنه هو الذي كتب ويفرلى. ولكن الواقع أن سكوت هو مؤلف ويفرلي في وقت لم يكن أحد قد سماه بمؤلف ويفرلي وهكذا ينتهي رسل إلى أن القضية "سكوت هو مؤلف ويفرلي"، ليست قضية عن الأسماء مثل " نابليون هو بونابرت"، وهذا يبين المعنى الذي تختلف فيه مؤلف ويفرلي عن اسم علم حقيقي (جمال حمود، ص١٩٦-١٩٧).

أما الباعث الإبستمولوجى فهو التفرقة بين المعرفة المباشرة acquaintance وهي التي تكون باللقاء المباشر بالأشياء، والمعرفة بالوصف description، وهذه المعرفة ليست خالية تمامًا من كل قيمة معرفية، فقد بين التحليل المنطقي للعبارات الوصفية، أن هذه العبارات مع أنها لا تسمى أشياء نعرفها مباشرة إلا أنها تعرّفنا بأشياء لا ندركها على نحو مباشر، وهي لهذا تكتسب معنى في الاستعمال؛ وكذلك العبارات الوصفية ليست خالية تمامًا من كل قيمة دلالية؛ لأنها تحمل قيمة معرفية؛ إذ عن طريقها نستطيع معرفة حقائق عن الموضوعات التي لا تكون حاضرة أمام الذهن، فنحن نعرف أن مركز كتلة المجموعة الشمسية في لحظة معينة هي نقطة محددة، ونستطيع أن نصفها بعدد من الصفات، مع أنه ليست لنا معرفة مباشرة بهذه النقطة التي هي معروفة لنا بالوصف فقط (جمال حمود، ص ٢٢٧-٢٣٠).

رابعًا: التصور البرجماتي للإشارة:

لقد وجهت انتقادات مختلفة ومتعددة التوجهات لنظرية الأوصاف عند رسل. وقد جاء معظمها من أصحاب النظرية الاقتضائية وخصوصًا "ستراوسون". فقد

حاولوا بناء نموذج دلالي وتداولي للأوصاف يرتكز على نسق منطقي يستجيب لخصوصيات الخطاب الطبيعي. وفي ضوء هذا التصور أقرت هذه النظرية بأن التحليل الاقتضائي للأوصاف المحددة يرتكز على العلاقة التي تربط بين عدة مكونات تتمثل في السياق والمتكلمين والوضعية العامة للتلفظ (حسان الباهي،٢٠٠٠م، ١٨٨).

أ- ستراوسون:

يرى ستراوسون في مقاله "on Referring " أننا نستخدم تعبيرات من أنواع معينة لتذكر أو تشير إلى شخص فردي أو موضوع مفرد أو حادثة جزئية؛ وذلك من خلال قول عبارة أو عمل تقرير عن ذلك الشخص أو الموضوع أو الحادثة. وتسمى هذه الطريقة في استخدام التعبيرات بالاستخدام الإشاري بطريقة فريدة uniquely referring use. وأن فئات هذه التعبيرات التي تستخدم بهذه الطريقة هي: ضمائر الإشارة المفردة "هذا" و"ذاك"؛ وأسماء الأعلام "مثل " نابليون وجون"؛ والضمائر الشخصية وغير الشخصية المفردة مثل "هو، هي، أنا "أنت"؛ والجمل التي تبدأ بأداة التعريف المتبوعة باسم – معدل أو غير معدل- في المفرد مثل "المنضدة، الرجل العجوز، ملك فرنسا" وأية عبارة من أية فئة من هذه الفئات يمكن أن يرد على أنه الموضوع لما كان يعتبر تقليديًّا على أنه عبارة موضوع – محمول مفردة.

واعتقد أن نظرية الأوصاف عند رسل تنصب على الفئة الأخيرة التي ذُكرت سابقًا "أي التعبيرات ذات الصورة الكذا وكذا " واللي تزال تلقى قبولاً واسعًا من معظم المناطقة على أنها نظرية صحيحة لاستخدام أمثال هذه التعبيرات في اللغة العادية إلا أن هذه النظرية تجسد بعض أخطاء أساسية. فما السؤال أو الأسئلة التي تدور حول الجمل من الصورة "الكذا وكذا" التي كانت نظرية الأوصاف ستجيب عنها؟ فإذا قلنا العبارة "ملك فرنسا حكيم" فلا يمكن لأي أحد أن يقول إن العبارة المنطوقة لها معنى ولكن سيوافقون على أن لها دلالة. إلا أن كل واحد يعرف أن ليس هناك في الوقت الحاضر ملك لفرنسا، وأحد الأسئلة التي وضعت نظرية الأوصاف للإجابة عليها هو السؤال التالي: كيف يمكن لعبارة مثل "ملك فرنسا حكيم" أن تكون لها دلالة، حتى لو لم

يكن هناك شيء يجيب على الوصف الذي تحتويه، أي لا شيء يجيب على الوصف "ملك فرنسا". (Strawson,1950, Pp320 - 344).

إنني أعتقد أن رسل مخطئ في هذا بلا جدال، وأن هذه العبارات ذات الدلالة، والتي تبدأ بتعبير مستخدم بطريقة إشارية وهي إما أن تكون أسماء أعلام منطقيًّا أو أوصاف. ليس هناك أي أسماء أعلام منطقيًّا، وليس هناك أوصاف. ونبحث فى مثال رسل الذي يقرر:

١- هناك ملك لفرنسا.

٢- ليس هناك أكثر من ملك واحد لفرنسا.

٣- ليس هناك ملك لفرنسا ولا يكون حكيمًا .

من الواضح أن العبارات ١-٣ تصف الظروف التي هي على الأقل شروط "ضرورية" لأي شخص يقوم بعمل تقرير صادق عن طريق نطق العبارة "ملك فرنسا حكيم". وهذا القول ليس أن رسل قدم بيانًا صحيحًا لاستخدام العبارة "ملك فرنسا حكيم". ولتوضيح أن حل رسل لهذه المشكلة حل خاطىء ولتقديم الحل الصحيح نقدم تمييزات معينة وسوف أشير إلى التعبير الذي له استعمال إشاري على أنه "تعبير" وإلى العبارة التي تبدأ بمثل هذا التعبير "عبارة" والتمييزات بين:

(أ[1])عبارة.

(أ[2])استخدام عبارة.

(أ[3]) نطق عبارة.

وبطريقة مناظرة بين:

(ب[1]) تعبير.

(ب[2]) استخدام تعبير.

(ب[3]) نطق تعبير.

ومن السهل أن نتخيل أن العبارة "ملك فرنسا حكيم" قد نطقت في أوقات متعددة ولتكن بداية القرن السابع عشر وصاعدًا خلال حكم كل ملك من ملوك فرنسا المتعاقبين. ومن السهل أن نتخيل أنها نُطقت في العصور اللاحقة التي لم تكن فيها فرنسا ملكية. نلاحظ أنه كان من الطبيعي بالنسبة لي أن أتحدث عن "العبارة" بكونها منطوقة في أوقات مختلفة خلال هذه الفترة أو بعبارة أخرى يجب أن يكون طبيعيًّا وصحيحًا التحدث عن

عبارة واحدة العبارة نفسها بكونها منطوقة على كل هذه المناسبات المتعددة. وفي المعنى الذي يجب أن يكون صحيحًا التحدث عن عبارة واحدة العبارة نفسها بكونها منطوقة على كل هذه المناسبات المتعددة، وهو المراد من استخدام (أ[1]) عبارة. ومع ذلك فهناك اختلافات واضحة بين المناسبات المختلفة لاستخدام هذه العبارة؛ فمثلاً لو نطقها رجل في حكم لويس الرابع عشر، ونطقها رجل آخر في حكم لويس الخامس عشر، لكان من الطبيعي القول بأن كلاً منهما كان يتحدث عن أناس مختلفين. ويمكن القول أن تعبير الأول – فى استخدامه للعبارة – قدم تقريرًا صادقًا، بينما الثاني – في استخدامه للعبارة نفسها قدم تقريرًا كاذبًا. ومن ناحية أخرى إذا نطق شخصان العبارة في وقت واحد، مثلاً إذا كتبها أحدهما ونطقها الآخر" خلال حكم لويس الخامس عشر؛ فمن الطبيعى القول إنهما يتحدثان عن الشخص نفسه وأنهما في هذه الحالة في استخدامهما للعبارة إما أن يكونا معًا قد قاما بعمل تقرير صادق أو كاذب. وهكذا في هذه الحالة نقول إننا نستخدم التعبير ليذكر أو ليشر إلى شخص جزئي خلال استخدام العبارة لتتحدث عنه. ولكن من الواضح أن التعبير (ب[1])"ملك فرنسا" لا يمكن أن يقال ليذكر أو ليشير إلى أي شيء. فلا شيء غير العبارة يمكن أن يقال عنه إنه صادق أو كاذب. وأن التعبير نفسه يمكن أن تكون له استخدامات ذاكرة، كما يمكن أن تستخدم للعبارة لعمل حالات لها قيم صدق مختلفة. وأن الذكر أو الإشارة ليس من عمل التعبير، بل من عمل الشخص الذي يستخدم التعبير؛ فالذكر أو الإشارة هما خاصية "استخدام تعبير ما كما أن الصدق والكذب خاصية استخدام عبارة ما .(Strawson,1950,pp.320-344).

ويرى ستراوسون أن الحديث عن الدلالة في العبارات والجمل هو حديث عن قواعد وعادات وأعراف تحكم استعمال تلك العبارات في كل المناسبات، وليس فقط حديثًا عن استعمال إشاري فريد، وهو ما أدى برسل – في نظره- إلى خلط الدلالة بالإشارة؛ حيث يقول "فإذا كنت أتحدث عن منديلي، فإنني أستطيع إخراج منديلي من جيبي ولكنني لا أستطيع أن أخرج معنى العبارة "منديلي" من جيبي". (جمال حمود، ص ٢١١-٢١٢).

ويرى ستراسون أننا نهتم دائماً في صياغة العبارات العادية بالإشارة إلى شخص محدد أو موضوع أو مكان، وإلى حدث معين، وإلى كيفية معينة أو حقيقة، ونسند إليه خاصية ما أو نصفه أو نصنفه بطريقة ما، أو نقول عنه شيئًا ما، حتى بطريقة فضفاضة وغامضة إلى حد بعيد. أوربما نهتم – في صياغة عبارة والعبارة ذاتها- بالإشارة إلى موضوعين أو كيفيتين محددتين أو أكثر...إلخ، ونقول إنهما مرتبطان بطريقة ما، مثل عندما أقول إن محمداً أطول من علي، أو الحساسية أندر من الحنان. ربما نميز إذن – على نحو تقريبي – بين الدور الإشاري الذي ربما تحوزه التعبيرات في عبارات، والدور الإسنادي أو الوصفي أو التصنيفي، قد نقول إنه بقدر ما يفي التعبير بالدور الأول في عبارة واحدة، فإنه يتجلى كتعبير مستقل، وبقدر ما يفي التعبير بالدور الثاني فإنه يتجلى كتعبير إسنادي (صلاح إسماعيل، ١٩٩٣م، ص١٩١-١٩٢).

ب- أوستن:

وقسم أوستن الفعل الدلالي إلى أفعال فرعية للتسمية والإشارة " وبالتالي ربما أقول (قصدت "بالجامعة "..) ونقول (بالضمير "هو" كنت أشير إلى ..) فهل يمكن أن نؤدي الفعل الدلالي دون الإشارة أو بغير التسمية؟ يبدو الإجابة – بصفة عامة- هي أننا لا نستطيع ذلك. وتكوّن مقاصد المتكلم فعلين هما التسمية والإشارة، وهي المقاصد التي تزيل غموض المغزى والإشارة. والأسئلة الملائمة لأن تثار هي أسئلة عن المقاصد عند المتكلم؛ أعني أسئلة من قبيل "ما الذي قصده بـ" .."؟ أو لأي شيء قصد أن يدل باستعماله لـ".."؟ (صلاح إسماعيل، ص ١٩١-١٩٢).

جـ- سيرل:

فيرى سيرل أن لأسماء الأعلام إشارة ولكن ليس لها معنىفهي استخدمت لتشير إلى وليس لتصف موضوعاً لمفرداً (Seale,John,R,1958,p.168.) فإن أسماء الأعلام مثلما يؤكد سيرل هي مُعالِيق نشدّ إليها أوصافًا محدّدة؛ فاسم يوحنا يمكن أن يشير إلى كيانات مختلفة. ولكن عندما يدرج هذا الاسم في خطاب، فإما أن يرجعه المتلقي إلى كيان من عالمه المعرفي الذى هو بشكل ما محدد، أو أنه يطلب تعريفه، وسيعرف أن يوحنا هو ابن

أخ مريم، وأنه تاجر الحي. وكذلك الأمر بالنسبة إلى أسماء الشخصيات التاريخية، التي تسند إليهم أوصاف موسوعية. إن مختلف الأوصاف الممكنة ليوحنا هي معان أتحصّل من ورائها على يوحنا ويحدث الشيء نفسه لمن يسمع لأول مرة اسم نجمة المساء فأنا أعرّف بالشيء من خلال معان إضافية مكملة، أي إنني أحدد ماصدقَ اللفظ من خلال تحديد مفهوماته (أمبرتو إيكو، ٢٠٠٥م، ص ٢٢٣-٢٢٤).

وفي "أفعال الكلام" Speech acts هاجم سيرل نظرية رسل في الأوصاف المحددة. وكانت حجته "أن مهمة تلك النظرية تقديم الفعل القضائي للإشارة المحددة عندما أنجزت بالأوصاف المحددة، كما تكون مكافئة للفعل الغرضي لتقرير القضية الوجودية الفريدة. وهي حجة غير قوية كما يرى سيمون بلاكبيرن. (Blackburn, Simon, 1972, pp.904 - 414).

د- كيث دونيلان.. الاستعمال الإشاري والوصفي:

إن الفرق بين الإشارة الدلالية وإشارة المتكلم، وهو ليس بالجديد قد استعاد قيمته مع دونيلان؛ حيث يقابل من خلال عبارة إحالية مستعملة، بين الموضوع الذي يريد المتكلم الدلالة عليه والموضوع الذي يتوصل إليه المخاطب باعتماد دلالة العبارة المرجعية المعنيّة، هذان الموضوعان يمكن أن يتطابقا، وفي هذه الحالة ينجح عمل الإشارة أو يمكن أن يختلفا وفي هذه الحالة يفشل عمل الإشارة. ويمكن إذن بالانطلاق من هذا الفرق أن يُقترح التعريف الآتي لشروط نجاح عمل الإشارة. شروط عمل الإشارة: يتوج عمل الإشارة بالنجاح إذا - وفقط - تطابقت إشارة المتكلم والإشارة الدلالية. ويمكننا مع هذا أن نتعلل عما يمكن أن يُفشل عمل إشارة أمّا بالنسبة إلى الأوصاف المحدّدة "القط الأسود، رداء إيزبلا الأحمر.." فالجواب بسيط إذ الأوصاف المحددة تضبط بمقتضى معناها المعجمي مجموعة من الشروط يتعين على موضوع ما أن يستوفيها ليكون مرجع الوصف المحدّد المعنى. وحينئذ فإنه توجد إمكانيتان للفشل بالنسبة إلى عمل إشارة يستعمل وصفًا محددًا.

"أفإمّا أن يكون الوصف المحدّد ناقصاً، أيأنّ الشروط التي يضعها تلبّيها

موضوعات كثيرة في العالم و يستحيل إذن أن يُسند إليه إشارة وحيدة.

"ب- وإمّا أن يضع الوصف المحدد شروطًا يلبيها موضوع غير الموضوع الذي يقصد المتكلم الإشارة إليه إذ يستعمل الوصف المحدد لأن المتكلم يخطىء في (تبين) خصائص هذا الموضوع (جاك موشلر،٢٠١٠م،٣٦٥-٣٦٦).

ويرى دونيلان أن للأوصاف المحددة وظيفتين محددتين. فلقد استخدمت للإشارة إلى ما يريد المتكلم الحديث عنه، ولكنها استخدمت أيضًا على نحو مختلف فالوصف المحدد الموجود في جملة أو نفس الجملة، في مناسبات مختلفة لاستعماله، تكون الوظيفة مختلفة بطريقة ما. وأن الإخفاق في التعامل مع هذه الثنائية للوظيفة حجب الاستعمال الإشاري الحقيقي للأوصاف المحددة. وبناء عليه فالإشارة ليست هي الدلالة. ولم يدرك رسل الاستعمال الإشاري للأوصاف المحددة. بينما ستراوسون أدرك الاستعمال الإشاري للأوصاف المحددة؛ ولكنه لم يدرك أن للوصف المحدد دورًا مختلفًا تمامًا- ربما غير إشاري، حتى لو تواجد في جملة واحدة ونفس الجملة. فيدور الافتراض العام عند رسل وستراوسون حول كيف تعمل الأوصاف المحددة؟ في حين أن الافتراض عند دونيلان يدور حول التساؤل عن كيفية عمل الأوصاف المحددة في بعض الجمل بشكل مستقل عن المناسبة الخاصة التي استخدمت فيها؟ (Donnellan,Keith, 1966,pp.281-2).

ويرى دونيلان أن هناك استعمالين للأوصاف المحددة، الاستعمال الوصفي والاستعمال الإشاري. ولتوضيح هذا التمييز ندرس الجملة التالية" قاتل سميث مجنون" ففي المعنى العادي تمامًا نحن لم نعرف الذي قتل سميث، وهذا الاستعمال الوصفي للوصف المحدد. وفي المقابل لذلك الاستعمال للجملة، يكون موقف من هذه المواقف الذي فيه نوجه انتباه مستمعينا لإدراك ما في عقلنا عندما نتحدث عن قاتل سميث، ولمعرفة أن هذا يكون الشخص الذي سنقول شيئًا ما عنه، وهذا الاستعمال الإشاري للوصف المحدد (Donnellan, Keith, 1966, pp.284-5).

بعبارة أخرى، يوجد الاستعمال الوصفي عندما يحمل المتكلم خاصية أي شيء مشار إليه. أما الاستعمال الإشاري فيوجد عندما يعطي المتكلم، المستمع إليه، القدرة على تبين أو إدراك من أو ما يتحدث عنه (Feuerlein Alan, 2006,P.21). ولقد أثار تمييز دونيلان اهتمامًا كبيرًا. لكن ما الأسباب التي أدت إلى الاهتمام بالتمييز بين الاستعمال الوصفي والاستعمال الإشاري؟

هناك عدة أسباب أدت إلى هذا التمييز منها:

١- أن هذا التمييز لم يكن نتاجًا اصطناعيًّا نظريًّا theoretical artifact فقط، وإنما يناظر شيئًا ما في الواقع، حيث يوجد في الواقع قراءتان مختلفتان للأوصاف المحددة "الـ ف" في جملة " الـ ف تكون ج" وكان الدليل غير المباشر لصالح واقعية التمييز؛ وذلك لأنه وضعه مؤلفون مختلفون. وبعضهم ذو خلفيات فلسفية مختلفة.

٢- أثار هذا التمييز الإشاري/ الوصفي الاهتمام بمسألة منهجية وهي التقسيم بين الدلالة Semantics والبرجماتية "التداولية" Pragmatics في تفسير الغموضات الظاهرية.

٣- يشبه الاختلاف بين قراءتي الجمل التي بها وصف محدد بـ"حد- الموضوع Subject-term، اختلافًا آخر في فلسفة اللغة، أعني الاختلاف بين نمط القضية التي عبر عنها بالقضايا العامة والتي عبر عنها بالقضايا المفردة (Recanati, Francois,1989,p.217,8) وهذه النقطة من الأهمية؛ لأنها النقد الأساسي الموجه إلى هذه النظرية على أن دعاتها لا يفرقون بين معنى اللفظ وبين مدلوله أو الموضوع الذي يشير إليه، مع أن هذه التفرقة أمر ضروري، وإلا وقعنا في كثير من الخلط واللبس والغموض. هذا ويمكن التمييز بين معنى اللفظ مدلوله، بناء على نوع اللفظ أو الرمز نفسه، وماإذا كان مفردًا أو كليًّا وعامًّا. فينبغي أن نفرق بين معنى meaning الرمز المفرد "ويسمى في هذه الحالة الفحوى sense"، وبين مدلول ذلك الرمزوأيضًا بين معنى الرمز العام والكلي general "الذي سنسميه بالمفهوم Connotation " وبين ما صدق denotation ذلك الرمز. أي أن المعنى يكون للرمزين، المفرد والكلي، ويسمى في

حالة المفرد بالفحوى وفي الكلى بالمفهوم. أما الموضوع الذي يدل عليه الرمز أو يشير إليه فيسمى في حالة الرمز المفرد بالمدلول، وفي حالة الرمز الكلي بالماصدق.

وينبغي أن نلاحظ أن الأسئلة عن المعنى "والفحوى" هي أسئلة عن استخدام الكلمة أو الرمز بوجه عام، بينما الأسئلة عن المدلولات، تكون أسئلة عما يقصده أو يرمي إليه شخص معين بقول معين. كما يلاحظ كذلك أن الأسئلة عن المدلولات لن تنشأ بشكل طبيعي إلا في حالة التعبيرات والرموز التي يكون فحواها معروفًا بالفعل من قبل. والخلط بين هذين النوعين من الأسئلة "أي الخلط بين المعنى والمدلول" كثيرًا ما يؤدي إلى الالتباس والغموض في استخدام الألفاظ. (عزمي إسلام، ١٩٨٥م، ص٥١-٥٣).

٤- كما أن البحث في مشكلة المفارقات أدى إلى الجزم بأن الرد اللامتناهي الذي نصطدم به كلما حاولنا تحديد مسمى هذا النمط من التعابير ناتج عن الإخفاق الإشاري للجملة؛ إذ نحصل على نفس النتيجة كلما أردنا تحديد مسمى قضية الكذاب مثلاً [*]. ويكمن الإخفاق الإشاري هذا في كون عملية الإشارة ترجعنا إلى التعبير نفسه أي "هذه الجملة كاذبة" وهو نفس الاعتبار للتساؤل عما إذا كان الكاذب موجودًا بالفعل. وقد حاول ستراوسون الوقوف بدوره عند حالة الكاذب مبينًا أن المتكلم يحقق في حالة الكذب فعلاً إنجازيًّا فارغًا من المحتوى القضائي، وهو ما شكل الدعامة الأساسية لتعويض اللزوم المنطقي عند رسل بمفهوم الاقتضاء عند ستراوسون، وبمقتضى ذلك فالإخفاق الإشاري الذي تختص به هذه الجمل بجعل الفعل الفارغ قائماً على موضوعات غير موجودة. ولقد توصل ستراوسون إلى حل عديد من المشاكل المطروحة باعتماد تمييزات مهمة تتمحور حول تمييز "الوظيفة الإشارية" عن "الوظيفة الوصفية أو الإسنادية"؛ ولذا تمييز "الإشارة الوجودية" عن "الإشارة التعيينية". لقد أفضى به الزوج الأول إلى التمييز بين نوعين من المواضعات أو القواعد اللسانية، وهي قواعد من أجل الإشارة وقواعد من أجل الإسناد "الحمل".

أما فيما يخص الزوج الثاني، فيقر بأننا غالبًا ما نستخدم إشارات تساعد

المخاطب على تعيين والتعرف على الشخص الذي يستجيب للوصف المحدد، في حين نسعى أحيانًا إلى عدم التعرف على المخاطب على هوية الشخص المسمى. وهو ما يصطلح عليه ستراوسون "بالاستعمال الغامض"، كما هي الحال في قولي "أخبرني شخص ما"، حاصل الكلام أن الوظيفة الأولى هي التي يستخدمها المتكلم عندما ينوي إخبار المخاطب عن وجود شيء ما في العالم؛ حيث يفترض في هذه الحالة جهل المخاطب بالشيء، أما الثانية فسبيل نتبعه عند تذكير المخاطب بشيء ما نفترض أن المخاطب يعرف مسبقًا هذا الشيء، أقصد تعينه والتعرف عليه. لقد تبنى ستراوسون هذه التصنيفات في مقاربته لمفارقات الإبطال الذاتيمن قَبل "هذه الجملة كاذبة" موضحًا أن غاية المتكلم من استخدام التعبير الأسمى هو إثارة الإشارة التعيينية لدى المخاطب؛ إذ يفترض المتكلم أن هذا الأخير يعرّف ما يشير إليه التعبير الاسمي "هذه الجملة "، وبالتالي يتحدد هدفه في جملة تذكر هذا المسمى حتى يصفه بالكذب. ومن الصعب إخضاع المفارقات من هذا النوع من التحليل، وهو ما يتضح بصفة أساسية في حالة افتراض عجز المخاطب عن تذكر وتعيين الشيء المسمى. مما يدل على قصور وظيفة التعيين وعدم كفايتها فيما يهم المفارقات بصفة خاصة. فيمكن أن يخطىء المتكلم في افتراضه أن المخاطب يعرف ما يشير إليه الاسم "هذه الجملة موجودة"، وعليه فتعبير الكذاب يعانيإخفاقًا إقتضلئًا يعود بالأساس إلى إخفاق الإشارة (حسان الباهي، ص ١٨٩-١٩٠).

ولقد تعرض هذا التمييز للنقد. فتبعًا لجون سيرل عندما يستخدم الشخص الوصف المحدد على نحو إشاري، يوجد وجهان يندرج تحتهما الموضوع الذي يعتقد الشخص أنه مشار إليه. الوجه الثانوي Secondary aspect، والمعبر عنه بالاستعمال الوصفي ولكن المتكلم أعده ليرتد إلى جزء من الوجه الأوليّ Primary aspect. أو استخدم الوصف على نحو وصفي ليعبر عن الوجه الأوليّ الذي يندرج تحته الإشارة. ولهذا يحدد الوصف وجود الموضوع المتحدث عنه. ولا يحتاج الوصف المستخدم على نحو إشاري ليكون صادقًا بالنسبة للمشار إليه، ولا يحتاج المتكلم الاعتقاد فيه ليكون، حيث يصور

الوجه الثانوي فقط، فلم يهدف إلى تحديد المشار إليه وإنما يمكن المستمع من تحديد ذلك الموضوع (see, Searle 1979,pp.195,6& Bach Kent, 1981, .p.227).

إلا أن تصور سيرل ينطوي على بعض الصعوبات؛ منها أنه كان غير واضح حول دور الوجه الأولى الذي من خلاله يعتقد أو يفكر المتكلم في الموضوع. كما أنه يقول إن الاستخدامات الإشارية للأوصاف تتضمن فعلين للإشارة، فهو لم ينكر أن الفعلين مرتبطان بالإشارة. ثم ماذا عن الأوصاف غير المحددة بالنسبة له (Bach K. 1981,pp.227,8).

ويرى سول كريبك أن تمييز دونيلان على الرغم من أنه ينطوي على بعض المضمون التداولي إلا أنه لم يفند نظرية رسل؛ حيث يعترض على قيم صدق رسل للجمل الدالة أو الإشارية بادعاء أنها لم تعالج الاستعمال الإشاري على نحو صحيح. ويدعي دونيلان ضد ادعاء كريبك أن تمييزه له بعض المصداقية الدلالية (Feuerein, Alan, .semantic relevance 2006, p.21)

ويرى كريبك أيضًا أن البعض يرى أن تمييز دونيلان متماثل مع أو يمكن استبداله بتمييز جهة المقول de dicto التي تتماثل مع الاستعمال الوصفي وجهة الشيء dere التي تتماثل مع الاستعمال الإشاري. وهذا التماثل مربك كما يرى كريبك، وذلك للأسباب التالية فعلى سبيل المثال، إذ قلنا إن "فرنسا كانت ملكية في ١٩٧٦م، وأن ملك فرنسا وقتها كان أصلع" تكون صادقة، إذا قرأت من جهة المقول ومع ذلك لم نستخدم "ملك فرنسا في ١٩٧٦م" على نحو وصفي للحديث عن ملك فرنسا في عام ١٩٧٦م؛ لأنه غير موجود وبالتالي لا نستطيع قول أي شيء عنه. وكذلك جهة الشيء غير متماثلة مع الاستعمال الإشاري. (Kripke Saul, 1966, p.283). إلا ربط الإشارة بالجهة ومقولاتها أدى إلى ما يعرف بالغموض أو الإبهام الإشاري Referential Opacity. فما المقصود بالإبهام الإشاري؟

عادة ما يقال إن حدًّا ما مبهم إشاريًّا إذا ما كانت هناك حالات يصعب فيها تحديد ما يدل عليه هذا الحد، أي أن الإبهام الإشاري لا يمكن أن يوجد إلا في حالة الرموز التي تستخدم لكي تدل على

أشياء؛ فمثلاً اللفظ "تسعة" يدل في استخدامه العادي على العدد الذي يكون أكبر من الثمانية وأصغر من العشرة. ولكن أحيانًا ما يستخدم هذا اللفظ بطريقة تؤدي إلى أن يكون مبهماً إشاريًّا بحيث لا يمكن استخدامه بالمعنى السابق. ويتضح ذلك من العبارات الآتية:

١- التسعة هي بالضرورة أكبر من السبعة.

٢- عدد الكواكب تسعة.

٣- عدد الكواكب ليس بالضرورة أكبر من السبعة.

تبين من العبارة "١" أن التسعة بالضرورة أكبر من السبعة، وتبين العبارة "٢" أن عدد الكواكب تسعة بينما تبين العبارة "٣" أن عدد الكواكب ليس بالضرورة أكبر من السبعة. ومن ثَم فإن اللفظ "تسعة" يكون بالضرورة أكبر من السبعة طبقًا لـ"١" بينما يكون ليس بالضرورة أكبر من السبعة طبقًا للعبارة "٣". (سهام النويهي، ١٩٩٤م، ص ١٣١). ولقد كان الإبهام الإشاري أحد أسباب قيام كواين في بدايات عام (١٩٤٠م)، بشن هجوم عنيف على تصور الضرورة المنطقية والمفاهيم المتعلقة به مما أدى إلى التشكيك في إمكانية قيام منطق للجهة. يرى كواين أن استخدام مفاهيم الجهة مثل الضرورة والإمكان، وبصفة عامة عندما تستخدم بالمعنى الدقيق الذي منحه لها لويس تكون مؤدية إلى الإبهام الإشاري فطبقًا للمعنى الدقيق "للضرورة" و"الإمكان" تعتبر هذه العبارات عبارات صادقة.

١- تسعة بالضرورة أكبر من سبعة.

٢- بالضرورة إذا كانت هناك حياة على نجمة المساء إذن هناك حياة على نجمة المساء.

٣- عدد الكواكب من الممكن أن يكون أقل من سبعة.

بينما تكون العبارات التالية عبارات كاذبة:

٤- عدد الكواكب بالضرورة أكبر من سبعة.

٥- بالضرورة إذا كانت هناك حياة على نجمة المساء إذن هناك حياة على نجمة الصباح.

٦- تسعة من الممكن أن تكون أقل من سبعة.

ويذهب كواين إلى أن السياقات التي من نوع "من الضروري أن.." "ومن الممكن أن.." هي سياقات مبهمة الإشارة. ويمكن توضيح ذلك بأن الإبدال على أساس جمل الهوية الصادقة التالية:

٧- عدد الكواكب = تسعة.

٨- نجمة المساء = نجمة الصباح.

قد حول صدق العبارات "١"، "٢"، "٣" إلى عبارات كاذبة "٤"،"٥"،"٦". فالسياقات "من الضروري أن..."، "من الممكن أن.. "مثلها مثل الاقتباسات " غير مدرك أن.."" ويعتقد أن.."مبهمة إشاريًّا. وتعكس تصورات كواين – الخاصة بالسياقات المبهمة إشاريًّا والورود الإشاري البحت للأسماء الفردية- المحور الرئيس لدلالة منطق المحمول الكلاسيكي. (سهام النويهي، ١٩٩٤م، ص ١٣٥-١٣٦). فطبقًا لوجهة النظر هذه يكون مبدأ الإبدالية تحليليًّا لفكرة الإشارة الفردية. ولم يكن أمامنا سوى أن نستنتج أن "تسعة" في العبارة تسعة أكبر من سبعة "لا تقوم بالإشارة الفردية إلى تسعة. فنحن لا نستطيع في هذه الدلالة أن نجعل القول بأن "تسعة تشير إلى الشيء "تسعة "في العبارة "١"متسقًا مع القول بصدق العبارتين "١"،"٢" وكذب العبارة "٤". ومن ثَم يمثل الإبهام الإشاري مشكلة؛ لأن نظرية المعنى "الدلالة" غير قابلة للانطباق على السياقات المبهمة. ولقد سبق واستطاع فريجه أن يقدم تحليلاً يتلاشى معه الإبهام الإشاري عن طريق إلغاء الافتراض الذي مؤداه أن الأسماء في السياقات المبهمة تدل على إشاراتها المعتادة.

فمن وجهة نظر فريجه أن هذه السياقات قد اتسمت خطأ بأنها مبهمة إشاريًّا؛ حيث إنه في السياقات غير المباشرة لا يكون للأسماء ماصدقاتها المعتادة بل يكون لها ماصدقات غير مباشرة. ومن ثم فمن الخطأ – بالنسبة لفريجه – أن يكون لـ"تسعة في العبارة "٧" ولـ تسعة في العبارة "١" الإشارة نفسها. وبالتالي تكون هناك مغالطة في الانتقال من العبارة "٧"، والعبارة "١"إلى العبارة "٤". هكذا بالنسبة لفريجه لا يوجد ما نعتبره إبهامًا إشاريًا حيث يكون الفشل في الإبدال معيارًا له؛ فالرمز "تسعة" له الإشارة نفسها باعتباره عدد الكواكب ولكن بمعنى مختلف وهذا

المعنى المختلف هو الإشارة غير المباشرة لـ" تسعة " في العبارة "١".

ويعتبر لنيسكي أنه بناء على مبدأ فريجه- الذي مؤداه أنه في السياقات المبهمة تكون إشارات الأسماء هي معانيها - يكون لدينا برهان على عدم وجود سياقات مهمة . فطبقًا لافتراض فريجه يسمح مبدأ الإبدال بإبدال الأسماء في السياقات المبهمة بواسطة أسماء مرادفة لها فقط. وبذلك تعاد صياغة مبدأ الإبدال بحيث يؤكد قابلية إبدال أي حد في سياق بعينه بواسطة حد آخر له إشارة الحد الأول نفسها في ذلك السياق. وطالما أننا لا نستطيع أن نغير معنى العبارة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة بواسطة إبدال أي من مكوناتها بواسطة مرادف فإن هذا الإبدال لا يمكن أن يغير قيم الصدق. وإذا كان كواين اعتبر أن فشل القابلية للإبدال معيار للإبهام الإشاري فإنه بهذا التعديل لن يكون هناك سياقات مبهمة إشاريًا. ويذهب كارناب إلى حل إشكالية الإبهام الإشاري على أساس التفرقة بين المفهوم والمصدق. وحيث إن "عدد الكواكب" و"تسعة" ليس لهما نفس المفهوم فإن عبارة الهوية "٧" تعني عند كارناب ما يلي: -٩- عدد الكواكب مكافىء لـ تسعة.

ومن ثم لا يمكن استنتاج العبارة "٤" الكاذبة من العبارتين "١"،"٩"؛ حيث إن "عدد الكواكب "و"تسعة" قابلين للتبادل على أساس العبارة "٩" في محتويات ماصدقية فقط وليس في العبارة "١" التي هي عبارة جهة أية عبارة ذات مفهوم. (سهام النويهي، ص ١٣٦-١٣٨).

وتعتبر باركان أن الإبهام الإشاري ليس في الجهات، إنما في استخدام كواين لحدود مثل "هوية"، "هوية صادقة" "تساوي". وتذهب إلى أن سياقات الجهة باعتبارها سياقات ذات مفهوم فإن الإشكالية التي يثيرها كواين متعلقة بتفسير مثل هذه السياقات ذات المفهوم، وهو حل يماثل الحل الذي قدمه كارناب. (سهام النويهي، ص ١٣٨-١٣٩).

هـ- سول كريبك و المعينات الصارمة:

لكي تكون القضية التي تتضمّن اسم العلم أن تكون صادقة في العوالم الممكنة يكفي أن يُعين اسم العلم المعنيّ بالأمر الفرد نفسه في العوالم الممكنة كلها.

وهو ما يُسمّى بالهوية عبر العوالم الممكنة. وما يُلاحظ أنه يمكن لشيء ما موجود في عالمنا ألا يكون موجودًا في عوالم ممكنة أخرى، دون أن يضع هذا، من جديد، مسألة الهوية عبر العوالم الممكنة موضع تساؤل. وليست الهوية عبر العوالم الممكنة مسألة لسانية، فهي مسألة ترجع، ببساطة، إلى الأطروحة التي تذهب إلى أنه إن كان شيء ما "أ" موجودًا في عالمنا الواقعي "ع"، وكان هذا الشيء "أ" موجودًا أيضًا في عالم ممكن "ع1" "مختلف عن "ع"، فإنّ الشيء الموجود في "ع و ع1" هو نفسه وليسا شيئين مختلفين ولكنهما متشابهان.

ولئن لم تكن الهوية عبر العوالم الممكنة مفهومًا لسانيًّا فإنها تسمح، مع ذلك، بالتمييز بين الألفاظ الإشارية: فبعض الألفاظ الإشارية تُعين الشيء نفسه في العوالم الممكنة كلّها،بينما تُعين بعض الألفاظ الأخرى أشياء مختلفة في مختلف العوالم الممكنة.ويُسمى "كريبك" الألفاظ الأولى المُعيِّنات الصارمة والألفاظ الثانية المُعيِّنات غير الصارمة أو العارضة. وتتعلق أسماء الأعلام،وفقًا له، بالمقولة الأولى، بينما تتعلق الأوصاف المحددة، على سبيل المثال، بالمقولة الثانية،ويُميز، على النحو نفسه، بين ضربين من التعريف مُبينًا أن تعيين معنى عبارة ما لا يعني تحديد إحالتهاوينطبق هذا التمييز أيضًا على أسماء الأعلام، وحينئذ فلئن أمكن لوصف محدد ما أن يحُدد في بعض الحالات، إشارة اسم العلم المعني فإنه لا يمثل مع ذلك جزءًا من معناه. ولئن أمكن تحديد إشارة اسم العلم أرسطو بواسطة الوصف "فيلسوف إسطاجيري تلميذ أفلاطون ومعلم الإسكندر الأكبر" فإنه من الممكن أن نقول"١" على نحو مخالف للوقائع دون أن نناقض أنفسنا، في حين لا يكون ذلك ممكنًا بالنسبة إلى(٢):

١- لنفترض أن "أرسطو" لم يمارس قط الفلسفة.

٢- لنفترض أن الفيلسوف الإسطاجيري الذي كان تلميذ أفلاطون ومعلم الإسكندر الأكبر لم يُمارس قط الفلسفة.

وبعبارة أخرى، فإن "١"و"٢" ليسا مترادفين، والتمييز بين تحديد إشارة كلمة ما وبيان معناها لازم للتمييز بين مُعينات صارمة ومعينات عارضة. وهكذا فإن للاسم العلم باعتباره معينًا صارمًا، المشار إليه في العوالم الممكنة كلها، والقول الجازم

بالتماثل بين أمرين المتضمن أسماء أعلام إذا كان صادقًا فهو صادق بالضرورة، هو ما لا يستلزم أن يكون مبتذلاً . وكل ما هو ما قبلي فيما يتعلق بالقول الجازم بالتماثل بين أمرين المشتمل على أسماء أعلام، إنما يتمثل في أن هذا القول إن كان صادقًا فهو صادق بالضرورة (جاك موشلر، ص ١٧٦-١٧٧). ويطلق على الإشارة عند كريبك بالنظرية المباشرة، وربط فيه الإشارة بالمفاهيم الموجه كالعوالم الممكنة، والضرورة.

خامسًا: كريبك وبُتنام والإشارة التطبيعية:

هل تختص خاصية المعين الصارم بأسماء الأعلام فحسب؟إنّ أسماء الأنواع الطبيعية والظواهر الطبيعية والجواهر،وفقًا لكريبك، قريبة جدًّا من أسماء الأعلام. والأقوال الجازمة بالتماثل بين أمرين المناسبة لمثل هذه الأسماء والمعبرة عن اكتشافات علمية إنما هي أقوال صادقة بالضرورة عندما تكون صادقة. أسماء الأنواع الطبيعية والظواهر الطبيعية والجواهر هي أسماء على التوالي، من قبيل نمر، وكائن بشري، ومن قبيل حرارة وصوت وضوء ومن قبيل ذهب وماء إلخ. ونجد مثالاً عن الأقوال الجازمة بالتماثل بين أمرين من نوع ما يذكره كريبك في المثال "٣": "٣" ماء = H2O .

ووفقًا لكريبك، فإن "٣"صادق بالضرورة إذا كان "٣" مثلما يحق لنا أن نفترض فيه ذلك،صادقًا. وهذا يعني شيئًا ما؛ وهو أنه لا يوجد، من ناحية أولى، عالم ممكن لا يكون للماء فيه التركيبية الكيميائية H2O . وإن كلمة ماء تعين من ناحية ثانية، الشيء ذاته في العوالم الممكنة كلها حيث يوجد الماء فكلمة ماء، إذن، (شأنها في ذلك شأن جميع أسماء الأنواع الطبيعية) مُعين صارم، والأقوال الجازمة بالتماثل بين أمرين النظرية مثل "٣" صادقة بالضرورة عندما تكون صادقة. ما العلاقة بين الأقوال الجازمة بالتماثل بين أمرين النظرية والطريقة التى تعين بها إشارة الكلمات التي تظهر في تلك الأقوال؟ الملاحظ، من ناحية أولى، أننا لا نستعمل تركيبية الماء الكيميائية، مثلما تُوصف به من خلال القاعدة H2O، لتحديد إشارة كلمة ماء في الخطاب العادي، فهذه القاعدة، إذن لا تستخدم حصرًا لتحديد إشارة كلمة ماء. وفي واقع

الأمر، فإن دلالة كلمة ما، حسب كريبك، مثل ماء أو حرارة لا توافق، شأن أسماء الأعلام، الطريقة التي يحدد بها الإشارة. وفعلاً فإن تحديد المشار يحصل بواسطة قول جازم بالتماثل بين أمرين (غير نظري) يستند إلى خاصية أو أكثر من خصائص الشيء، وهي خصائص يمكن أن تكون غير ضرورية. لنأخذ المثال التالي:

"٤ – الإنسان كائن ذو قدمين دون ريش.

غالبًا ما يقدم هذا القول باعتباره مثالاً لقول تحليلي. ومع ذلك، فإن كانت خاصية "ذو قدمين" ممثلة بكثرة بواسطة الكائنات الإنسانية، فإن من الكائنات الإنسانية من هم عَرَضًا أو لأسباب وراثية، بساق واحدة،لا بل مُقعدون، ومع ذلك يظلون كائنات إنسانية. وهكذا فإن "٤" قول ما قبلي ولكنه ليس ضروريًّا ولا تحليليًّا.وتبعًا لذلك، فلئن كان يمكن للقول "ذو قدمين/ دون ريش أن يكون طريقة ملائمة لتحديد إشارة اسم النوع الطبيعي "إنسان" فإن ذلك لا يمثل معناه.

ولقد أدخل الفيلسوف الأمريكي هيلاري بوتنام Hilary Putnam (١٩٢٠–)؟منظوراً قريبًا من منظور كريبك، مفهوم تقسيم العمل اللساني. ويتعلق هذا المفهوم بالألفاظ العامة وهي أسماء الأنواع الطبيعية وأسماء الجواهر أو أسماء الظواهر الطبيعية.فإن كان عددًا مهمًّا من الأقوال النظرية الجازمة بالتماثل بين أمرين متعذراً علينا فهمه "فمن منّا يعلم أن للذهب العدد الذري ٧٩؟ فكيف يمكن لنا أن نُسند، مع الحد الأدني من التثبت، مراجع لهذه الألفاظ؟ يجيب "بوتنام" عن هذا السؤال بطريقة مزدوجة، باللجوء إلى مفهوم تقسيم العمل اللساني، وباللجوء إلى مفهوم القالب الجاهز. ويوافق مفهوم تقسيم العمل اللساني الالتجاء إلى خبراء قادرين لوحدهم على تحديد مفهوم أو دلالة لفظ ما عام. أما مفهوم القالب الجاهز فهو مفهوم سوسيولوجي يوافق ما يعلمه المتكلم غير الخبير، وهو مفهوم يكفيه لاستعمال اللفظ في الخطاب. والتقسيم اللساني للمهام يعمل بالطريقة عينها، تقريبًا، التي تعمل بها السلسلة السببية التي يسلم بها "كريبك" في ما يتعلق بأسماء الأعلام، فالخبراء يسمون الأشياء والمتكلمون يستعملون الأسماء المكتسبة

هكـذا عـلى أسـاس أنهـا قوالـب جـاهزة منقولة تدريجيًّا. بم تكون هاتان النظريتـان أو لا تكونان حلولاً لمختلف المسائل التـي تثيرها الإشارة؟ في البدء إن إسـهاماتها إذ لا تعد من طبيعة واحدة، فإن الحلول التي تقترحاها شأن الاعتراضات التـي تثيراهـا ليسـت نفسـها كـذلك. (جـاك موشـلر، ص ١٧٧-١٧٨).

ويرى هارتري فيلـد Hartry Field إن المشار إليه ما هو إلا "علاقة فيزيائية"، أيـة علاقـة سـببيّة معقـدة بـين المفـردات أو التمثيلات العقلية والأشياء أو الفئات من الأشـياء. ومهمـة العلـم التجريبيـي هـي اكتشاف ماهيـة تلـك العلاقـة الفيزيائيـة، ذلك ما قاله فيلـد. هنـاك مشـكلة في هـذا الرأيأيضـاً، إذ لنفـترض وجـود تعريـف ممكن للمشار إليه، طبيعي أو فيزيائي، كـما زعـم فيلـد. ولنفـترض أن: "١" الشرـط الضروري والكـافي لتشـير" س"إلى "ي" هـو أن تحمـل " س ع إلى ي" هـي قضـية صادقة؛ حيث ع علاقة محـددة في قـاموس العلم الطبيعي، من غير استعمال أية أفكار مـن علـم الدالـة"أي مـن دون اسـتعمال "يشـير"أو أيـة كلـمات أخـرى تحـوّل التعريـف إلى تعريـف في حلقـة مفرغـة".

فإذا كانت القضية "١" صادقة، ونجحـت في التحقق التجريبي، عندئـذ ، تكـون "١" قضية صادقة بذاتها حتى بحسب النظريـة التي تقـول، إن المشـار إليـه ثابـت مـا دام محدداً بتقييدات علمية ونظريـة. فالقضـية "١"قضـية سـتكون جـزءاً مـن "توازننـا الفكري" أو نظرية "حـدنا المثـالي"، عـن العالم. وإذا لم يكـن المشـار إليـه محـدداً إلا بتقييدات علمية ونظرية، فإن مرجـع "س تحمل ع إلى ي" هو ذاته غير محدد؛ لذا فإن معرفة أن القضـية "١" صـادقة لا تسـاعد كل نموذج مقبول في لغـة الأشـياء عنـدنا يناظر نموذجاً ما في الميتا- لغة عندنا تتحقـق فيه القضية "١". وتأويل"س تحمـل ع إلى ي" سـيثبت تأويـل "س تشـير إلى ي". غير أن هـذه لـن تكـون إلا علاقـة في كـل نموذج مقبول، ولن تنفع في إنقاص عـدد النماذج المقبولة أبداً.طبعاً، ليس ذلـك مـا قصـده فيلـد. فـما رآه فيلـد هـو: "أ" ثمـة علاقـة فريـدة بـين الكلـمات والأشـياء أو الفئات من الأشياء، و"ب" هـذه العلاقـة هي التي يجب استعمالها كعلاقة إشـارية في عمليـة تعيـين قيمـة صـدق للقضـية "١" نفسـها. غـير أن ذلـك لا يُعـبر عنـه، بالضرـورة بمجـرد قـول القضـية "١".

(هيلاري بُتنام، ٢٠١٢م، ص٨٧-٨٨). ويطلق على نظريات دونيلان وكريبك هيلاري النظريات التاريخية – السببية Historical- Causal. وفكرتها الرئيسة أن الاسم يحدد ما يرتبط به سببيًّا بطريقة مناسبة، ولا تتطلب تلك الطريقة من المتكلمين أن يربطوا الوصف المماثل بحامل الاسم؛ فالإشارة ثابتة مع التسمية أما عن طريق الإدراك الحسي أو عن طريق الوصف للمشار إليه، وينتقل الاسم من الشخص للآخر بالتبادل الاتصالي. وينجح الناس في تحديد الموضوع بالاسم لأنه يندرج تحت استعمالات الاسم التي تكون سلسلة سببية تعود إلى تسمية الموضوع بذلك الاسم. (Devitt,M., 1998,PP.157,8)

وقد تعرضت النظرية السببية للإشارة إلى عديد من الانتقادات منها:

– لنفترض أنها نظرية شكية راديكالية بحق لا يمكن أن تعرّف من منظورها جواهر معيّنة إلا باعتبارها موضوع حدسيات فردية؛ فالعلاقة بين الأسماء وهذه الجواهر "الأجناس الطبيعية" تتداول من مستعمل إلى آخر على مر القرون في صورة ارتباط لمعتقد لا يمكن تعريفه بطريقة أفضل. وفي هذه الحالة فإن نظرية مثل هذه ستمثل هدمًا للدلالة ولنظرية المدلول. إذ لا وجود لمدلولات، وإنما إشارات فحسب وسلسلة من الإشارات وردود فعل ذهنية لسلاسل الإشارات، إضافة إلى قاعدة سلوكية لا يمكن تعريفها بدقة أكثر تسمح حدسيًّا باستعمال المحددات الصارمة إلا أنّ هذه القاعدة السلوكية مفترضة وليست قائمة على أساس ولا هي موصوفة. ومن ناحية أخرى فإن مؤيدي النظرية السببية أنفسهم يعتبرون أنها صالحة فقط بالنسبة إلى الأجناس الطبيعية "جواهر أرسطوطاليسية وأسماك وقطط وأفراد مثل أرسطو"، وليس بالنسبة إلى الاجناس غير الطبيعية مثل عازب أوأسقف التي تصلح لها أكثر نظرية وصفية. (أمبرتوإيكو، ٢٠٠٥، ص٢٢٥-٢٢٦).

ويقوم الاعتراض الثاني على أن ذلك الارتباط السببي يبقى تاريخيًّا وغفلًا ولا يوضح مدلول اللفظ نفسه. ومن ناحية أخرى، فإن نظرية المحددات الصارمة لا تسمح بتحديد الفارق بين أسماء مثل أرسطو، وأسماء مثل أخيلوس. ثم إن

الاعتراف بأن مدلول الاسم محدد بجملة من الأوصاف الثقافية الإضافية هو وحده الذي يضمن إمكان التعرّف على أن أرسطو شخصية فلسفية وأن أخيلوس شخصية خيالية. ولو وجدنا في إطار التعيين الصارم طريقة للرجوع إلى الوراء في سلسلة التسميات وتحديد الخاصيات المسندة على نحو أنطولوجي إلى أرسطو أو أخيلوس، في اللحظة التي يسمّيا بها للمرّة الأولى، فإن نظرية التعيين الصارم ستتحول إلى نظرية في الكفاءة الموسوعية. ولكن توجد طريقة ثانية لتصوّر التعيين الصارم وهي أنّ السلسلة المتواصلة من التسميات قابلة لأن تترجم في صورة سلسلة تاريخية من الأوصاف بعبارات مضمون. إن الشخص الأول الذي سمّي أرسطو على أنه أرسطو، متحدثًا إلى شخص ثان قال: إنّه يعني بأرسطو شخصًا معينًا تعرف عليه في اليوم السابق في الرواق. والشخص الثاني بدوره – في حديثه إلى الشخص الثالث – سيسمّي أرسطو ذلك الشخص الذي التقى به في الرواق الشخص الأول الذي حدّثه عنه، إلى آخره. وفي هذه الحالة لن يكون التعيين الصارم إلا لفظًا غيرقنّي للإشارة إلى عمليات إبلاغ لمعرفة موسوعية عن طريق وصف خاصيات (حتى وإن كانت خاصيات غير تقنية). (أمبرتوإيكو، ص ٢٢٧-٢٢٩). وإذا كانت النظرية المباشرة وغير المباشرة تعرضت لعديد من الانتقادات فهل استطاعت أن تقدم المؤشرات والتعريف الإشاري الإشارة على نحو سليم، أم لا ؟

سادسًا: المؤشرات:

يطلق هذا اللفظ على " أنا ، أنت، هو، هي، هذا، ذاك، هنا، الآن..إلخ". ولقد أطلق رسل عليها الجزئيات الفردية أو الأنوية egocentric particulars، وهي نسبية؛ فيقول "أطلق اسم"الجزئي الفردي" على الكلمات التي فيها، يتغير المعنى مع المتكلم ووضعه في الزمان والمكان، والكلمات الأساسية الأربع من هذا النوع، أنا، هذا، هنا، والآن (Corazza,Eros,2004,p.159). ويرى رسل أن هذه الجزئيات التي نعرفها بدقة ويعرفها في فلسفة الذرية المنطقية بأنها "اسم علم موضوع الانتباه الراهن". وما دام موضوع الانتباه الراهن فإنه يختلف باختلاف المتحدث والزمان والمكان. كما أن معناه يختلف من المتحدث إلى السامع،

بما أن السامع لا يكون على اتصال مباشر بالموضوع ذاته الذي يعرفه مباشرة المتحدث. ويرى رسل أن كل الجزئيات تقبل التعريف على أساس الجزئي "هذا" الذى يعتبره رسل اسم علم منطقي (جمال حمود، ص٢٤١-٢٤٢).

ويطلق عليها ريشنباخ Reichenbach (١٨٩١-١٩٥٣م) كلمات العلامة – الانعكاسية token- reflexive words، ويوجد من بين هذا فئة الأوصاف التي فيها الفرد يشير إلى فعل التحدث، وهناك كلمات خاصة مثل أنا وأنت وهنا والآن. وأزمنة الأفعال حيث تشير للزمن. ونميز من بين هذه بين العلامة Token والرمز Symbol. العلامة للدلالة علي الأشياء الفردية، ودلالة الرمز فئة من العلامات المماثلة، وتكون الكلمات والجمل رموزًا، والكلمات أنا وأنت والآن تشير للعلامة المناظرة المستخدمة في الحديث الفردي؛ ولذلك سميت كلمات العلامة- الانعكاسية. فيفسر ريشنباخ جملة "هذه المنضدة خضراء "كالتالي " المنضدة المشار إليها بالإيماءة المصاحبة لهذه العلامة تكون خضراء. (Reichenbach Hans, 1947 ,p.248).

ولقد تأثر ريشنباخ ببيرس Peirce (١٨٣٩-١٩١٤م). فلقد قسم بيرس العلامات إلى الأيقونات والمؤشرات والرموزوكثيرًا ما يكون هذا الارتباط فيزيقيًّا أو خلال التجاور، فالمؤشر على حد قول بيرس "هو علامة تشير إلى الذي تشير إليه بفضل وقوع هذا الشيء عليها في الواقع". ويدخل بيرس بين هذا النوع من العلامات الأعراض الطبية التي تشير إلى وجود علة عند المريض، والآثار التي نراها على الرمال والتي تدل على مرور أناس من هذا الدرب. فالعلامات المؤشرات هي علامات طبيعية وتستعير اسمها عند بيرس من "السبابة" أو المشيرة التي تحيل إلى الشيء المشار إليه من خلال التجاور الفيزيقي. غير أنه يجدر بنا الإشارة هنا إلى أن المؤشرات، تكون علامات عندما يتجاور العلة المباشرة لوجودها الفيزيقي أو فلنقل إنها تصبح علامات مزدوجة الدلالة فمثلاً الدخان يدل على وجود نار، غير أنه قد يكتسب دلالة إضافية عرفية في حالة ما إذا كان يحمل رسالة تتجاوز مجرد العلاقة العلية التي تربط بين وجوده وبين موضوعه؛ فالدخان يدل على وجود النار، ولكنه يدل أيضًا بالنسبة للهنود الحمر مثلاً

على مدلولات محددة مشفرة مسبقًا وموضوعة من قبل الجماعة. وقد أدرج بيرس المؤشرات بعض العلامات اللغوية- وهي أسماء الإشارة والظروف والضمائر – فكيف يمكن اعتبار مثل هذه العلامات – وهي علامات عرفية محضة- ضمن العلامات الطبيعية؟ وكيف يمكن أن نقيم تجاورًا فيزيقيًّا بين الدال" الآن"مثلاً واللحظة الآنية المشار إليه؟ إن منطق بيرس بالنسبة لهذه العلامات هو أنها لا تفهم إلا من خلال التجاور بينها وبين موقف الخطاب، فلا نستطيع أن نفهم علامات مثل "الآن" أو "هنا"أو "هذا" إلا من خلال ربطها بالشيء الذي يشير إليه ربطًا مباشرًا. ويقول بيرس أيضًا أن أي شيء يركز الانتباه هو مؤشر، وبذلك فإنه يؤكد على وظيفة المؤشر أكثر مما يؤكد على ماهيته؛ فيقول: "بالنسبة لأسماء الإشارة والضمائر والأسماء الموصولة، إن أسماء الإشارة "هذا" وذلك"مؤشرات لأنها تتطلب من المستمع أن يركز انتباهه وأن يستخدم قوة ملاحظته، وأن يؤسس علاقة حقيقية بينه وبين الشيء الذي تحيل إليه هذه الأسماء، وتكمن فاعلية أسماء الإشارة في أنها تحفز المستمع إلى هذا السلوك، وإن فشلت في هذا فلا يفهم معناها. وإن قامت أسماء الإشارة بهذه الوظيفة، فإنها تصبح من جراء ذلك مؤشرات".

وتقوم – عند بيرس – الأسماء الموصولة بنفس الوظيفة" فالذي والتي "والأسماء الموصولة الآخرى تتطلب من المستمع نفس النشاط، غير أنها تعود إلى كلمات في سياق الخطاب نفسه على اختلاف أسماء الإشارة التي تعود على الموقف الخطابي لا على سياق الخطاب اللغويويبدو أن بيرس كان حريصًا على التمييز بين المؤشرات الطبيعية التي أطلق عليها تسمية المؤشرات فقط indexes. والمؤشرات اللغوية التي حدد لها تسمية المؤشرات الفرعية Subindexes. فعلى الرغم من أن النوعين يشتركان في الوظيفة، فإنهما يختلفان من حيث الماهية، فالنوع الأول ينتمى إلى فصيلة الموجودات الطبيعية "الدخان، خطوات الرمال" بينما الثانية تنتمي إلى فصيلة العلامات العرفية التي يبدعها الإنسان (سيزا قاسم، ١٩٨٦م، ص٣١-٣٤).

وقدم ديفيد كابلن David Kaplan (١٩٣٣م- ؟) فكرة الإشارة المباشرة

للمؤشرات ووفقًا لهذه الفكرة فالصفة Character تحدد الإشارة في سياق Context، وتكون الإشارة في السياق المضمون أو المحتوى Content يعني إسهام التعبير فيما قيل أو المغزي المعرفي Cognitive (Reimer, 2010). Significance وقسم كابلن المؤشرات إلى مجموعتين: المؤشرات الخالصة pure indexicals مثل أنا، هنا والآن.

- المؤشرات الإيضاحية demonstratives مثل هي وذلك وهذه المنضدة.

فأنا تحدد قائل القول، وهنا تعني مكان القول والآن تعني زمن القول وهكذا .أما المؤشرات الإيضاحية فتحتاج إلى عبارة كاملة لبيان إلى ماذا تشير هي، ماذا تعني بمفردها (Devitt, Michael, 1998, p159).لكن ما الفرق بين إشارة أسماء الأعلام والمؤشرات؟

إن المؤشرات حيل devices للإشارة المفردةتسهم في معان أفعال الكلام التي تتضمنها Garcia-Carpintero) Manuel,2005,p.49). وتفتقر المؤشرات إلى الاستقلال الإشاري، بما أنها لا تستطيع بمفردها تعين إشارتها. وكذلك شأن أسماء الإشارة التي تخلو من الاستقلال الإشاري؛ لأنها ليس لها دلالة معجمية.(جاك موشلر، ص١١٠). كما أن إشارة أسماء الأعلام ليست ثابتة بالطريقة نفسها التي تكون فيها إشارة المؤشرات؛ وذلك لأن الإشارة أعراف اجتماعية كالذي يقدم الاسم لحامله. كما أن المؤشرات تحتاج إلى سياق لتحديد المشار إليه أما اسم العلم فلا يحتاج لذلك. (Corazza,Eros,2004,PP.166-172).

سابعًا، فتجنشتين والتعريف الإشاري Ostensive definition،

يتم ذلك التعريف بالإشارة إلى الشيء المسمى، فلو سألنا أحدًا عن معنى لفظ "أسد"، لكان في استطاعتنا أن نصحبه إلى حديقة الحيوان، ونذهب إلى قفص الأسد ونقول له انظر هذا هو الأسد (محمد مهران،٢٠١٠م، ص١١٠).

ويبدأ فتجتشتين كتابه "بحوث فلسفية" بالإشارة إلى هذا التعريف باقتباس من أوغسطين Augustine (٣٥٤-٤٣٠) (حينما كان يسمي "من هم أكبر مني سنًّا"موضوعًا ما، ويتجهون تبعًا لذلك نحوه، كنت أرى ذلك وأدرك

أن الشيء إنما يسمى بذلك الصوت الذي ينطقون به، عندما كانوا يقصدون الإشارة إليه. وقد كنت أستنتج ذلك من حركاتهم الجسدية، التي هي اللغة الطبيعية للجميع: مثل تعبير الوجه، وحركة العينين وبقية أجزاء الجسم، ونبرة الصوت التي تعبر عن حالتنا الذهنية أثناء البحث عن أي شيء أو الحصول عليه أو رفضه أو تجنبه. وهكذا تعلمت بالتدريج، عند سماعي جاهلاً جهلاً تامًّا بمعنى "ص" –إذن– للكلمات وهي تستخدم بطريقة متكررة في مواضعها الصحيحة في مختلَف الجمل، أن أفهم الأشياء التي يعنونها أو يشيرون إليها. وبعد أن دربت فمي على تكوين جاهلاً جهلاً تامًّا بمعناها، فربما لا أعرف هذه العلامات الصوتية، أخذت أستخدمها في التعبير عن رغباتي) (فتجنشتين، ص ٤٧).

ويمضي فتجنشتين فيبين في صفحات تالية أن التعريف الإشاري لا يمكن أخذه ليؤدي الدور الأساسي الذي نُسب إليه. فإذا كان التعريف اللفظي غيرَ كاف من وجهة نظر معينة، فإن التعريف الإشاري غير كاف من وجهة نظر أخرى. ولا يمكن النظر إلى التعريف الإشاري على أنه يقدم تقريراً كاملاً عن معنى بالمغزى الذي يمكن أن يقدمه التعريف اللفظي.

لنفترض أنني أعرف معنى الكلمة "س" ولكنني أجهل جهلاً تامًّا معنى الكلمة "ص"، إذن، بتعلم أن "ص" تعني "س"، فإنني أتعلم معنى "ص". إن فهمي لـ"ص"يتم تفسيره تمامًا عن طريق التعريف اللفظي، بالإضافة إلى معرفتي السابقة بـ"س" . غير أن هذا ليس هو الحال مع التعريف الإشاري. فإذا كنت بتعلم أن "هذا" الشيء "المشار إليه" هو "ص"، فربما أتعلم معنى هذه الكلمة، ولكن يجوز أن لا أتعلم؛ لأنني لو كنت صورة الشيء الذي يقصده معلمي عندما يشير إليه. وهنا تخيل فتجنشتين أن شخصًا ما يحاول تفسير الكلمة "قلم رصاص" عن طريق الإشارة إلى القلم الرصاص ويقول "هذا هو القلم الرصاص" فهل يقصد الشخص: "هذا قلم"، و"هذا أسطواني " و"هذا خشبي" و"هذا واحد" إلخ. ستكون مساعدة إذا أخبر المعلم المتعلم بالصورة المقصودة، على سبيل المثال، يخبره أن "القلم" كلمة مرتبطة بالألوان. غير أنه إذا فعل هذا فإنه يلجأ إلى المنهج اللفظي، ويتضح بذلك أن

المنهج الإشاري ليس كافيًا (صلاح إسماعيل، ١٩٩٣م، ص ٢٦٤).

ويرى فتجنشتين أن معنى الاسم لم يكن الشيء الذي نشير إليه عندما نقدم التعريف الإشاري للاسم، يعني، لم يكن حاملاً للاسم؛ فالتعبير "حامل الاسم ن" مترادف مع الاسم "ن"، فاستخدم التعبير مكان الاسم."فحامل الاسم "ن" مريض تعني أن "ن" مريض. ولا نقول معنى "ن" مريض، فالاسم لا يفقد معناه إذا لم يوجد حامله. (Plebani, Matteo, 2010,p.49). ولقد سبق الرماني اللغوي العربي في القرن الرابع الهجري إلى رفض التعريف الإشاري؛ فيقول "كما لا يتعرف إذا قلت: (هذا رجل)، وإن كانت قد وقعت الإشارة إليه بعينه فهو خارج عن حد المعرفة؛ لأن حقيقة المعرفة ما كان على معنى يختص الشيء دون غيره في دلالة اسمه لأن معنى (رجل) لهذا الموصوف ولغيره، وليس كذلك (الرجل) على معهود؛ لأن العهد له دون غيره، وكذلك على تعريف الجنس؛ لأنه لما استغرق الجنس اختص بهذا المعنى الذي هو معنى الرجل دون غيره. فأما (هذا رجل) فهو على معنى مشترك، أو معنى رجل له ولغيره في دلالة اسمه من قولك (رجل) كأنه قيل: هذا أحد الرجال، أو هذا واحد من الرجال، فقد أدخل في جملتهم على طريق الاشتراك، ولم يكن على معنى يختصه دون غيره من الرجال". ومعنى ذلك أن "ال" بنوعيها: العهدية والجنسية تفيد تعريفًا أكثر من إفادة اسم الإشارة لهذا التعريف (محيي الدين محسب، د.ت، ص٨٩-٩٠).

لكن هل النظرية الإشارية في المعنى بالنظرية الصحيحة تمامًا والكافية للمعنى؟

على الرغم من أنها أبسط نظريات المعنى وأكثرها وضوحًا، وإن لم تكن أكثرها صوابًا، لقد لفتت الانتباه إلى عدة حقائق مهمة عن معنى الرموز، وهو أمر كان من الضروري أن تضعه في الاعتبار أية نظرية مناسبة أخرى في المعني، فهي تذكرنا أن رموزًا معينة ذات مدلولات أو ماصدقات ومن ثم فإن أية نظرية مناسبة في المعنى ينبغي أن تفسر ذلك. كما أنها فضلاً عن ذلك – تذكرنا بوجود علاقة وثيقة بين كون الرمز له معنى وبين كونه ذا مدلول أو ماصدق. فالرمز "أول رئيس

للولايات المتحدة" مثلاً يدل على جورج واشنجتون؛ لأنه يعني ما تعنيه، فإن كان لهذا الرمز معنى مختلفًا – ولنفرض أنه يعني ما يعنيه الرمز التالي " أجمل امرأة على قيد الحياة" فإنه يقينًا لن يدل على جورج واشنجتون. وعلى ذلك فإن أية نظرية مناسبة في المعنى ينبغي أن تفسر هذه الرابطة بين المعنى وبين المدلول في حالة الرموز المفردة، وبالمثل بين المعنى والماصدق في حالة الرموز الكلية، بدون أن يقتضي ذلك القول بأن مدلول اللفظ يكون هو معناه (عزمي إسلام، ص٤٨-٤٥-٥٥).

كما ساعدت المفاهيم النظرية التي قدمتها نظرية الإشارة في دراسة القضايا الدلالية ذات الطبيعة المنطقية ولا سيما الترادف والتضاد والاندراج والعكس والتضمن والتناقض والحقول المعجمية وقد كان لما يعرف بعلاقات الإحالة، وعلاقات الهوية حظ كبير في توضيح تلك القضايا. ويقصد بعلاقة الإحالة العلاقة بين وحدة معجمية ما، وما تحيل عليه من معنى في العالم الخارجي، كما يحيل لفظ رجل على "إنسان بالغ ذكر". أما علاقة الهوية فهي علاقة الوحدة المعجمية بغيرها من الوحدات المعجمية التي تتضمنها اللغة؛ إذ إن هذه العلاقة مفيدة في تمييز المفاهيم بعضها من بعض، فكلمة رجل تعني ما ليس امرأة، ولا طفلاً ، ولا طفلة من البشر، وبذلك أعانت الوحدات المعجمية "امرأة "، و"طفل"، و"طفلة"، في تحديد مفهوم "رجل" وقد قيل قديماً "وبضدها تتميز الأشياء" (محمد محمد يونس، ٢٠٠٤م، ص٢٣).

تحدد نظرية الإشارة المعنى بأنه المشار إليه، أي الشيء أو المرجع الموجود بالخارج، ومن ثم وجهت إليها عدد من الانتقادات أهمها:

١-لو كان المعنى هو المشار إليه لكانت الألفاظ المختلفة التي تشير إلى لفظ واحد (كتلك التي تشير إلى آدم عليه السلام " أول الأنبياء"،"أول مخلوق بشري" "أبو البشر" "زوج حواء") مترادفة في معانيها، ولكن الأمر ليس كذلك.

٢-لو كان المعنى هو المشار إليه لكان كل ما ينطبق على المشار إليه انطبق على المعنى، كأن التفاحة مثلاً يعني أكل المعنى.

٣-الألفاظ المجردة كالحب، والعدل، والحروف والأدوات كعن، وإنّ، ولكن،

ليس لها وجود خارجي تشير إليه، ومع ذلك لا أحد ينكر أن لها معان .

٤- أنه لا يمكن أن تتعدد المعاني بتعدد المشار إليه في العالم الخارجى؛ إذ لا يمكن أن يكون لنا من المعاني بقدر عدد التفاحات الموجودة في العالم. (محمد محمد يونس، ٢٠٠٤م، ص ٢٣-٢٤).

٥- كما أثارت الإشارة مشكلة حول ماديتها أو عدم ماديتها، فلقد اعتبر دي سوسير الإشارة شكلا "نفسيًا" ولقد أشار بيرس إلى مادية الإشارة "بما أنّ الإشارة لا تطابق الشيء المشار إليه، لكنها تختلف عنه ببعض نواحيها، فلا بد أنها تملك سمات واضحة تختص بها..أطلق عليها السمات المادية للإشارة"ويعلن أنّ المادية سمة في الإشارة "مهمة في نظرية المعرفة" لكن "لا علاقة للمادية بالوظيفة التمثيلية للإشارة ولا مكان لها عند فرز الإشارات وتحديد الأنساق . (دانيال تشاندلر، ٢٠٠٢م، ص ١٠٤-١٠٦). وقد سبَق الفلاسفة العرب "كالفارابي والساوي" في الحديث عن مادية الإشارة أم عدم ماديتها؛ وذلك لأن قيمة اللغة تكمن في تجاوزها قدرة الإشارة المحدودة في تعيين ما تشير أو تحيل إليه فتتخطى ما تجمله الإشارة فتفصل تلك المعقولات من خلال التدليل اللفظي فيما يتمثله الذهن بتحرره عن موضوعه المباشر. إن حسية الإشارة تستلزم حسية المشار إليه "الجوهر" سواء أكانت تلك الإشارة قصدية في التدليل على الذوات والشخوص أم قصدية بمعنى التدليل على صفات وأعراض منسوبة إليهم، الأمر الذي لا يتأتى لتلك الأعراض؛ فهي تابعة أثرًا لتلك الجواهر المحسوسة. وإن تسنى للإشارة تعيّن الجواهر، فإنما تسنى ذلك للجواهر المُحَسَّة التي تتعين بزمان ما ومكان ما نحو الإشارة لشخص أو جسم مرئي في واقعة ما، حتى تلك الإشارة تستلزم الكفاءة الحسية للمشير ومستقبل الإشارة (كريم عبيد علوي، ص ١٦٤).

الخاتمة:

مما سبق نخلص إلى ما يلي:

- اختلاف الإشارة عن الإحالة والعلامة والمرجع، وإن الإشارة نوع من الإحالة.

- هناك أنواع عديدة من الإشارة سواء في اللغة أو الفلسفة.

– هناك إشارة غير مباشرة "فريجه، ورسل "وإشارة مباشرة "كريبك، وبُتنام، وكابلن". ولقد نقد كريبك ودونيلان وهيلاري النظرية الوصفية بأنها غير ضرورية وغير صارمة. وانتقدت النظرية السببية بأنها تاريخية.

– اختلاف إشارة أسماء الأعلام عن المؤشرات، في أن الأخيرة تفتقر إلى الاستقلال في تعين إشارتها. كما أنها تحتاج إلى سياق لتحديد المشار إليه هذا على العكس من إشارة أسماء الأعلام.

– أن المؤشرات أنماط مثل الإشارة.

– ربط الإشارة بالجهة أدى إلى ما عُرِف بالإبهام أو الغموض الإشاري.

– هناك ما يقال حول مادية الإشارة ومثاليتها.

– أن العلاقة بين المعنى والإشارة تحدد العلاقة بين اللغة والمعرفة من جهة وبين اللغة والحقيقة من جهة أخرى. وبالتالي يكون للمعنى وظائف متعددة؛ أولها تحدد المشار إليه وهنا تتجلى علاقة اللغة بالواقع، كما أن المعنى يرتبط بالفكرة التي تعبر عنها القضية أو العبارة أو الجملة وبذلك تظهر علاقة اللغة بالفكر.

–وأخيرًا كما قال ستراوسون أن الإشارة موضوع واسع وفضفاض لا يمكن الحديث عنه في بحث قصير وموجز، وإنما تحتاج إلى عديد من الأبحاث.

* تجارب الفكعُرفت بأنها "أداة علمية مميزة تتوسط بين النَظرية والتجربة من خلال المحاكاة العقلية" وكذلك بأنها " تفهم تجارب الفكر على أنها حجج تتعلق بأحداث افتراضية معينة أو حالات لشئون" لمزيد من التفاصيل عن تجارب الفكر مفهومها ونشأتها وأنواعها انظر دراسة د. محمود محمد علي "التجارب الفكرية وتجلياتها في تاريخ العلم والفلسفة".

* تتسم المفارقة بالإشارة الذاتية، وغالبًا ما تلعب الإشارةالذاتية دورًا في نشوء المفارقة، لأنها نتيجة لتساؤل محدد، ففي مفارقة رسل على سبيل المثال، نميز بين الفئات التي تكون عضوًا في ذاتها والفئات التي لا تكون عضوًا فى ذاتها، وتبدأ المشكلة مع التساؤل عما إذا كانت فئة كل الفئات التي لا تكون عضوًا في ذاتها ، عضوًا في ذاتها؟

مصادر البحث ومراجعه:

أولاً: المصادر والمراجع العربية:

١- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، (١٩٨٥م)، البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، الكتاب الأول، القاهرة، مكتبة الخانجي.

٢- الفارابي، (١٩٧٠م)، الحروف، تحقيق: محسن مهدي، بيروت، دار المشرق.

٣- أحمد عفيفي (د.ت) الإحالة في نحو النص، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم.

٤- الأزهر الزناد (١٩٩٣م) نسيج النص: بحث في ما يكون به الملفوظ نصًا، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.

٥- جمال حمود (٢٠١١م)، المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة بِّرتراند رسل نموذجًا"، الرباط، منشورات الاختلاف.

٦- حسان الباهي (٢٠٠٠م) اللغة والمنطق.." بحث في المفارقات، الرباط، دار الأمان .

٧- سهام النويهي (١٩٩٤م)، مدخل إلى منطق الجهة، القاهرة، دار أولاد عتمان للطباعة.

٨- صلاح إسماعيل (١٩٩٣م)، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر.

٩- عبدالفتاح الديدي (١٩٦٩م) النفسانية المنطقية عند جون ستيورات مل، القاهرة ، دار الكاتب العربي.

١٠- عبد القادر قنيني (٢٠٠٠م)، المرجع والدلالة في الفكر اللساني الحديث، لبنان، أفريقيا الشرق.

١١- عزمي إسلام، (د.ت)، لدفيج فتجنشتين، سلسلة نوابغ الفكر الغربى "١٩"، القاهرة، دار المعارف.

١٢- علي بوملحم (١٩٩١م)، نحو رؤية جديدة في ما وراء الطبيعة، لبنان، دار العلوم الطبيعية.

١٣- كريم عبيد علوي (٢٠١٣م)، كليات المعرفة اللغوية عند الفلاسفة المسلمين في ضوء اللسانيات، الرباط، دار الأمان.

١٤- محمد محمد يونس علي (٢٠٠٤م) مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، لبنان، دار الكتاب الجديد المتحدة.

١٥-محمد مهران (١٩٩٨م)، دراسات في فلسفة اللغة، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر.

١٦ محيي الدين محسَّب (د.ت)، الثقافة المنطقية في الفكر النحوي "نحاة القرن الرابع الهجري نموذجًا"، جامعة المنيا، كلية دار العلوم.

ثانيًا: المصادر والمراجع المترجمة إلى العربية:

إدموند هسرّل (٢٠١٠م)، مباحث منطقية، الكتاب الثاني، ج١، ترجمة، موسى وهبة، الإمارات العربية المتحدة، مشروع "كلمة" للترجمة ، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.

٢- برتراند رسل (١٩٦٠م)، مقدمة في الفلسفة الرياضية، ترجمة: جلال العشري، مراجعة: زكي نجيب محمود، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

٣- جوتلوب فريجه (٢٠٠٠م)، المعنى والمرجع، ترجمة: عبدالقادر قبيني، ضمن كتاب المرجع والدلالة، لبنان، أفريقيا الشرق.

٤- فردينان دي سوسير (١٩٨٥م)، علم اللغة العام، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مالك يوسفي المطلب، بغداد، أفاق عربية.

٥ - لودفيج فتجنشتين (١٩٨٩م)، بحوث فلسفية، ترجمة: عزمي إسلام، مراجعة: عبدالغفار مكاوي، الكويت، منشورات جامعة الكويت.

٦-هيلاري بُتنام، العقل والصدق والتاريخ (٢٠١٢م) ترجمة: حيدر حاج إسماعيل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

٧- ويلاردفان أورمان كواين (٢٠٠٦م) من وجهة نظر منطقية، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. له ثلاث ترجمات عربية.

٨- أمبرتو إيكو (٢٠٠٥م) السيميائية وفلسفة اللغة، ترجمة: أحمد الصمعي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

٩- إزولد وتزيفان (٢٠٠٠م)، الدلالة والمرجع "دراسة معجمية"، ترجمة: عبد القادر قيبني، لبنان، أفريقيا الشرق.

١٠- دانيال تشاندلر (٢٠٠٢م)، أسس السيميائية، ترجمة: طلال وهبة، مراجعة. ميشال زكريا، بيروت، المنظمة العربية للترجمة.

١١- روبرت بوجراند (١٩٩٨م)، النص والخطاب والإجراء، ترجمة: تمام حسان، القاهرة، عالم الكتب.

١٢- سيزا قاسم (١٩٨٦م)، أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة، ضمن كتاب "مدخل إلى السيميوطيقا" مقالات مترجمة ودراسات، القاهرة، دار إلياس.

١٣- سيلفان أورو (٢٠١٠م) فلسفة اللغة، ترجمة: عبدالمجيد حجفة، ليبيا، دار الكتاب الجديد المتحدة.

١٤- ف. بالمر (١٩٨٥م)، علم الدلالة، ترجمة: مجيد الماشطة، بغداد، الجامعة المستنصرية.

١٥- فردريك كوبلستون (٢٠٠٩م)، تاريخ الفلسفة " مجلد ٨" من بتنام إلى رسل" ترجمة: محمود سيد أحمد، مراجعة: إمام عبدالفتاح إمام، القاهرة، المركز القومي للترجمة.

ثالثًا: المراجع الأجنبية:

1-Brown,Gillian & Yule, George, (1983), Discourse Analysis, Cambridge, Cambridge University Press.

2-Carl, Wolfgang (1994), Frege's Theory of Sense and Reference: Its Origins and Scope, Cambridge University Press.

3- Carlson, Gregory, (2004) "Reference "In the Handbook of Pragmatics, ed. By R. Horn & G Ward, U S A Blackwell Publishing LTd.

4-Copi, Irving & Gould, James (1967) Contemporary .Readings in Logical Theory, New York, the Macmillan Company.

5-Katz, Jerrold, J., (2004) ,Sense, Reference, and Philosophy, Oxford, Oxford University Press.

6- Ludlow, Peter, & Neale ,Stephen (2006), "Descriptions" in The Blackwell Guide to the Philosophy of Language, ed by Michael Devitt & Richard Hanley, Oxford , Blackwell Publishing Ltd.

7- Palek .Bohumil, (1973) "The Treatment of Reference in Linguistic Description" In Logic, Language and Probability, Ed. By Raduj Bogdan & Ilkko Niinluoto. U. S. A D.Reidel Publishing Co.

8- Percival Philip (2000) "Theoretical Terms: Meaning and Reference" In A Companion to Philosophy of Science, ed by W. H. Newton-Smith, Oxford, Blackwell Publishers LTd.

9-Quine, W., V., (1961) From A Logical Point of Veiw.U.S.A., Harper &Row Publishers.

10- Reichenbach, Hans, (1947) Elements of Symbolic Logic, New York, the Free Press.

11- Strawson P., F.,(1997) Entity & Identity and Other Essays, Oxford. Clarendon Press.

رابعًا: الدوريات:

الدوريات باللغة العربية:

١- أمينة رشيد (١٩٨١م)، السيميوطيقا "مفاهيم وأبعاد" مجلة فصول، المجلدالأول، العدد الثالث.

٢- عبدالحميد بوترعة (٢٠١٢م)، الإحالة النصية وأثرها في تحقيق تماسك النص القرآني، مجلة الأثر، الجزائر، جامعة الوادي.

٣-عزمي إسلام (١٩٨٥م)، "مفهوم المعنى" دراسة تحليلية، الكويت حوليات كلية الآداب، الحولية السادسة.

٤- ليونارد لينسكي (٢٠١٣م)، المعنى والإحالة، ترجمة: عبدالجبار أبوبكر، المخاطبات – العدد.٥

٥- محمد صنكور (٢٠٠٧م) الإشارة واللغة، مجلة كلية التربية ، العدد ٢، بغداد، الجامعة المستنصرية.

٦- نعيمة سعدية (٢٠٠٩م) "عود الضمير" بين اللسانيات الحديثة والنحو العربى- استراتجية الإحالة، الجزائر، محاضرة بجامعة بسكرة.

الدوريات باللغة الإنجليزية:

1-Bach, Kent, (1981) Referential/ Attributive" Synthese, vol. 49.1.

2- Blackburn, Simon,(1972), Searle on Descriptions. Mind (Vol.81, No.323, July).

3- Corazza, Eros, (2004)" Kinds of Context: A Wittgensteinian Approach to Proper Names and Indexicals "Philosophical Investigations, vol 27, n. 2 April.

4- Donnellan Keith S. (1966) Reference and Definite descriptions" the Philosophical Review vol 77.

5- Feuerlein Alan, (2006) "Donnellan's Distinction: Pragmatic or Semantic Importance? (Aporia Vol., 16 no. 1).

6-Garcia – Carpintero, Manuel. (1998)" Indexicals as Token – Reflexives" Mind (Vol. 107, N, 427, July).

7- Katz, Jerrold, J., (1997) "Analyticity, Necessity, and the Epistemology of Semantics" Philosophy and Phenomenological Research (Vol. 57, No. 1, March).

8- Kripke Saul, A., (1966) "Speaker's Reference and Semantic Reference "Philosophical Review vol., 75.

9- Recanti, Francois, (1989) " Referential/Attributive: A Contextualist Proposal " Philosophical Studies 56.

10- Russell B, (1905) "on Denoting" Mind vol.14.

11- Seale John (1958) "Proper Names" Mind vol. 67.

12- Seale John (1979) "Referential and Attributive" The Monist, Vol.62, No., 2.

13-- Strawson P. F.,(1950) "on Referring " Mind , vol., 56,no., 235, July.

14- Wolenski, Jan (1998) "Notes on Reference" In Logic and Logical Philosophy (vol., 6).

خامساً: الرسائل العلمية:

الرسائل العلمية بالعربية:

١- سهام النويهي (١٩٨١م)، فلسفة التحليل عند رودلف كارناب، جامعة عين شمس، كلية البنات، رسالة دكتوراة غير منشورة.

٢- شريفة بلحوت (٢٠٠٦م)، "الإحالة" دراسة نظرية مع ترجمة الفصلين الأول والثاني من كتاب Cohesion in English لـ م أ فاليداي ورقية حسن، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير.

٣- عائشة عويسات (٢٠١٠م)، تواصلية الأسلوب في روميات أبي فراس الحمداني، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.

٤- يونس رابح (٢٠٠٨م) اللغة والخطاب في فلسفة بول ريكور، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة منتوري قسطنينة.

الرسائل العلمية بالإنجليزية :

1- Rast, Erich, Herrmann, (2006) Reference and Indexicality. D.Thesis, Roskilde University Denmark

سادساً: المعاجم والقواميس والموسوعات العربية والمترجمة بالعربية:

١- جاك موشلر، آن ربيول، (٢٠١٠م)، القاموس الموسوعي

للتداولية، ترجمة: عزالدين المجدوب وآخرون، تونس، المركز الوطني للترجمة.

٢- جميل صليبا (د.ت) المعجم الفلسفي، ج١، بيروت، دار الكتاب اللبناني.

٣- جورج أ. كينيدى، (٢٠٠٥م)، اللغة والمعنى في بلاد الإغريق القديمة (الأرخية) والكلاسيكية، ترجمة: سيد صادق، موسوعة كمبريدج في النقد الأدبي، ج ١، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة (المشروع القومي للترجمة).

سلبعًـــا: المعـــاجم والموســـوعات والقواميس الإنجليزية:

1-Bunnin, Nicholas&Yu, Jiyuan (2004) The Blackwell Dictionary of Western Philosophy, Oxford, Blackwell Publishing.

2- Devitt, Michael,(1998) "Reference" In Routledge Encyclopedia of Philosophy, Vol.8 ed by Craig ,Edward, London Routledge Press.

ثامنًا: شبكة الإنترنت:

1- Reimer M. (2010) "Reference" Stanford Encyclopedia of Philosophy http://Stanford.edu/archivespr2010/entries/reference.

****